شؤون فلسطينية

فَصليّة فِكريّة لمعَالجة أحدَاث القضيّة الفِلسطينية وشؤونها المُختَلفة
تصدُر عن مَركز الأبحاث في منظمة التحُرير الفلسطينيَّة

العدد 287-288 ربيع وصيف 2022

رئيس مجلس الإدارة
د. محمد اشتية

المدير العام
د. منتصر جرار

أعضاء مجلس الإدارة
د. إبراهيم أبراش
د. أحمد عزم
د. أيمن يوسف
د. حسام زملط
د. سامي مسلّم
د. عدنان ملحم
أ. صقر أبو فخر

رئيس التحرير
د. أحمد عز م

مدير التحرير
د. إبراهيم ربايعة

هيئة التحرير
د. أيمن يوسف
د. سامي مسلّم
د. عدنان ملحم

مركز الأبحاث

مركز الأبحاث: مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تأسس عام 1965 في لبنان. يهدف المركز منذ تأسيسه التركيز على تغطية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض.
يعتمد المركز في بحوثه ونشاطه الفكري أسلوب العرض الموضوعي الموثّق للقضايا التي تتناولها دراساته وكتبه ونشراته الدورية، ويعتمد مناهج البحث العلمي المتبعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية
القدس- فلسطين
تلفاكس :9702966228 +
e-mail: info@prc.ps
http://www.prc.ps

Research Center P.L.O
Al Quds - Palestine
Telfax: +9702966228
e-mail: info@prc.ps
http://www.prc.ps

مجلة شؤون فلسطينية
e-mail: Shuun@prc.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة
2022

المحتويات

الصفحة

الافتتاحيــة 6

ملف العدد

الهبّة والاشتباك: نموذج "التدجين" وسقوطه في جنين

إبراهيم سميح رابعة 8

النظام السياسي الإسرائيلي: انتخابات خامسة بعد عجز عن الحسم وغياب للهيمنة

خلدون البرغوثي 34

حركة كاخ.. الأيديولوجيا التي لا تنتهي

ملكة عبد اللطيف 47

شبكة الدعاية الإسرائيلية.. من الجيش إلى المنظمات غير الحكومية

أنس أبو عرقوب 55

الاقتصاد السياسي للمعتقلات الإسرائيلية:
"الكانتينا كحالة دراسية ""الكانتينا كحالة دراسية "

لمى غوشة 65

سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية (2017-2022)
إرث دونالد ترامب وحدود التغيير في عهد جو بايدن

أماني القرم 82

أنثولوجيا

الدعاية والآخر والاستيطان في الفكر الصهيوني

شيماء بدران 111

المحتويات

متابعات

جولة "بايدن" في المنطقة العربية ومآلات التسوية السياسية
يحيى قاعود 118

تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على القضية الفلسطينية
كريم قرط 127

دراسات تاريخية

طولكرم خلال فترة الاحتلال البريطاني (1918-1948)
رويدة أحمد , تمارة مشعل 142

مقابلة العدد

شؤون فلسطينية تحاور رئيسة الاتحاد الدولي للصحفيين "دومنيك بدالي"
..... 157

صورة قلمية

فيصل حوراني ذكريات في مركز الأبحاث
حسام أبو النصر 161

مراجعات

هندسة الاضطهاد: سياسات التحكم بالأجساد الصامتة
منى عوض الله 173

أهبَة الفجر: العصيان المدني والحياة اليومية في بيت ساحور
عوني فارس 179

نشوء وسقوط اليسار الصهيوني
محمود الفطافطة 185

مراجعات قصيرة

رنيم العزة 192

وثائق

بيان صادر عن النيابة العامة
بشأن قضية الشهيدة شيرين أبو عاقلة* 203

مساعدة تحرير : مرح خلف
تصميم وإخراج : أمير الطويل

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها، ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

الافتتاحية

فلسطين وديناميّات إقليمية جديدة

في نيسان/ أبريل 2021، اندلعت هبة كبرى، انخرط فيها الفلسطينيون في كل مكان، جاءت الشيخ جراح مركزاً للهبة، لكن الانتشار والفعل والتفاعل اتسم باللامركزية، والفردية الخلاقة، والتكامل تحت هدف واضح مرتبط بالحرية والتحرر الوطني، دون تفاصيل هنا أو هناك.

ومع نهاية أيار/ مايو 2021، هدأت الهبة، لكن وبعد أقل من أربعة أشهر، وبالتحديد في 6 أيلول/ سبتمبر 2021، استيقظ العالم على «الهروب الكبير»، حين نجح ستة أسرى بحفر نفق والإفلات من سجن جلبوع. خلق الهروب الكبير حالة معنوية متقدمة في الأرض المحتلة، وفرض التفافاً وانتعاشاً للمقاومة الفردية اللامركزية.

وفي كانون الثاني/ يناير 2022، شهد النقب تظاهرات واسعة، احتجاجاً على «تشجير» واسع قام به الصندوق القومي اليهودي لأراضٍ في النقب، كجزء من سياسة الاحتلال التهجيرية للفلسطينيين من النقب.

في يوم الجمعة 15 نيسان/ أبريل 2022، الموافق 14 رمضان، هاجمت قوات الاحتلال المسجد الأقصى، وأمطرت المسجد القبلي بقنابل الغاز، واعتقلت حوالي 500 مصلٍ، ما قاد لتوتر شامل عم الأرض المحتلة، تزامن مع سلسلة من العمليات الفردية وتكثيف لاعتداءات الاحتلال على مناطق مختلفة في الضفة الغربية، خاصة في جنين.

وفي صباح الحادي عشر من أيار/ مايو 2022، استشهدت الصحفية شيرين أبو عاقلة، برصاصة قناص من جيش الاحتلال، خلال تغطيتها وعملها الصحفي في جنين. شكل استشهاد أبو عاقلة لحظة مفصلية جديدة في سياق تراكمية الحالة الوطنية المشتبكة، إذ تحول تشييع الشهيدة أبو عاقلة إلى تظاهرة وطنية امتدت من جنين إلى القدس، وخرجت جنازات عفوية في جنين ونابلس ورام الله، قبل أن تقام جنازتان رسميتان في رام الله والقدس للشهيدة. المهم أن جنازة الشهيدة في القدس تحولت إلى حالة اشتباك بين الحق الفلسطيني

ومسار الحرية والعدالة، والاحتلال بما يحمل من قمع ونزع للإنسانية عن الفلسطيني، وسط ردود فعل دولية واسعة. تتوالى الأحداث واعتداءات الاحتلال دون توقف، وفي الوقت الذي ينجز فيه هذا العدد، يستمر الاحتلال في عدوانه في قطاع غزة و نابلس وجنين.

جاءت هذه التفاعلات في ظل تحولات إقليمية ودولية، أهمها الأزمة الأوكرانية، وجولة الرئيس الأميركي جو بايدن في المنطقة، وعدم الاستقرار السياسي، الذي يبدو أنه أضحى مستداماً، في النظام السياسي الإسرائيلي، إلى جانب الملف الإيراني.

يأتي هذا العدد من شؤون فلسطينية لمتابعة قراءة المشهد المشتبك، وفهم التفاعلات ذات الصلة، وهذا ما يتطلب أيضاً، إلى جانب دراسة العاملين الذاتي والموضوعي، قراءة البيئتين المحلية والدولية، المؤثرتين بشكل كبير على الحالة الفلسطينية.

يبدأ هذا العدد بدراسة حول الهبة والاشتباك في جنين، لإبراهيم ربايعة، ويقدم خلدون البرغوثي قراءة في تحولات النظام السياسي الإسرائيلي، فيما تبحث ملكة عبد اللطيف حركة كاخ الإرهابية وتحولاتها، في ظل رفعها عن قوائم الإرهاب أميركياً، أما لمى غوشة، فتبحث في الكانتينا والاقتصاد السياسي لسجون الاحتلال، ويقدم أنس أبو عرقوب قراءة تأطيرية لشبكة الدعاية الإسرائيلية، كما تقدم أماني القرم قراءة في سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية بين ترامب وبايدن.

وفي باب متابعات، يقرأ يحيى قاعود سياقات وتفاعلات وتداعيات جولة الرئيس الأميركية جو بايدن الأخيرة في المنطقة، فيما يدرس كريم قرط انعكاسات الأزمة الأوكرانية على القضية الفلسطينية.

أجرت «شؤون فلسطينية» مقابلة هذا العدد مع رئيسة الاتحاد الدولي للصحفيين «دونيك بدالي»، وركزت على الحريات وحماية الصحفيين في السياق الفلسطيني، إلى جانب متابعة الاتحاد الدولي لجريمة اغتيال الصحفية أبو عاقلة.

وفي الأبواب الثابتة، تقدم «شؤون فلسطينية» مراجعات موسعة لعدد من أحدث الإنتاجات البحثية المتصلة بالشأن الفلسطيني، مع مراجعات قصيرة لإنتاجات ذات صلة، فيما خصصت الصورة القلمية للحديث عن مدير تحرير «شؤون فلسطينية» الأسبق، الكاتب فيصل حوراني، الذي رحل في 12 أيار/ مايو 2022.

الهبّة والاشتباك: نموذج "التدجين" وسقوطه في جنين

إبراهيم سميح ربايعة*

شهدت السنوات الأخيرة صعوداً جديداً لجنين كمساحة فعل مقاوم في السياق الفلسطيني، وذلك بعد عقدين من معركة مخيم جنين، وما تلاها من نموذج للتحكم والسيطرة عبر هندسة «الازدهار» من أعلى، كهندسة اقتصادية اجتماعية، يسقط المشروع إثر فشله بتحقيق غاياته. ترصد هذه الورقة بناء وتنفيذ نموذج إعادة الهندسة الاستعمارية في جنين بعد العام 2002، وتستعرض مراحله، وصولاً إلى رصد فشله. كما تبحث الورقة في شكل الاشتباك الفلسطيني الحالي في جنين مع المشروع الاستعماري، وتسلط الضوء على محدداته وخصوصيته.

جنين: اشتباك مستمر

في اشتباك مسلح في مخيم جنين، عام 2014، استشهد الشاب حمزة أبو الهيجا برفقة زميليه يزن جبارين ومحمود أبو زينة. جاء الاشتباك في قلب المخيم كحالة رفض لفكرة «التدجين»، واستعادة لفكرة المخيم. شكل حمزة حالة جديدة أعيد فيها إنتاج الرمز محلياً، ورسخت في وعي جيل ما بعد الاجتياح إمكانية استعادة «مخيم الطوالبة وزياد العام وأبو جندل» عبر جيل شاب. وبهذا الاشتباك بدأت تعود فكرة المخيم المشتبك من جديد، سواء في الوعي الفلسطيني الجمعي، أو على مستوى إدراك المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

مع العام 2015، بدأت ظاهرة العمليات الفردية، وهي عمليات عفوية غير منظمة، تشق طريقها في الفضاء النضالي الفلسطيني، وذلك بعد حوالي 10 سنوات من «الهدوء» ونجاح إسرائيل بترسيخ رؤيتها، ظهرت ما تعرف بـ «انتفاضة السكاكين» لكسر الصمت. ففي العامين 2015 و2016، سجلت حوالي 46 عملية طعن نفذ جلها شباب بين 18 و22 عاماً، تجاوزت العمليات البنى الفصائلية التقليدية وارتكزت على الفضاء الرقمي في بناء النموذج والخطاب ومحددات الاشتباك[1].

* باحث في السياسة والاقتصاد السياسي، مدير تحرير « شؤون فلسطينية»

جاءت العمليات الفردية متجاوزة للطبقات المهندسة اجتماعياً واقتصادياً في السنوات السابقة لذلك. فبرز جدل في معظم المدن الفلسطيني حول «جدوى» العمليات وتأثيرها «السلبي» على الاقتصاد. المصمم على أساس المعبَر. بل إن بعض هذه الفصائل تبنت هذا الخطاب، ولو على استحياء، لكن تجاوز الفصائلية كان حاضراً في خطاب الشهداء. فسجل الشهيد بهاء عليان، من القدس، في وصيته «أُوصي الفصائل بعدم تبنّي استشهادي، فموتي كان للوطن وليس لكم». وفي تلك الفترة، بدأ يتحول الشاب المشتبك إلى نموذج ملهم يجد موقعه في بناء وعي ورؤية أبناء جيله التحررية، بلا قوالب فصائلية، ويسجل في هذا السياق، إلى جانب الشهيد عليان، الشهيد مهند الحلبي صاحب أول عملية في تلك الموجة[2].

بدأت إسرائيل تلتفت إلى تأثير منصات التواصل الاجتماعي في التعبئة والحشد المحلي، والتأثير على الرأي العام الدولي بعد فشل مقاربتها في الهندسة الاقتصادية الاجتماعية، وتفريغ الفضاء الفلسطيني من السياسة. فأغلقت عشرات الصفحات والقنوات الفلسطينية على مواقع التواصل الاجتماعي ضمن عملية رقابة إسرائيلية على المحتوى الفلسطيني. وهذا ما أطرته إسرائيل بلقاء وزيرة العدل الإسرائيلية السابقة إيليت شاكيد مع مسؤولين في شركة فيسبوك عام 2016، حيث نجحت إسرائيل بوضع معايير تقييدها للمحتوى الرقمي الفلسطيني ضمن سياسات عملاق التواصل الاجتماعي، فأصبح معدل قبول الفيسبوك لطلبات إسرائيل ضد المحتوى «المعادي» 95%، ويوتيوب حوالي 80%، وفق ما قالت الوزيرة[3].

تحولت تلك الهبة إلى قاعدة فعل تراكمي مشتبك مع الاحتلال تجلى في جنين، فشهدت السنوات التالية عدة حالات اشتباك مختلفة، بدأت تشكل انزياحاً باتجاه مقاومة محتضنة وفاعلة. ففي التاسع من كانون الثاني (يناير) 2018، قتل مستوطن في عملية إطلاق نار جنوب نابلس، وهو نمط غاب عن الضفة الغربية بشكل كبير منذ نهاية انتفاضة الأقصى. وبعد عشرة أيام، شنت قوات الاحتلال عملية واسعة في مخيم جنين، أعلنت أنها لملاحقة منفذي العملية لتصطدم بمواجهة مسلحة مع الأحمدين، أحمد إسماعيل جرار الذي استشهد في هذه المواجهة، وابن عمه أحمد نصر جرار الذي تمكن من الانسحاب قبل استشهاده بعد رفضه تسليم نفسه لاحقاً، إثر مطاردة استمرت لنحو شهر[4].

شكلت حالة الأحمدين رمزية جديدة في الحالة الفلسطينية، وفي جنين تحديداً، شابان لم يتلقيا أي تدريب عسكري، ولم ينخرطا في عمل مقاوم سابقاً، قاما بعمليتهما وعادا لممارسة عملهما اليومي. حاولت إسرائيل، التي سخرت كل قدراتها التكنولوجية والأمنية في ملاحقة أحمد نصر جرار، أن تعزو دوافع العملية للوالد والعم الشهيد المقاوم نصر جرار. ومع استشهاد أحمد نصر، احتفى وزير الجيش الإسرائيلي آنذاك أفغدور ليبرمان على حسابه على تويتر ونشر «لقد أغلقنا الحساب مع أحمد جرار»[5].

لكن الحساب كان قد فتح فلسطينياً، تحول أحمد نصر، بعد قدرته على تجاوز منظومة الرقابة والسيطرة الأمنية الإسرائيلية لشهر، إلى رمز جديد بين أبناء جيله. لم يكن من الممكن على الاحتلال تكبيل عملية «ترميز» جرار فلسطينياً، وحتى عربياً، في ظل الفعل الرقمي المتصاعد والمسكون بالشباب. فرغم تقييد الفيسبوك، تصدر هاشتاغ #جنين، منصة تويتر، يوم استشهاد أحمد اسماعيل جرار، وحمل أكثر من 10 آلاف تغريدة حول الأحمدين[6].

ما بعد العام 2002، وحتى نهاية شباط الماضي، فقدت منطقة جنين حوالي 45 شهيداً، بينما تجاوز العدد 10 شهداء من بداية العام 2022 وحتى منتصف نيسان أبريل الماضي[7]. يأتي هذا التصاعد في ظل تكثيف إسرائيل حملاتها ضد المدينة ومخيمها وقراها، لكن الواقع أنها تصطدم بجيل شاب مسلح وصلب رسم أهدافه ورؤيته وروايته ذاتياً، لا تحكمه نواظم فصائلية ولا هرميات تسمح باستقراء وتنبؤ سلوكه.

شكل استشهاد جميل العموري، في حزيران 2021، نقطة تحول في مخيم جنين، التقطت التراكمات السابقة وبنت عليها شكلاً من استعادة فكرة المخيم المشتبك. العموري مطارد من مخيم جنين حمّله الاحتلال مسؤولية عدة عمليات إطلاق نار على «معبر» الجلمة، كما كان جزءاً من حالة مقاومة مسلحة بدأت تتشكل في مخيم جنين، جعلت حركة آليات الاحتلال وتوغلها في المخيم وعلى أطرافه «مزعجة»[8].

أصبح العموري رمز المخيم الجديد، صورته في كل مكان وسيرته ملهمة لجيل كامل. وتصاعدت حالة الاشتباك مع الاحتلال في كل اقتحام لجنين، وصولاً إلى النفق والهروب الكبير. ففي أيلول سبتمبر 2021، تمكن ستة أسرى من منطقة جنين من الهروب من معتقل جلبوع عبر نفق حفروه، ما خلق حالة من التأهب في مخيم جنين الذي أعلن استعداده لحمايتهم، خاصة أن على

رأسهم قائد كتائب شهداء الأقصى السابق زكريا الزبيدي. ورغم إعادة اعتقال الأسرى الستة، إلا أن ما تركوه من حالة معنوية مختلفة في جنين كان مؤثراً. وبدأت تتصاعد الاشتباكات في كل مرة تدخل فيها قوات الاحتلال المدينة والمخيم[9].

وبالتزامن مع «نفق جلبوع»، أعلن في مخيم جنين عن غرفة عمليات مشتركة بين الأذرع المسلحة على الأرض، وأبرزها سرايا القدس التابعة للجهاد الإسلامي، وكتائب الأقصى التابعة لفتح. وهو أول إعلان عن جسم تنظيمي للمقاومة في الضفة الغربية منذ انتفاضة الأقصى. كما بدأت إسرائيل تعلن عن مواجهتها مقاومة أكثر عنفاً وضراوة، في مشهد غاب عن الضفة خلال السنوات السابقة[10].

تصاعدت إجراءات الاحتلال الانتقامية من جنين بعد عمليتي «بني براك» التي نفذها الشهيد ضياء حمارشة في تل أبيب وأدت لمقتل خمسة إسرائيليين، وعملية «ديزنكوف» التي قام بها الشهيد رعد حازم في تل أبيب أيضاً وأسفرت عن ثلاثة قتلى. ألقى الاحتلال باللائمة على السلطة الوطنية، معتبراً أنها عجزت عن «تفكيك الخلايا» الناشئة للمقاومة. بالمقابل، بدأت المقاومة تاخذ شكلاً أكثر تنظيماً دون التخلي عن عفويتها ولا مركزيتها، يمكن وصفها بالمقاومة الفردية المنظمة[11].

حمل أيار مايو 2022، مزيداً من التأطير المقاوم لجنين ومخيمها، فبعد اشتباك مسلح دام لحوالي ست ساعات، تمكنت قوات الاحتلال من اعتقال الشاب المطارد محمود الدبعي من حي الهدف، قرب مخيم جنين. جاء اعتقال الدبعي بعد استخدام قوات وحدة «اليمام» صواريخ الإنيرجا، للمرة الأولى منذ حوالي 20 عاماً، في المخيم ومحيطه[12]. كما سقط ضابط وحدة «اليمام» نوعام راز في ذات المواجهة، بعد أن وصف أحد ضباط الوحدة بأن ما واجهوه من رصاص لم يشهده منذ 20 عاماً. بالمقابل، استشهد داوود الزبيدي، شقيق الأسير زكريا، متأثراً بإصابته خلال الاشتباكات التي وقعت في سياق محاصرة الاحتلال لمنزل الدبعي[13].

تقف إسرائيل الاستعمارية أمام حالة جنين ومخيمها بغضب، إذ اقتحم عضو الكنيست إيتمار بن غفير ومستوطنون مستشفى رمبام في حيفا، حيث كان يرقد الشهيد داوود الزبيدي قبل استشهاده، هاتفين «الموت للعرب»، فيما قال بن غفير إن الزبيدي يجب أن يقتل[14]. إذاً تشكل جنين هاجساً أمنياً في السياق

الاستعماري الإسرائيلي، دفع لبحث العودة لاستخدام المروحيات القتالية والدبابات في سياق عملية عسكرية واسعة على المخيم.

جنين: المقاومة وسياقاتها قبل العام 1967

شكل موقع جنين المركزي، على رأس مرج ابن عامر الجنوبي، ميزة مقاومة للمنطقة. فجنين حلقة اتصال إجباري بين شمال وجنوب فلسطين، ما جعلها حيوية في الفعل العسكري والمقاومة على مر العصور، اتسمت بعدم الاستقرار بشكل دائم. فتدخل أهالي جنين بمواجهة قوات نابليون المتمركزة في مرج ابن عامر عام 1799، وأسندوا القوات العثمانية لهذا الغرض. كما كانت مقراً للقوات العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى، فسمحت جغرافيتها العسكرية لهم بإنشاء مطار ألماني كان حيوياً في الحرب، قبل أن تستولي القوات البريطانية على جنين وتجعلها مركزاً عسكرياً لها بعد احتلالها عام 1918.[15]

بدأت المقاومة ضد البريطانيين في جنين مبكراً، رغم خلوها من التواجد الصهيوني. فقام عبد الغني أبو طبيخ سباعنة عام 1929 بمحاولة اغتيال السكرتير الثاني للمندوب السامي نورمان بنوتيش. واغتال محمد نجي أبو جعب من جنين، مساعد مدير الأمن الإنجليزي في حيفا عام 1937، واغتال أبو جعب نفسه، بالشراكة مع الشيخ فرحان السعدي من جنين، حاكم لواء الجليل لويس أندروس بذات السنة. فيما اغتال علي أبو عين الحاكم البريطاني موفيت في مكتبه عام 1938، وتمكن من الفرار. فتعرضت جنين لتدمير حوالي 150 منزلاً وبناية انتقاماً من القوات البريطانية على هذه الحادثة[16].

شكلت جنين حاضنة مثالية للثورة الفلسطينية في مراحلها المبكرة، فإلى جانب الجغرافيا العسكرية المثالية للمقاومة، التي تشرف فيها جنين على خطوط الإمداد بين شمال فلسطين وجنوبها، وموقعها الإستراتيجي الذي كان يسمح بالتقاء فواعل المقاومة للتنسيق والتنظيم، كانت في جنين حواضن شعبية رافضة للمشروع الصهيوني والانتداب البريطاني ومواليها من جماعات المصالح الفلسطينية، ومساندة للتحرر الوطني.

انتقل الشيخ عز الدين القسام إلى أحراش يعبد في جنين عام 1935، واتخذها مقراً للتدريب والتأهيل والاستعداد للثورة، بعد عشر سنوات من تركيزه على العمل الدعوي والتعبوي المناهض للمشروع الصهيوني. وبرز إلى جانب القسام عدد من رجالات جنين، منهم القيادي في مجموعات القسام والقناص فرحان

السعدي، ويوسف أبو درة، الذي أصبح قائد منطقة جنين الغربية إبان الثورة، ومحمود سالم ومحمود الديراوي وعبد الفتاح الحاج مصطفى وغيرهم[17].

كانت معركة أحراش يعبد عام 1935 لحظة تأسيسية غير مخطط لها للثورة الكبرى، في تلك الفترة شكل أبناء منطقة جنين عصب القوة العسكرية للقسام. وبعد رفض الشيخ ومجموعته الاستسلام إثر حصارها من قبل حوالي 150 عسكرياً بريطانياً، وقعت معركة دامت لحوالي ست ساعات، سقط على إثرها عز الدين القسام وأربعة من رجاله شهداء[18].

جاءت شرارة الثورة عام 1936 من الشيخ فرحان السعدي، الذي قاد هجوماً على قافلة سيارات للصهاينة على طريق نابلس- طولكرم. انخرطت جنين، وشهدت المنطقة عدة معارك محورية في الثورة، منها معركة الفندقومية عام 1936، التي قادها السعدي وقتل فيها 30 عسكرياً بريطانياً واستشهد 3 مجاهدين. ومعركة جبع في ذات السنة، التي اشتبك فيها حوالي 400 مجاهد مع قوات بريطانية كبيرة مدعومة بالطيران، سقط خلالها 80 قتيلاً بريطانياً مقابل 40 شهيداً، وأسقطت طائرة[19]. فيما قاد الشيخ عطية أحمد معركة اليامون عام 1937، التي تعرض فيها المجاهدون لطوق بحوالي 3000 عسكري بريطاني، سقط فيها حوالي 100 عسكري بريطاني وأسقطت طائرة، مقابل 39 مجاهداً[20]. ومعركة أم الفحم الأولى عام 1938 التي قتل فيها أكثر من 100 عسكري بريطاني وأسقطت طائرة وغنم الثوار حوالي 20 بندقية. ومعركة وادي بلعمة عام 1938، التي قتل فيها 30 عسكرياً إنجليزياً[21].

تمتع مجاهدو جنين بشجاعة خاصة، وبرز منهم السعدي وأبو درة، اللذان عملا، إلى جانب دورهما العسكري الجَسور في الميدان، على التعبئة والحشد. واجهت بريطانيا صعوبات كبيرة في معارك المنطقة بين عامي 1936 و1938، ففي حين كانت تحشد قوات هائلة تصل إلى ثلاثة آلاف عسكري مدعومة بالطيران والمدفعية، لحصار فصائل المجاهدين واصطيادهم، كانت تصطدم برجال النجدات، القادمين من القرى والمناطق المحيطة بمنطقة الحدث، وهي ميزة عسكرية اتسمت فيها جنين في ظل الدعم الشعبي الكبير للثورة وتوفر الحاضنة الشعبية.

وفي ظل وجود هذا الوعي الشعبي، كانت مدينة جنين من أوائل المراكز التي اشتبكت مع المشروع الصهيوني، فخلال مظاهرة احتجاجية على سياسات بريطانيا ودعمها للمشروع الصهيوني في نيسان أبريل 1936، مرت أربع سيارات تجارية يهودية محمية بالبوليس البريطاني من المدينة متجهة من شمال

فلسطين إلى جنوبها، فاشتبك معها المتظاهرون العزل، وأحرقوا المركبات وما فيها، وقتل 6 يهود فيما جرح عربي واحد[22].

أما في العام 1948، فقد شكلت جنين حالة خاصة على مستوى فلسطين. شهدت جنين معركتها الأولى في 3 حزيران «يونيو» 1948، حين حشدت العصابات الصهيونية 4-5 آلاف مقاتل في أربع فرق، مع غطاء جوي، لاحتلال جنين، لمواجهة 20 مقاتلاً فلسطينياً وثلاثة رجال بوليس شكلوا حامية المدينة بعد انسحاب السرية الأردنية، ومجموعات مجاهدين متناثرة تصل لحوالي 100 قبل أن تصل لإسناد المدينة أرتال عراقية بلغ مجموع مقاتليها 250، يرافقهم 50 مقاتلاً فلسطينياً. تحصنت القوات العراقية وجموع المتطوعين في القلعة، مقر البوليس البريطاني السابق، ودافع المتحصنون عن المعقل الأخير في المدينة، بعد أن احتلت العصابات الصهيونية كامل جنين. وصل الدعم العراقي بعد ست ساعات من القتال واقتراب ذخيرة المتحصنين من النفاد[23].

اشتبك العراقيون بقوة مع القوات اليهودية المستحكمة على التلال المحيطة بالمدينة، وبالتزامن، هبّ المقاتلون من كافة قرى جنين لنجدة المدينة وإسناد القوات العراقية، وقد أبلوا بلاء حسناً واشتبكوا مع القوات اليهودية ببنادقهم وبالسلاح الأبيض. وقبل انتصاف يوم 4 حزيران يونيو، كانت جنين قد تحررت وانسحبت القوات المهاجمة، مخلفة وراءها 350 قتيلاً على الأرض لم تستطع سحبهم من أرض المعركة، من أصل 1241 مفقوداً وقتيلاً يهودياً وفق روايتهم، فيما سقط حوالي 100 شهيد من الطرف العربي، 20 مقاتلاً عراقياً و20 مقاتلاً فلسطينياً، وما تبقى من المدنيين[24].

بقيت قصة تحرير جنين، مختلفة عن سياق الهزيمة الطاغي خلال تلك الفترة، وخلد الضابط العراقي محمود شيث خطاب حكاية المعركة في قصيدة أطلقها في مراسم دفن رفاقه قرب المدينة، وهي قصيدة أصبحت جزءاً من تاريخ وهوية المدينة المتناقل من جيل لآخر.

ما بعد احتلال العام 1967

شهدت جنين نشاطاً لخلايا فتح الأولى، حيث كانت قباطية محطة مبكرة لياسر عرفات برحلته لتأسيس خلايا مسلحة في الضفة الغربية. يقول اللواء أديب حنايشة، عن لقائه الأول بعرفات في قباطية «في جبال قباطية تشكلت ظواهر الثورة بين كروم الزيتون، وتجمع أكثر من 300 مقاتل من قرى محافظة جنين، كانوا في استقبال عرفات عند قدومه لقباطية، التي اختارها لدورها

النضالي خلال الثورات السابقة وموقعها الإستراتيجي»[25].

يذكر أهالي جنين عدة حالات مقاومة قبل انتفاضة الحجارة، منها اغتيال الشيخ حسن أبو سرية، أحد أعضاء إحدى خلايا فتح الأولى، في العام 1969، بعد اشتباك مسلح لم تكن المدينة معتادة عليه[26]. فيما قام الشهيد الرياضي فتحي القانوح عام 1982، باقتحام جيب عسكري ومباغتة جنوده وقتل جنديين إسرائيليين وجرح آخر طعناً، واشتبك مع دورية أخرى أثناء انسحابه قبل استشهاده[27].

شكلت جنين منطقة ساخنة في انتفاضة الحجارة، فكانت أنوية الأذرع المسلحة للفصائل الفلسطينية قد انطلقت من منطقة جنين. كما كان مخيم جنين مساحة عصية على قوات الاحتلال مع بداية الانتفاضة، فكان محظوراً دخول المخيم على غير ساكنيه، وبقي المخيم عصياً على الاقتحام من قبل قوات الاحتلال لمدة شهر كامل، حين أعلن مخيماً محرراً[28].

انطلق الفهد الأسود، الذراع العسكري المحلي لفتح، في جنين، بتسليح محدود عماده المسدسات والبنادق الآلية والقنابل اليدوية القديمة، والأسلحة البيضاء، فامتلك المناضلون أول بندقية رشاشة عام 1989، وكانت من طراز عوزي. ونشط في جنين بين عامي 1988 و1992، وهي ذروة الانتفاضة الأولى. يذكر أبناء جنين اشتباكات خلدت في الذاكرة الجمعية، منها اشتباك الإبراهيمين «الزريقي وجلامنة - الملقب بالفرقع-»، اللذين استشهدا في تشرين الأول/ نوفمبر 1992، بعد اشتباك عنيف مع قوات الاحتلال. حوصر الإبراهيمان في الحي الشرقي ووقع اشتباك استمر سبع ساعات، خسر فيه الاحتلال قائد الوحدة المهاجمة وعدداً غير معلن من الجنود قبل استشهاد المناضلين[29].

نشطت أيضاً في فترة انتفاضة الحجارة وحدات الاغتيال الإسرائيلية، أهمها وحدة دوبدوبان، واغتالت عدداً من عناصر وقادة الفهد الأسود، منهم نجيب حويل وأحمد الجمل[30]. وبرزت أسماء هامة في الفهد الأسود بتلك الفترة، منها المؤسس في منطقة جنين مروان زيود، وأحمد أمين كميل وحسن عاهد أبو الرب ومحمد نجي وفيصل أبو الرب ومهدي أبو الحسن، وأحمد عوض كميل الذي اعتقل عام 1993، لتطوى باعتقاله تجربة الفهد الأسود[31]. كما برزت تجربة النسر الأحمر، الذراع المسلح للجبهة الشعبية، حيث ظهر منها الشهيد يوسف أبو السباع ومفيد الغزاوي، التي خاضت العديد من العمليات المشتركة مع الفهد الأسود.

انتفاضة الأقصى: السياق وتحولاته

في الرابع والعشرين من حزيران يونيو عام 2002، خرج الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش، في خطاب حول الشرق الأوسط ورؤيته لحل الدولتين، دعا فيه الفلسطينيين إلى انتخاب زعماء جدد «لا يشينهم الإرهاب»، مشيراً إلى أن الدولة الفلسطينية لن تقوم على الإرهاب، بل سترتكز على الديمقراطية واقتصاد السوق ومكافحة الإرهاب. واعتبر بوش أن السلطة الفلسطينية في ذلك الوقت تشجع على الإرهاب، ولا تشن حرباً على الإرهابيين وبنيتهم التحتية. ووضع بوش المقاومة الفلسطينية في سلة التصنيف الأميركي للإرهاب، فذكّر بخطابه الشهير عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر الذي قال فيه إن «من ليس معنا فهو علينا في الحرب على الإرهاب» بما يشمل الحالة الفلسطينية[32].

لم يكن هذا الوصف المكثف للمقاومة الفلسطينية كإرهاب عابراً، فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، سارع رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرئيل شارون بإرسال مذكرة لبوش، زاوج فيها بين ما تعرضت له الولايات المتحدة من هجمات، وبين المقاومة الفلسطينية، ومزجهما في بوتقة الإرهاب. نجح شارون بذلك وانتزع قراراً أميركياً بتصنيف حماس والجهاد الإسلامي كحركتين إرهابيتين[33].

نجحت إسرائيل بهذه المزاوجة، التي كانت وقوداً لعدوانها خلال انتفاضة الأقصى، بل إن هذه المزاوجة جاءت تعزيزاً لتأطير إسرائيل لروايتها حول فشل مفاوضات كامب ديفيد عام 2000، وتثبيتاً لسردية عدم وجود شريك فلسطيني التي بدأها رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إيهود باراك، ورسخت في الخطاب السياسي الإسرائيلي لاحقاً. لم تكن سردية غياب الشريك عابرة في ملف الصراع، إذ بني عليها تحميل السلطة الوطنية مسؤولية العمليات التي واكبت الانتفاضة، وشرَّعت الهجوم عليها وضرب بنيتها التحتية، إلى جانب الفتك ببنية الفصائل الفلسطينية.

إذاً، كانت الظروف مهيأة لخطوة تالية، كان المطلوب إنهاء كل ما أفرزته أوسلو من بناء مؤسساتي كنواة لدولة، في ظل تورط الجانب الفلسطيني بـ«الإرهاب» وغياب أرضية الشراكة وقواعد العمل الثنائي. فانطلقت عملية «السور الواقي» في التاسع والعشرين من آذار مارس عام 2002، تحت ثلاثة أهداف مركزية: عزل القيادة الفلسطينية التي لم تعد شريكاً -ممثلة بالرئيس الراحل ياسر عرفات-، وضرب البنية التحتية لـ «الإرهاب»، والذهاب لواقع أمني أفضل لإسرائيل[34].

لكن، على أرض الواقع، جاءت العملية لتدمير البنية التحتية «الناشئة» للدولة الفلسطينية المستقلة، فتعرضت المؤسسات الرسمية الفلسطينية للنهب والتخريب والتدمير خلال الاجتياح[35]. وتم قطع الطريق على أية فرصة لاستعادة المسار السياسي مع الرئيس عرفات، الذي عُزل في مقر المقاطعة برام الله. إلى جانب استخدام نطاق قوة عريض لضرب مراكز المحافظات الفلسطينية.

ورغم نجاح إسرائيل باجتياح هذه المراكز دون تكلفة بشرية أو عسكرية تذكر، إلا أن مخيم جنين كان نقطة اشتباك ساخنة ومختلفة، وهي نقطة كان قد وصفها شارون نفسه بـ«عش الدبابير». قبل الاجتياح، كان مخيم جنين حاضنة آمنة لكل نشطاء الفصائل الفلسطينية المقاومة. وهذا ما سمح بتشكيل غرفة عمليات مشتركة، أذيبت فيها الحدود الفصائلية لصالح المقاومة الجمعية المنظمة. انخرط في هذه الغرفة ممثلون عن كتائب الأقصى وكتائب القسام وسرايا القدس وجزء من القوة التنفيذية في الأمن الوطني، وعلى رأسهم الضابط في الأمن الوطني يوسف ريحان «أبو جندل»، صاحب التجربة العسكرية في لبنان[36].

خصصت إسرائيل حوالي خمسة آلاف جندي وخمسمئة آلية عسكرية، تشمل دبابات الميركافا وعشرات المروحيات والطواقم الهندسية والطبية والجرافات العسكرية. وبعد حوالي 12 يوماً من القتال العنيف بين المقاومة الفلسطينية، ذات الإمكانات المحدودة، والترسانة العسكرية الإسرائيلية المذكورة، انتهت المعركة[37].

أشار تقرير لمنظمة «مراقبة حقوق الإنسان» الصادر في أيار/ مايو عام 2002، إلى «مقتل 52 فلسطينياً، منهم 22 مدنياً، قتل كثيرون منهم عن عمد». كما أشار التقرير إلى أن إسرائيل استخدمت القوة المفرطة والعشوائية، وذكر أحد أعضاء بعثة المنظمة إلى أن الجرائم التي رصدت، قد يرقى بعضها إلى جرائم حرب. وأشار التقرير إلى حي الحواشين في المخيم الذي تمت تسوية 140 مبنى فيه بالأرض باستخدام الجرافات العسكرية، ودون «مبرر» عسكري، فيما تعرض حوالي 200 مبنى آخر لدمار شديد[38]. لكن الدمار الذي رصد في مشروع إعادة تأهيل المخيم من قبل الأونروا كان أكبر بكثير، إذ رصد التقرير أضراراً في حوالي 3855 منزلاً ومنشأة، ما بين أضرار خفيفة، وكبيرة، ودمار كلي[39]، وهو دمار عكس هدف إسرائيل الواضح بالتطهير المكاني المرتبط بالفلسطيني وأرضه وذاكرته.

ما بعد الاجتياح: احتلال بمنظور مختلف

تحولت جنين إلى مركز المناعة خلال الاجتياح. فالمواجهة غير المتكافئة واكبها صمود ومقاومة غير متوقعين إسرائيلياً. وحولت جنين إلى أيقونة قادت لأن تكون حديث العالم. إذاً، لا يوجد أفضل منها لتكون نموذجاً لتقديم الفلسطيني الجديد كما تراه إسرائيل، عبر كسر صورة البطولة.

أراد شارون فلسطين ولم يرد الفلسطينيين، وهندس مرحلة ما بعد الاجتياح للسيطرة المطلقة على الفلسطينيين من خارج مدنهم. وهذا ما وصفه رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الأسبق شلومو غازيت، بالاحتلال الديلوكس، حيث لا أعباء مدنية على إسرائيل، ولا حاجة لعمليات عسكرية واسعة للقبض على «المطلوبين»، ولا ضرورة للبقاء داخل مراكز المدن[40].

شكل الاجتياح إذاً علامة فارقة في شكل الاحتلال. سقطت موانع أوسلو السياسية، وأذيبت أية اعتبارات ذات صلة. أصبحت إسرائيل قادرة -تحت ذريعة ملاحقة الإرهاب- على الوصول إلى أي مكان في الضفة الغربية دون وضع أية اعتبارات. فهذا وفق تل أبيب جزء من الحرب على الإرهاب.ارتكزت هذه النسخة المحدثة من الاحتلال أيضاً على منظومة من الاستثناءات[41]، فإسرائيل رسخت منظومة التطهير المكاني الذي لم يذهب خلال الاجتياح إلى المحو، بل استهدف الذاكرة والمكان وما يرتبط بهما من هوية مكانية وبنية تحتية وأحلام بدولة. هي إذاً إعادة إنتاج للمكان وما حمل خلال حقبة أوسلو، عبر الدبابات والجرافات وعتلات جنود الاحتلال التي دمرت جميع المؤسسات الوزارية الحكومية، باستثناء اثنتين، وحوالي 65 مؤسسة أهلية غير حكومية، كلياً أو جزئياً[42].

قامت منظومة الاستثناء الاستعمارية بعد 2002 بدور فعال لتعزيز الشكل المستجد للاحتلال عبر هندسة اقتصادية اجتماعية تراكمية، فاستعادت الإدارة المدنية دورها وتحكمت في الانتقائية القانونية التي تتيح تعزيز التحكم والسيطرة على حساب الفلسطيني. كما رسخت هذه التحولات السلطة الاستثنائية لرجل الأمن الإسرائيلي، على الحواجز أو في اقتحامات المنازل والمدن أو في المواجهات، ووسعتها ودعمتها بـ «قواعد اشتباك» جديدة تعطيه سلطة شبه مطلقة في القتل والتنكيل والامتهان[43]. **حاولت** هذه المنظومة أيضاً إنتاج طبقة اجتماعية فلسطينية متوائمة مع فكرة الاحتلال «الديلوكس»، ترتكز على ثلاثة مكونات مركزية: رجال الأعمال، العمال، والطبقة الوسطى.

تمثلت الرؤية الإسرائيلية إلى الكيانية الفلسطينية بمجموعات سكانية متناثرة تحت منظومة سيطرة مشددة، لا ترابط جغرافياً يجمعها أو يسمح بتوسيع أحلامها، تسعى إلى معيشة جيدة دون هم سياسي. ترمي كل من هذه المعازل لمصالح خاصة تتضارب مع الأخرى، ما يبقيها في حالة نزاع، إما حول المستقبل الاقتصادي- السياسي، أو حول السلطة[44].

جاء التطهير المكاني الذي قام به شارون خلال الاجتياح ضمن مشروعه بإقامة نسخة معدلة عن السلطة الفلسطينية، عبر الفك الشامل وإعادة التركيب كما وصفها الكاتب الإسرائيلي أمير أرون. رغبت إسرائيل بتحييد الرئيس ياسر عرفات وإنتاج سلطة تتواءم والإملاءات الإسرائيلية، وهذا ما تطلب- ضمن الشروط الإسرائيلية- علاقة أمنية مختلفة وشفافية فلسطينية في شق التحويل المالي، وهي سياسات رمت مجتمعة إلى ضرب الوعي الوطني الفلسطيني، وخفض سقف المشروع الوطني[45].

شكلت خارطة الطريق، التي أصدرتها وزارة الخارجية الأميركية في 30 نيسان أبريل 2003، وما واكبها من إنشاء للرباعية الدولية، مدخلاً لمأسسة هذه العلاقات. فرضت الخطة التزامات على السلطة الفلسطينية على مستوى السياسات السياسية والمالية والاقتصادية، فيما جاء الالتزام الإسرائيلي «انتقائياً»، فيما يخدم رؤيتها لشكل احتلالها وسيطرتها، فلم تلتزم بالعودة إلى وضع ما قبل الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر 2000، ولم تصدر التزامها الصريح برؤية حل الدولتين[46].

سهلت هذه التحولات دعم المجتمع الإسرائيلي للانفصال عن الفلسطينيين من جانب واحد من خلال جدار الفصل والانسحاب الأحادي من مستوطنات قطاع غزة ومستوطنات جنين عام 2005. وبالتوازي، عملت إسرائيل على تسهيل مسار اقتصادي لبناء اقتصاد سوق ليبرالي، لكن بمحددات استعمارية.

الإصلاح وبناء المؤسسات

في ظل هذه المحددات لمشروع تحديث الاحتلال الإسرائيلي، بدا الاقتصاد عنصراً مركزياً في ترتيبات ما بعد العام 2002. فإسرائيل رأت بالاقتصاد مفراً متقدماً من أية التزامات سياسية، من خلال دفع الفلسطينيين للانغماس في عملية إصلاح مؤسساتي وبحث عن التنمية، لإثبات جدارتهم بإدارة دولتهم الموعودة من جهة، وإثبات استعادتهم لموقع الشريك في عملية السلام من جهة أخرى.

لكن هذا الاقتصاد بقي أمام محددات موضوعية تبقيه في مساحته الإجبارية، اقتصاد تحت الاحتلال. أهم هذه المحددات غياب السيادة على الموارد، وتقييد حرية الحركة والتبادل التجاري، والحفاظ على التبعية البنيوية للاقتصاد الإسرائيلي. تضاف إلى ذلك الاختلالات الفلسطينية الداخلية، أهمها الانقسام وما أنتج من إجهاض مستدام لنصف الاقتصاد الفلسطيني.

إذاً، لماذا أرادت إسرائيل «الازدهار» في الضفة الغربية؟ ربط وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشيه يعلون رفع قيود الحركة من أمام الاقتصاد الفلسطيني، المتمثلة بالحواجز وقيود المعابر، بمساهمة الجانب الفلسطيني في «تحييد التهديد الأمني»، مقراً بأن تسهيلات على قيود الحركة من شأنها عكس أثر إيجابي على «يهودا والسامرة»[47].

وضع يعلون التنمية الاقتصادية ضمن منظومة متكاملة تشمل سيادة القانون ومحاربة الإرهاب وخطاب الكراهية والديمقراطية، وهي مرتكزات رسخت في خطاب المبادرات التي استهدفت القضية الفلسطينية بعد العام 2002. لذا، من الطبيعي أن يشيد يعالون بنجاح تفاهمات إعادة انتشار الأجهزة الفلسطينية في جنين ونابلس، وقدرتها على فرض القانون والنظام في هاتين المنطقتين[48].

ومع طي حقبة شارون عام 2006، وظهور بارقة استعادة المسار السياسي إبان حكم رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود أولمرت، وفي ظل الانقسام الفلسطيني، عقد مؤتمر أنابوليس. جاءت المشاركة الفلسطينية في المؤتمر لكسر ذريعة «اللاشريك» الإسرائيلية، وتثبيتاً للشرعية بمواجهة سيطرة حماس على قطاع غزة. لكن المباحثات السابقة للمؤتمر لم تستطع إقناع إسرائيل بتثبيت مواقفها حول القضايا الشائكة كتابة، وأهمها الحدود ووضع القدس. وبهذا استعاضت الولايات المتحدة عن المطالب الفلسطينية بورقة ضمانات إسرائيلية وسقف زمني للمفاوضات، بدعوة أميركية تحدثت عن جهود واشنطن لاستعادة المسار السلمي. أما حكومة أولمرت، فتعهدت بتسهيلات وخطوات «بناء ثقة» ميدانية. وهنا، يشير رئيس الوفد المفاوض الفلسطيني في مسار أنابوليس أحمد قريع، إلى أن هذه المرحلة لم تشهد مفاوضات حقيقية، لغياب الإرادة السياسية لدى الجانب الإسرائيلي المتشدد[49].

لكن أهم مخرجات مؤتمر أنابوليس كانت عقد مؤتمر باريس للمانحين، الذي احتضنته العاصمة الفرنسية في خريف العام 2007، وشهد تعهدات دولية بمساعدات تصل إلى حوالي 7.4 مليار دولار، بحضور تسعين وفداً دولياً. قدمت

السلطة الوطنية خطتها الإستراتيجية للإصلاح والتنمية، التي حاولت من خلالها استعادة الترابط بين السياسة والاقتصاد في السياق الفلسطيني، فربطت الإصلاحات الهيكلية وحوكمة القطاع العام، بالبرامج الاقتصادية والاجتماعية، وبإزالة قيود الاحتلال المعيقة للتنمية، بطريق بناء المؤسسات الرشيدة التي سترتكز عليها الدولة الفلسطينية المقبلة[50].

إلا أن كل جهود تطبيق الخطة على الأرض، وما تبعتها من خطط تنموية، اصطدمت بواقع الاحتلال وعملت في الفضاء المتاح إسرائيلياً، فلم تنخفض معدلات البطالة مع العام 2010 عن 20% في الضفة الغربية، ولم ينخفض العجز في الموازنة عن 10%. رغم ذلك، أثبتت الخطة فاعليتها ببناء منظومة مساءلة وشفافية وإدارة فاعلة للمال العام[51]. فيما تعزز النمط الاستهلاكي عبر ما رسخته لبرَلَة الاقتصاد الفلسطيني.

شهدت الأعوام 2010-2013 أفول نموذج بناء المؤسسات لإنهاء الاحتلال، وتسلل اليأس إلى رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق، سلام فياض، الذي أقر أن «التنمية المستدامة ستبقى هدفاً وهمياً مع وجود الاحتلال»[52]. وهذا ما أكد عليه تقرير الأونكتاد عام 2019، حيث أشار إلى أن خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء الاحتلال في الفترة 2000-2017 وصلت لحوالي 48 مليار دولار، وهي خسائر تفوق ثلاثة أضعاف حجم الاقتصاد الوطني في العام 2017[53].

بناء النموذج البديل

ومع فشل هذه المرحلة بشقيها: السياسي الذي سقط مع فشل المباحثات الفلسطينية الإسرائيلية في عهد أولمرت بين عامي 2007 و2008، والاقتصادي-التنموي الذي سقط بإقرار فياض ورحيله عن موقعه عام 2013، بقيت مجموعة من الرواسب التي تركتها الهندسة الاقتصادية- الاجتماعية خلال الفترة 2008-2013، وأهمها ترسيخ موقع نخبة رجال الأعمال في الفضاء العام الفلسطيني، وتضخم الموازنة الفلسطينية مدفوعاً بارتفاع فاتورة الرواتب والنفقات الجارية، ما جعل هذه النفقات هشة أمام ضربات الاحتلال للمقاصة.

وعلى المستوى الإسرائيلي، وصل في العام 2009 بنيامين نتنياهو إلى سدة رئاسة الوزراء، برؤية «اللاحل» كما يصفها أنطوان شلحت. وفي هذا السياق، ذهب نتنياهو لمنظومة تكبيل تشريعية لعرقلة أي حل سياسي مع الفلسطينيين، على رأسها قانون الاستفتاء العام عام 2014، الذي ربط أي تنازل عن أراضٍ تخضع للسيادة الإسرائيلية، بموافقة شعبية عبر استفتاء عام[54]. ولخدمة هذه الرؤية،

دعم نتنياهو «مساعدة الفلسطينيين بتطوير اقتصادهم بشكل سريع»[55].

وفي العام 2018، قدمت اللجنة الفرعية في الكنيست لشؤون «يهودا والسامرة» مقترحاً بإضافة 280 موظفاً للإدارة المدنية، استجابة لارتفاع عدد «السكان من فلسطينيين ومستوطنين»[56]. لم تكن هذه الخطوة «استثنائية»، بل جاءت في سياق إستراتيجي حاول تحويل الفلسطينيين في الضفة إلى «اللاسياسة» وإعادة إنتاج وعيهم وتطبيعه مع نظام الحكم الذي تهندسه الإدارة المدنية.

ولهذا الغرض، سعت الإدارة المدنية إلى مخاطبة الفلسطينيين مباشرة، والاتصال بهم بشكل دائم، متجاوزة وجود السلطة الفلسطينية، فنشط منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في «المناطق»، وهو المسؤول عن الإدارة المدنية، بالتخاطب المباشر مع الفلسطينيين عبر صفحته على منصة فيسبوك، وأطلق تطبيقاً يسمح بالتقدم بالتصاريح بشكل إلكتروني دون الحاجة لدور هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية، بل إن الإدارة المدنية أنشأت إذاعة رقمية «راديو المنسق»، عام 2018، وأنشأت في العام ذاته ثلاث محطات لـ «رفع المنع الأمني» في شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية. أطلق المنسق عبر صفحته عام 2018 أيضاً هاشتاغ (#نصف_ مليون_ بغلطوش) في إشارة إلى أن عدد متابعي صفحته تجاوز النصف مليون، وهم تواقون للسلام بعيداً عن «الإرهاب»[57].

جاء السلوك السياسي الإسرائيلي ضمن إستراتيجية هدفت لربط أكبر عدد من الفلسطينيين بها، وتثبيت الإدارة المدنية كعنوان للفرص الاقتصادية والازدهار. فسمحت التسهيلات السابقة لهذه الخطوة، التي قادها وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق أفيغدور ليبرمان، بالتواصل المباشر بين رجال الأعمال الفلسطينيين والإدارة المدنية، للحصول على تسهيلات وتصاريح عبور ونقل واستثمار، دون الرجوع للمؤسسات الفلسطينية[58].

فرضت إسرائيل الإدارة المدنية ممثلاً لها في لجنة تنسيق المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني[59]. ورفعت عدد تصاريح العمل الرسمية من 20 ألفاً عام 2007 [60]، إلى حوالي 130 ألفاً عام 2020[61]. كما أصبح منذ العام 2010، الحصول على البطاقة الممغنطة إجبارياً للحصول على تصاريح الوصول إلى الداخل، وهي بطاقة بيومترية تحمل بيانات حاملها بما يشمل البصمة، ولا تمنح لمن تعتبرهم إسرائيل أصحاب سوابق أمنية[62].

قامت إسرائيل أيضاً، بحملات متلاحقة لرفع المنع الأمني عن فلسطينيين ممن كانوا ممنوعين من الحصول على البطاقات المغنطة والتصاريح، وشملت الحملات خلال العام 2020 حوالي 15 مدينة وقرية ومخيماً، بما يشمل مخيم جنين الذي رفع المنع فيه عن حوالي 150 فلسطينياً في 23 حزيران «يونيو» 2020[63].

جنين: المعبر هو المفتاح

عكست إسرائيل رؤيتها للفصل أحادي الجانب من خلال إعادة تسمية نقاط الحركة المركزية، التي أبقتها بعد انتفاضة الأقصى، فغيرت مسمى «حاجز» إلى «معبر». لم يكن هذا الاستبدال عابراً، بل جاء كمحاولة لنزع الوجه الاحتلالي للحاجز، كوسيلة تقطيع للجغرافيا وأداة لتكوين المعازل، إلى نقطة ارتكاز لخطاب «التسهيلات» وجزء من النموذج المحدث من الاحتلال. فلا داعي للالتفاف عنه من أجل الحركة والوصول، بل يجب مواءمة «الفلسطيني الجديد» مع متطلبات العبور عبر هذه النقاط.

ارتكزت هذه النقاط على حدود جدار الفصل العنصري، الذي بنته إسرائيل على ما اعتبرته «حدودها الأمنية بعد الاجتياح. يبلغ طول الجدار حوالي 712 كم وهو متعرج، رمى لالتهام حوالي 9.4% بأقل كثافة ديموغرافية فلسطينية، إذ بلغ عدد الفلسطينيين خلف الجدار حوالي 11 ألفاً مع العام 2017[64].

وعلى مستوى جنين، أعيد تأهيل حاجز «معبر» الجلمة، المنفذ من الداخل إلى جنين، في العام 2009، بتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية[65]، بعد عام على إعادة فتح المعبر أمام الفلسطينيين من الداخل. كما تم إطلاق 12 بوابة سريعة في ذات المعبر عام 2020، وهي بوابات سريعة تقرأ بطاقات العبور بشكل رقمي ذكي[66].

لعبت المعابر، ومنها معبر الجلمة، دوراً هاماً في الإستراتيجية الإسرائيلية. فهي نقطة تحكم وسيطرة يسمح من خلالها بمرور انسيابي للعمال الفلسطينيين إلى الداخل، الذين تصاعد عددهم ليتجاوز 120 ألفاً يصلون أعمالهم بتصاريح عمل رسمية من خلال المعابر، بما يرفد الاقتصاد الفلسطيني بما يزيد على 3.25 مليار دولار سنوياً[67].

سمح معبر الجلمة بتصاعد الأثر الاقتصادي لفلسطينيي الداخل على جنين، حيث تشكل الحركة التجارية مع الداخل 80% من الحركة التجارية في المدينة[68].

وبالأرقام، يصل إلى جنين حوالي ثلاثة آلاف مركبة من الداخل يومياً، ترتفع إلى ستة آلاف يوم السبت، ويصل معدل الإنفاق اليومي لفلسطينيي الداخل في المدينة حوالي 800 ألف دولار يومياً[69]. فيما يعبر الجلمة حوالي 11 ألف عامل يومياً يعملون في السوق الإسرائيلية. كما سمح معبر الجلمة أيضاً بحركة رجال الأعمال وحملة التصاريح من غير العمال والعائلات.

سهلت إسرائيل أيضاً التبادل التجاري عبر المعابر، إذ تعد جنين مصدراً مركزياً للإنتاج الزراعي الذي يصدر إلى السوق الإسرائيلية، والذي يمر عبر معبر الجلمة. أيضاً، يعد الركام الصخري «الحصمة» من الصادرات الرئيسية التي تمر عبر الجلمة، وهي تأتي من الكسارات التي تزدحم بها جنين، كما أن إسرائيل سمحت بتصدير هذا المنتج منذ العام 2020 عبر شاحنات إسرائيلية مباشرة[70].

وفي سياق تعزيز مقاربتها الاقتصادية، أغفلت إسرائيل عينها قصداً عن ثغرات في جدار الفصل العنصري، سمحت بدخول عشرات آلاف العمال الفلسطينيين من غير حملة التصاريح للعمل في الداخل، وأصبحت هذه الفتحات بالتدريج منفذاً منتظماً يسمح بدخول عمالة هشة الحقوق إلى الداخل. كان لمحافظة جنين نصيب من هذه الفتحات، التي تركزت قرب قرى رمانة وعانين والطيبة شمال غرب المحافظة.

قادت كل هذه التحولات إلى شكل اقتصادي- اجتماعي جديد في جنين، أفرز عدداً من الظواهر المترابطة منها: انتعاش اقتصادي مرتبط بشكل تام بالمعبر، طبقة رجال أعمال أوسع، استثمار عقاري تجاري غير إنتاجي، تراجع لحضور وتأثير الطبقة الوسطى التقليدية التي كانت فاعلة خلال انتفاضة الأقصى. لكن كل هذه الوسائل لم تكن ناجعة في خلق جيل جديد تحت السيطرة الاستعمارية المطلقة.

المخيم كفضاء دائم للاحتجاج

يعزو الصحفي وأستاذ الإعلام سعيد أبو معلا، من جنين، ظهور نموذج جنين خلال السنوات الأخيرة إلى التراكمية في الوعي والفعل الميداني في الحالة الفلسطينية، خاصة في العامين الأخيرين. فبرزت الهبة في العام الماضي، التي خلقت وعياً وطنياً جمعياً لا يمكن الاستهانة به، وراكم فرار الأسرى الستة على حالة الوعي، رغم الخيبة اللاحقة. كما أسهمت الممارسات الاحتلالية المستمرة في القدس والأغوار بشحذ هذا الوعي. يتابع أبو معلا: «بالمجمل، فإن هذه التطورات نتاج فعل وممارسة نضالية غير مقصودة وغير مخطط لها،

لا أحد خطط لمواجهة في الهبة العام الماضي، ولم يهندس أحد التداعيات النضالية لفرار الأسرى، الميدان يصنع حالته النضالية العفوية»[71].

جاء الرد الإسرائيلي بالعودة إلى منظومة الـ «تسهيلات»، فقامت بضرب شريان الحياة لجنين عبر إغلاق معبر الجلمة أمام فلسطينيي الداخل وحملة التصاريح من غير العمال، والنقل والشحن التجاري، بقرار من وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس في 10 نيسان أبريل 2022 [72]. جاءت هذه الإجراءات محددة بجنين فقط، بهدف عزل فكرة المقاومة وإثارة الحواضن المحلية عليها وتثبيت مبدأ العقوبات اللامركزية، وعدم التنازل عن رؤية رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت بتقليص الصراع.

إن تقليص الصراع بالنسبة لبينيت، يقوم على تقليص مظاهر الاحتلال إلى حدها الأدنى، ومنح الفلسطينيين مساحة لممارسة فعلهم الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، دون تخلي إسرائيل عن الأرض أو الخوض باتفاق ينزع منها الكتلة الجغرافية المركزية بالضفة الغربية، وهي المناطق المصنفة ج[73].

وفي هذا السياق، يمكن فهم التسهيلات، مقابل الحرمان لأسباب أمنية، يتحمل مسؤوليتها الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال، وفق الرؤية الإسرائيلية. إذ دأبت إسرائيل على التلويح بإغلاق المعبر كعقاب عند أي «اعتداء» على جيشها، ويشير خبر إعادة افتتاح المعبر بعد إغلاقه إبان جائحة كورونا، الصادر عن الإدارة المدنية، إلى ذلك «تجدر الإشارة إلى أننا شهدنا مؤخراً محاولات للاعتداء على قوات جيش الدفاع وعلى المعبر نفسه. ونذكّر بأن المساس بالاستقرار الأمني من شأنه أن يؤدي إلى إغلاق معبر الجلمة، ما سيضر بالاقتصاد الفلسطيني في مدينة جنين»[74].

لا تختلف الرؤية الإسرائيلية كثيراً ما بين «السلام الاقتصادي»، الذي تبناه نتنياهو وأطره مع الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب (2017- 2021)، في صفقة القرن، و«تقليص الصراع» الذي يقدمه نفتالي بينيت. ففي النموذجين، على أرض الواقع إصرار إسرائيلي على فصل السياسة عن المجتمع واقتصاده، بهدف إنتاج مجتمع فلسطيني غير مسيس، بل وعازف عن السياسة، في سياق يغرق في الفضاء الاستعماري. وفي النموذجين أيضاً، حرصٌ على تقديم اقتصاد مضبوط بسقف ومنظومة تحكم إسرائيلية، يلعب دوراً في الهندسة الاجتماعية ويخدم واقع تجذير الاحتلال.

تفترض الرؤية الاستعمارية الإسرائيلية أن سلطة الاحتلال ذات مساحة تحكم حصري في السياق الاجتماعي الفلسطيني. وما زالت هذه الرؤية تغفل محددات مركزية أسهمت في ترميم الهياكل الاجتماعية الفلسطينية واستعادت ضبطها على قواعد تحررية، منها الاحتلال نفسه -لا سلطته- والفضاء الرقمي المفتوح، وإنتاج الرمزية المعاصرة، والإيمان التراكمي بجدوى الفعل الفردي المقاوم وتكامله على المدى الطويل.

ما بين زمنين

يرى أبو معلا أن إسرائيل تقدم سياستين متناقضتين: الأولى قضم حلم التحرر الوطني الفلسطيني، والثانية «السلام الاقتصادي». وهي خلطة يرى أنها فشلت باندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، حيث حمل العام 1999 أعلى مؤشرات اقتصادية فلسطينية لم تمنع اندلاع الانتفاضة. ورغم أن الجدار لم يعد عملياً موجوداً على الأرض، في ظل إغماض إسرائيل عينها وموافقتها على «الفتحات»، بهدف تحسين الوضع الاقتصادي، إلا أن هذا لا يلغي فداحة الاحتلال وأثره ومظاهر اشتباكه اليومي مع الفلسطيني. يشير أبو معلا إلى أن المفارقة الحاضرة اليوم تكمن في أننا أمام «انتفاضة مستوطنين على الفلسطينيين»، أي أن المستوطن هو صاحب المبادرة وكأنه هو الخاضع للاحتلال، بما يعكس فعلاً احتلالياً استيطانياً مختلفاً[75].

لا تتلاقى إذاً رؤية الاحتلال من جهة، والتحولات الاجتماعية الفلسطينية من جهة أخرى. وهو يبقي الاشتباك بين المجتمع الفلسطيني ونقيضه الاستعماري، ويرجح ذلك موجات قادمة لن تجدي معها حملات مثل «كاسر الأمواج». أما جنين ومخيمها، فأظهرا أنهما يرفضان نموذج «المعبر»، ويقدمان نموذجهما في ظل توالي الرمزية واستعادة الارتباط بين الشباب وتجربة المخيم عام 2002، وهذا تناقض واشتباك مرشح للاستمرار والتصاعد.

تبرز المفارقة اليوم في أن المنظومة الاحتلالية أصبحت أكثر قدرة على السيطرة والتحكم والتكبيل والمتابعة، عبر أدواتها الرقمية المتقدمة، لكنها لم تتمكن حتى اليوم من صهر الوعي والسيطرة على السياق الفلسطيني. لا تقف الحالة الفلسطينية أمام وعي وطني تقليدي، بروافد حزبية وتعليمية، بل هي حالة وعي فطري مقاوم. تتجلى الرمزية المعاصرة لهذا الوعي في وسائل التواصل الاجتماعي، لكنها تصنع في الميدان، فصور الشهيد جميل العموري على سبيل المثال تملأ الجدران في كل مناطق جنين، مدينة وقرية ومخيماً[76].

تشكل مساحات التواصل الاجتماعي أيضاً منصات لتجلي الاشتباك اليومي مع الاحتلال، في القدس بشكل خاص، وما يشكله ذلك من مصدر تعبئة للوعي الوطني. وهذا ما يرسخ الرمزيات اللامركزية كرمزية الشهيد العموري[77].

إلى جانب هذه الوعي، يتسم النموذج الحالي في جنين بالمقاومة المسلحة، مقارنة بتمظهرات لاعنفية في مدن ومناطق أخرى. ولعل هذا يعود بشكل واضح لعمل إسرائيل المبكر على إخلاء المنطقة من المستوطنات في العام 2005، وبُعد معبر الجلمة عن المدينة، كنقطة احتجاج لاعنفي. وهذا لا يعني غياب المقاومة اللاعنفية بشكل مطلق، فجنين، كمنطقة، تذهب لهذا الخيار، إذ شكل مقتل مستوطن إسرائيلي في كانون الأول «ديسمبر» 2021 قرب «حومش» المخلاة، والواقعة بين جنين ونابلس، حالة من المقاومة اللاعنفية، انخرطت فيها قرى جنين ونابلس بشكل مكثف.

خاتمة

حاولت إسرائيل منذ العام 2000 إقصاء فكرة الكيانية الفلسطينية التي كانت محل تفاوض منذ اتفاق أوسلو، والاستعاضة عنها بمنظومة هيمنة استعمارية مستدامة يدار من خلالها الاحتلال بأدوات متنوعة. ولخدمة هذا الغرض، عمدت إسرائيل إلى تثبيت سردية «اللاشريك» الفلسطيني، وحصر الفلسطيني -فرداً ومجتمعاً وتنظيماً سياسياً- في خانة الإرهاب المستجدة بعد الحادي عشر من سبتمبر .

ولغرض تثبيت منظومة الهيمنة الاستعمارية، عمدت إسرائيل بدعم دولي لتقديم نموذج «ازدهار» ليبرالي منزوع القيم، يركز على «تسهيلات» اقتصادية قابلة للتوظيف كعقوبات، ولا يحمل أفكاراً ديمقراطية مرتبطة بالحرية والديمقراطية وتقرير المصير. جعلت إسرائيل جنين مختبراً لهذه السياسات وطبقتها بفاعلية تهدف لتطهير إرث معركة المخيم من الذاكرة الجمعية، والاستعاضة عنها بنموذج «التسهيلات» الرامية للتدجين وتحوير الوعي الجمعي.

رغم نجاح هذه المنظومة بعد العام 2008 برفع المؤشرات الاقتصادية الكلية، ورغم نجاح النموذج بتغيير الواقع الاقتصادي في جنين، إلا أن الوعي الجمعي بدأ باستعادة عافيته، بطريقة عفوية لامركزية، منذ العام 2015، وبدأ جيل جديد يصنع وعيه القائم على أن الاشتباك البنيوي قائم مع الاحتلال كفكرة، لا مع تداعياته الاقتصادية، وأن الهدف الوطني مرتبط بالحرية والاستقلال، لا بالرخاء المهندس استعمارياً.

ومنذ العام 2015، بدأت تظهر تجليات الرمزيات المستجدة، التي لعبت دوراً مهماً في التعبئة وبناء الوعي. لكن هذه الرمزيات صنعت وانتشرت في شوارع جنين، وهي رمزيات من ذات جيل الشباب المشتبك مع المشروع الاستعماري حالياً، لا تحكمها أطر سياسية منظمة. إن هذا الوعي، والاشتباك المنبثق عنه، تراكمي ويضع إسرائيل أمام مسار إجباري لإنهاء الاحتلال، وهذا ما لا يبدو متاحاً في ظل الواقعين السياسي والاجتماعي والفكر الاستعماري الناظم لهما في إسرائيل.

لا يمكن عزل واقع جنين المشتبك اليوم عن تاريخها السياسي والاجتماعي، الذي نحت ورسخ في مقاومة الانتداب البريطاني وتحرير المدينة عام 1948، وراكم خلال انتفاضة الحجارة وانتفاضة الأقصى، وصولاً إلى الحالة الراهنة.

الهوامش

1 محمود جرابعة، «انتفاضة السكاكين: الديناميات والآفاق، (تقرير)»، **مركز الجزيرة للدراسات**، 10 تشرين الثاني (نوفمبر) 2015،

https//:bit.ly3/s82SyW

2 المصدر نفسه.

3 أحمد عزم، «فلسطين والإعلام الجديد: من انتشار القوة إلى البيانات الضخمة واللوغاريتمات»، **شؤون فلسطينية**، العدد 285، شتاء 2021.

4 **الجزيرة**، «جرار.. كيف تحول شاب عشريني إلى «رمز مقاوم» ؟، 06 شباط (فبراير) 2018.

https//:bit.ly3/wiXMIQ

5 المصدر نفسه.

6 **هاشتاق عربي**، «هاشتاق «#جنين» يتصدر قائمة الأكثر تداولاً على تويتر»، 18 كانون الثاني (يناير) 2018.

https//:bit.ly3/ylmfTh

7 ينيف كوفوفيتش وهاجر سيزاف، «هكذا عادت جنين إلى ساحة المقاومة»، (مترجم عن هآرتس)، **الغد**، 12 نيسان (أبريل) 2022.

https//:bit.ly3/OTx4Hw

8 **صفا**، «الشهيد العموري ورفاقه..المقاومون الجدد بجنين يرتقون شهداء»، 10 حزيران (يونيو) 2021.

https//:safa.ps/p307245/

9 **الوطن**، «جنين قلعة مقاومة»، 16 تشرين الأول (أكتوبر) 2021.

https//:www.al-watan.com/news-details/id/277546

10 **صفا**، «الغرفة المشتركة» في مخيم جنين.. حالة التحام ثورية»، 14 أيلول (سبتمبر) 2021.

https//:safa.ps/p. 312474/

11 محمد وتد، «عملية شارع «ديزنغوف».. الإسرائيليون يستحضرون عمليات استشهادية كبرى بقلب تل أبيب استهلها يحيى عياش»، **الجزيرة**، 08 نيسان (أبريل) 2022.

https//:bit.ly3/Lt6Xo2

12 محمود السعدي ونائلة خليل ونضال وتد، «قوات الاحتلال تقتحم مخيم جنين للوصول إلى موقع اغتيال شيرين أبو عاقلة»، **العربي الجديد**، 15 أيار (مايو) 2022.

https//:bit.ly3/NnVNCh

13 **صدى**، «من هو الشهيد داوود الزبيدي؟»، 15 أيار (مايو) 2022.

https//:www.sadaa.ps.309064/html

14 **الجزيرة**، «مستوطنون وعضو الكنيست المتطرف إيتمار بن غفير يقتحمون مستشفى بحيفا ويهتفون الموت للعرب»، 15 أيار (مايو) 2022.

https//:bit.ly3/wtUz2T

15 مرح خلف، «جنين: مساحات المقاومة 1917-1948»، **شؤون فلسطينية**، العددان 278-279، شتاء 2019 وربيع 2020.

16 المصدر نفسه.

17 جمال حويل، **معركة مخيم جنين الكبرى 2002: التاريخ الحي**، (بيروت: الدراسات الفلسطينية، 2022)، ص57.

18 المصدر نفسه.

19 صبحي ياسين، **الثورة الكبرى في فلسطين**، (دمشق: دون دار نشر، 1961)، ص130-135.

20 المصدر نفسه، ص138-141.

21 المصدر نفسه، ص 141-143.

22 المصدر نفسه، ص122-123.

23 عارف العارف، **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود (1947-1948) – الجزء الثالث**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013)، ص524-530.

24 المصدر نفسه، ص524-530.

25 زهران معالي، «محطات الأيام الأولى لأبو عمار في الأرض المحتلة»، **وكالة الأنباء الفلسطينية وفا**، 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016.

http//:www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=OrUGy6a730793071767aOrUGy6

26 حويل، معركة مخيم جنين الكبرى، ص73.

27 المصدر نفسه، ص74.

28 مجموعة باحثين، **الانتفاضة مبادرة شعبية**، ط1، (رام الله: دون دار نشر، 1990)، ص262.

29 ناصر دمج، **الصارخون حتى الصمت**، (رام الله: مطابع أبو غوش، 2003)، ص12-18.

30 المصدر نفسه، ص52-55.

31 المصدر السابق، ص66-92.

32 **وفا**، «خطاب جورج بوش حول سياسته في الشرق الأوسط وحل الدولتين»، 24 حزيران (يونيو) 2002.

https//:info.wafa.ps/ar_page.aspx?id . 4940=

33 خالد بن عبد العزيز، مقاتل من الصحراء، العلاقات الأميركية الإسرائيلية،

http//:www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Isar-Ameri/sec072.htm

34 شمعون نافيه، «من السور الواقي إلى المسار الحازم: تأملات منهجية في تناقضات إستراتيجية»، **قضايا إسرائيلية**، العدد 6-7، 01 أيار (مايو) 2002، ص 11-14.

35 **الدراسات الفلسطينية**، «تدمير المؤسسات الحكومية الفلسطينية»، المجلد 13، العدد 51 (صيف 2002)، ص103.

36 حويل، معركة مخيم جنين الكبرى، ص78-79.

37 المصدر نفسه، ص22-27.

38 **الدراسات الفلسطينية**، تقرير منظمة «مراقبة حقوق الإنسان»، المجلد 13، العدد 51، (صيف 2002)، ص 88.

39 حويل، معركة مخيم جنين الكبرى، ص167.

40 شلومو غازيت، «احتلال ديلوكس»، **صحيفة الأيام**، 18 كانون الثاني (يناير) 2006،

https//:www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=1ceafcby30322635Y1ceafcb

41 يذكر أن منظومة الاستثناءات الاستعمارية في الضفة والقطاع كانت قد تأسست مبكراً عبر شلومو غازيت، منسق عمليات حكومة الاحتلال الأول في الأراضي المحتلة بعد 1967، للمزيد: شلومو غازيت، **الطعم في المصيدة: السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، ترجمة: عليان الهندي، ط1، (باب الواد للإعلام والصحافة، 2001).

42 ساري حنفي، «التطهير المكاني: محاولة جديدة لفهم إستراتيجيات المشروع الكولونيالي الإسرائيلي»، **المستقبل العربي**، العدد 360 شباط (فبراير) 2009، ص67-84.

43 المصدر نفسه.

44 المصدر نفسه.

45 سمير صراص، «التقويم الإسرائيلي لنتائج عملية السور الواقي»، **الدراسات الفلسطينية**، المجلد 13، العدد 51، (صيف 2002).

46 للمزيد: خريطة الطريق، مركز المعلومات الفلسطينية.

https//:info.wafa.ps/ar_page.aspx?id .4190=

47 موشيه يعلون، «اسرائيل والفلسطينيون: العودة إلى الأصول»، **قضايا إسرائيلية**، العدد 31-32، (ديسمبر 2008)، ص 58-74.

48 المصدر نفسه.

49 أحمد جميل عزم، «الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات- من أوسلو إلى أنابوليس: 4- مفاوضات أنابوليس (2007/ 2008)»، **حوليات القدس**، العدد 18 (شتاء، خريف 2014).

50 أسامة كنعان، «الاقتصاد الفلسطيني منذ مؤتمر باريس العام 2007: ما الذي تعلمناه حتى اليوم؟»،

مقال، **مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط**.

https//:carnegie-mec.org/2017/06/28/ar-pub-72957

51 المصدر نفسه.

52 **وفا**، «فياض: التنمية المستدامة ستبقى هدفاً وهمياً مع وجود الاحتلال وممارساته ويدعو المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في إنهائه»، 09 أيار (مايو) 2010.

53 **الأمم المتحدة**، تقرير أممي: «48 بليون دولار خسائر الاقتصاد الفلسطيني بسبب الاحتلال بين عامي 2000-2017»، 02 كانون الأول (ديسمبر) 2019.

https//:news.un.org/ar/story 2019/12/1044661/

54 أنطوان شلحت، **بنيامين نتنياهو: عقيدة اللاحل**، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، 2014)، ص 40.

55 المصدرنفسه، ص 58.

56 **ألترا فلسطين**، «إسرائيل ستضاعف عدد موظفي «الإدارة المدنية» قريباً»، 31 تشرين الأول (أكتوبر) 2018، https://bit.ly/37OR7GF .

57 **شؤون فلسطينية**، «توسعة الإدارة المدنية الإسرائيلية.. استهداف السلطة الفلسطينية في إطار اقتصادي»، العدد 275-26، ربيع وصيف 2019، ص89- 97.

58 المصدر نفسه.

59 إبراهيم الشقاقي وجوانا سبرينغر، «فصل الحكم عن الاقتصاد في فلسطين: وصفة لدولة فاشلة»، **شبكة السياسات الفلسطينية**، 21 نيسان (أبريل) 2015.

https//:bit.ly3/MHbleJ

60 **مدار**، «المتحدث باسم «الإدارة المدنية للضفة الغربية» يرسم لـ «المشهد الإسرائيلي» صورة وردية عن الأوضاع الميدانية!»، 08 تموز (يوليو) 2007.

https//:bit.ly3/vPPlgi

61 وليد حباس، «العمال الفلسطينيون في سوق العمل الإسرائيلي: آليات السمسرة المرتبطة بإصدار تصاريح العمل»، **ماس** (ورقة خلفية)، 21 تشرين الأول (أكتوبر) 2020،

https//:mas.ps/cached_uploads/download/migrated_files/roundtable9ara-bic-wh-1640017512.pdf

62 باسل رزق الله، «التصاريح: من الحكم العسكري إلى البصمة»، **مدار**، 25 آب (اغسطس) 2020

https//:bit.ly3/MlLoAM

63 **وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق**، «رفع حالات المنع».

https//:www.gov.il/ar/Departments/faq/cancellations_of_security_blocks

64 **بتسيلم**، «جدار الفصل»، 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 2017.

https//:www.btselem.org/arabic/separation_barrier

65 **صفا**، «افتتاح معبر الجلمة بين جنين والداخل الفلسطيني أمام المركبات»، 27 تشرين الأول (أكتوبر) 2009.

https//:bit.ly3/MD7Gnw

66 **وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق**، «12 بوابات سريعة جديدة تبدأ عملها في معبر الجلمة»، 12 آذار (مارس) 2020.

https//:www.gov.il/ar/departments/news/speedgatesjalame020120

67 إيهاب محارمة، «انتهاك إسرائيل لحقوق العمال الفلسطينيين: كوفيد-19 والإساءات المنهجية»، **الشبكة**، 15 تموز (يوليو) 2021.

https://bit.ly/3KyvZS8

68 صلاح أبو حنيدق، «جنين على صفيح ساخن.. توقعات بخسائر بالملايين وتكرار سيناريو غزة»، **مصدر الإخبارية**، 10 نيسان (أبريل) 2022.

https//:bit.ly3/kuXgdH

69 روعة عثمان، «حجم خسائر كبير.. كيف تتأثر محافظة جنين بقرارات وزير الجيش بيني غانتس؟»، **دنيا الوطن**، 11 نيسان (أبريل) 2022.

https//:www.alwatanvoice.com/arabic/news.2022/04/11/1467959/html

70 **وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق**، «توسيع مشروع الباب للباب (DTD) على أن يشمل تصدير مخاليط الحصمة على طريق معبر الجلمة»، 12 كانون الثاني (يناير) 2020.

https//:www.gov.il/ar/departments/news/dtdprojectinjalamehcrossing140120

71 سعيد أبو معلا، مقابلة شخصية، رام الله، 8 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022.

72 **الحرة**، «إسرائيل تفرض قيوداً جديدة على جنين بعد الهجمات الدامية»، 10 نيسان (أبريل) 2022.

https//:arbne.ws3/s8sbRj

73 **مدار**، «ماذا يعني بينيت بـ «تقليص الصراع» مع الفلسطينيين وكيف يلتقي هذا المفهوم مع أجندة الصهيونية الدينية»، 2 آب (أغسطس) 2021.

https//:bit.ly3/LNGF0U

74 **وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق**، «جنين- مدينة تشهد طفرة اقتصادية»، 24 آب (أغسطس) 2021.

https//:www.gov.il/ar/Departments/news/jenin21

75 أبو معلا، مقابلة.

76 المصدر نفسه.

77 المصدر نفسه.

النظام السياسي الإسرائيلي: انتخابات خامسة بعد عجز عن الحسم وغياب للهيمنة

خلدون البرغوثي*

تعتزم إسرائيل الذهاب إلى انتخابات برلمانية خامسة في أقل من أربعة أعوام، ما يعكس أزمة يواجهها النظام السياسي الإسرائيلي، لا يبدو أنها أمام حلول جذرية متاحة. تناقش هذه الورقة طبيعة النظام البرلماني الإسرائيلي، وتدرس تحولات الكتل والأحزاب، من حيث البنى، والهياكل، والثقل، وشكل الخارطة البرلمانية الناجمة عنها. كما تحاول الورقة استشراف مستقبل النظام السياسي الإسرائيلي في ظل هذه التحديات.

تواجه إسرائيل أزمة تبدو مستعصية، في ظل غياب الاستقرار الحكومي وهشاشة الائتلافات الحاكمة، ما يدفع باتجاه تكرار الانتخابات، على أمل تغيير الخريطة الحزبية في الكنيست، لكن دون جدوى. تتجلى هذه الأزمة في توزيع المقاعد على عدد أكبر من الأحزاب السياسية المُمثلة في الكنيست، وسط سقوط حقبة الأحزاب الكبيرة «الحيتان»، ما يسمح للأحزاب الضعيفة التمثيل في البرلمان بالحصول على تمثيل حكومي يفوق وزنها الانتخابي بكثير. فحزب يمينا مثلاً بزعامة نفتالي بينيت حصل على سبعة مقاعد في الانتخابات، لكنه حصل على خمسة مناصب حكومية بينها رئاسة الحكومة.

شهدت خارطة التمثيل البرلماني الإسرائيلي تغييراً كبيراً منذ خسارة حزب العمل (مباي أو المعراخ سابقاً) الانتخابات عام 1977 لصالح حزب الليكود (حيروت سابقاً)، ما أنهى هيمنة حزب العمل على الحكم لثلاثين عاماً، لتتشكل حكومات ليكودية أحياناً وعمالية أحياناً أخرى أو ضمن ائتلافات حكومية جمعت الطرفين (الليكود والعمل) في ظروف استثنائية. بالتدريج، تراجع تمثيل الأحزاب الإسرائيلية الكبرى بالتوازي مع صعود الأحزاب الصغيرة، ما خلق صعوبات في تشكيل ائتلافات حكومية مستقرة، وهذا ما تجلى في الأزمات السياسية التي يشهدها النظام السياسي الإسرائيلي حالياً.

* منسق برنامج دراسات الشأن الإسرائيلي في مركز الأبحاث.

قراءة في نظام الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية

يقوم النظام الانتخابي البرلماني في إسرائيل على القوائم وفق نظام التمثيل النسبي، بحيث لا يمكن للأفراد الترشح بشكل مستقل.

وعلى القائمة تجاوز نسبة الحسم 3.25% من أصوات الناخبين الصالحة، التي تتيح الحصول على أربعة مقاعد لضمان تمثيلها في الكنيست لدورة واحدة مدتها 4 سنوات، ولكن يسمح بحل الكنيست قبل انتهاء ولايته من خلال قانون مزدوج لحل الكنيست وإقرار موعد الانتخابات المقبلة. كما يتم حل الكنيست قبل نهاية ولايته لأسباب إضافية: إذا لم يصادق الكنيست على ميزانية الدولة بعد ثلاثة أشهر من بداية سنة الميزانية، أو إذا أوصى رئيس الحكومة، ووافق رئيس الدولة على توصيته بحله بسبب وجود أغلبية تعارض الحكومة، وفي أعقاب ذلك لا يمكن للحكومة أن تؤدي عملها بشكل سليم.[1] في إشارة إلى صعوبة مضي الحكومة في برنامجها في ظل خسارتها الأغلبية التي تتيح لها مثلاً إقرار القوانين التي تعهدت بها، والتي تشمل مكوناً رئيسياً في برنامجها الانتخابي على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يجري توزيع المقاعد في الكنيست وفق التمثيل النسبي في الانتخابات، وتحظى القوائم التي تجاوزت نسبة الحسم بعدد من المقاعد في الكنيست يتناسب مع حصتها من أصوات الناخبين. كما يقرر حجم المقعد في الكنيست بعد تقسيم عدد الأصوات الصالحة التي منحت للقوائم التي اجتازت نسبة الحسم، مجموع المقاعد الـ120 للكنيست. ويمكن عقد اتفاقيات فائض أصوات بين القوائم على الأصوات التي لا تصل لحسم مقعد، وفي حال عدم وجود اتفاق مماثل، يتم منح هذه الأصوات للقوائم التي حصلت على أكبر قدر من الأصوات اللازمة لنيل مقعد. ويدخل المرشحون إلى الكنيست حسب ترتيبهم في قائمة الحزب. وإذا توفي أحد المنتخبين أو استقال من عضوية الكنيست لأي سبب كان، فسيدخل مكانه المرشح الذي يليه في قائمته الانتخابية.[2]

الأحزاب الصغيرة: حضور أكبر من التمثيل

وطالما أن نسبة الحسم تقف عند 3.25% أو أربعة مقاعد من 120، فهذا يتيح المجال للأحزاب الصغيرة لدخول الكنيست ومنافسة الأحزاب الكبيرة في حصتها من المناصب الوزارية في إطار الابتزاز السياسي، خلال مرحلة المفاوضات الائتلافية لتشكيل حكومة جديدة.

ولعل الحكومة الأخيرة تمثل أفضل نموذج على الابتزاز الذي يمنح الأحزاب الصغيرة حصة تفوق حجمها الحقيقي بحكم خضوع الأحزاب الكبيرة للحاجة لها.

ضم الائتلاف الحكومي الأحزاب التالية:

يوجد مستقبل- يائير لبيد (رئيس الحكومة البديل)- 17 عضواً

أزرق أبيض- بيني غانتس- 8 أعضاء

يمينا- نفتالي بينيت (رئيس الحكومة)- 7 (انشقت عيديت سيلمان عنهم ليبقى 6 أعضاء

العمل- ميراف ميخائيلي- 7 أعضاء

إسرائيل بيتنا- أفيغدور ليبرمان- 7 أعضاء

أمل جديد- جدعون ساعر- 6 أعضاء

ميرتس- نيتسان هوروفيتش- 6 أعضاء

القائمة العربية الموحدة- منصور عباس- 4 أعضاء

يلاحظ حصول ثلاثة أحزاب يمينية صغيرة على عشرين مقعداً في الائتلاف الحكومي، أي ثلث حجم الائتلاف البرلماني، مقابل حصولهم على 15 منصب وزير ونائب وزير، أي أن ثلاثة أرباع أعضاء الأحزاب اليمينية المشاركة في الحكومة هم وزراء أو نواب وزراء.

بالمقابل حصلت أحزاب اليسار والوسط والقائمة العربية الموحدة على 41 مقعداً في الكنيست مقابل 24 منصب وزير ونائب وزير.

حصة أحزاب اليمين في الحكومة عند تأسيسها

الحزب	توجهه	عدد المناصب في الحكومة	عدد أعضاء الكنيست
يمينا	يمين	5	7
أمل جديد	يمين	6	6
إسرائيل بيتنا	يمين	4	7
المجموع		**15**	**20**

حصة أحزاب اليسار والوسط والقائمة العربية الموحدة في الحكومة عند تأسيسها

الحزب	توجهه	عدد المناصب في الحكومة	عدد أعضاء الكنيست
هناك مستقبل	وسط	11	17
أزرق أبيض	وسط	6	8
العمل	يسار	3	6
ميرتس	يسار	4	6
الموحدة	عربي	0	4
المجموع		**24**	**41**

فرئيس الحكومة (بالتناوب) نفتالي بينيت قاد حزباً حصته سبعة مقاعد (عند تشكيلها)، وهي المرة الأولى التي يقود فيها زعيم حزب له سبعة مقاعد فقط، الحكومة في إسرائيل. مع ذلك حصل يمينا على أربع وزارات ومنصب نائب وزير أيضاً. فيما حصل حزب أمل جديد على ستة مقاعد في الكنيست، وخمسة مناصب وزارية، إضافة إلى منصب نائب وزير أي أن كافة أعضائه في الكنيست حصلوا على مناصب في الحكومة. فيما حصل حزب إسرائيل بيتنا على ستة أعضاء في الكنيست وأربعة مناصب وزارية.

بالمقابل حصل حزب يوجد مستقبل على 17 مقعداً في الكنيست، وعلى عشر وزارات ومنصب نائب وزير. أما حزب أزرق أبيض الذي حصل على ثمانية مقاعد في الكنيست فحصل خمسة من أعضائه على مناصب وزارية، وواحد على منصب نائب وزير. وحصل حزب العمل على سبعة مقاعد، مقابل ثلاث وزارات. فيما حصل حزب ميرتس على 6 مقاعد وأربع وزارات. أما القائمة العربية الموحدة فهي شريك في الائتلاف الحكومي وليست شريكاً في المناصب الحكومية.

تراجع الأحزاب الكبرى وتكاثر الأحزاب الصغيرة

عند تتبع نتائج الانتخابات الإسرائيلية، منذ الأولى عام 1949، يتضح أن حزب العمل استمر في الحصول على أربعين مقعداً فأكثر، حتى عام 1977، ووصل إلى ذروة انتصاراته عام 1969 بحصوله على 56 مقعداً.

أما حزب الليكود (حيروت) فحصل في الانتخابات الأولى على 14 مقعداً فقط، لكنه بالمجمل عزز تمثيله البرلماني بشكل تدريجي ومتواصل بدءاً من الانتخابات

الثالثة عام 1955، حتى فوزه عام 1977 بحصوله على 43 مقعداً مقابل 32 مقعداً لصالح العمل.

في الجولتين التاليتين بقي الحزبان بأكثر من أربعين مقعداً لكل منهما، ففي انتخابات الكنيست العاشرة عام 1981 حصل الليكود على 48 مقعداً والعمل على 47، وفي انتخابات الكنيست الحادية عشرة عام 1984 حصل الليكود على 44 مقعداً، والعمل على 41، وفي عام 1988 حصل الليكود على 40 مقعداً، والعمل على 39.

وعاد حزب العمل للانتصار على الليكود عام 1992 في انتخابات الكنيست الثالثة عشرة، بحصوله على 44 مقعداً، مقابل 32 مقعداً لليكود. وكانت هذه الانتخابات الأخيرة التي يحصل فيها حزب إسرائيلي على أكثر من أربعين مقعداً. فبدءاً من انتخابات الكنيست الرابعة عشرة عام 1996 لم يتجاوز أعلى عدد مقاعد حصل عليه حزب إسرائيلي 38 مقعداً (الليكود عام 2003). وفي أدناها حصلت قائمة إسرائيل واحدة (يسرائيل أحات) وهي تحالف قاده إيهود باراك عام 1999 وكان يضم أحزاب العمل وغيشر وميماد، على 26 مقعداً، مقابل 19 مقعداً لليكود.[3]

انعكس هذا التراجع في تمثيل الأحزاب الكبيرة، على تنامي دور وحضور الأحزاب الصغيرة في البرلمان عبر ممارستها الابتزاز السياسي، للحصول على تمثيل في الحكومة يفوق حجمها الحقيقي. وهذا أدى إلى خضوع الأحزاب الكبيرة المتنافسة على الحصول على التكليف بتشكيل الحكومة، للأحزاب الصغيرة، ما أثر في النهاية على الاستقرار السياسي للحكومات الإسرائيلية، حتى أصبح معدل أعمار الحكومات الإسرائيلية منذ الانتخابات الأولى وحتى الآن نحو ثلاث سنوات فقط.

خمس جولات انتخابية في أقل من أربع سنوات

تجلت ذروة الأزمة السياسية في إسرائيل في السنوات الأخيرة التي شهدت بين نيسان/ أبريل 2019 وآذار/ مارس 2021 أربع جولات انتخابية، وجولة خامسة تم إقرارها بالقراءات الثلاث في الكنيست بتاريخ 30 تموز/ يوليو 2022 بعد التصويت على حل الكنيست في اليوم ذاته. وفشلت الأحزاب الإسرائيلية المكلفة بتشكيل الحكومة في الجولات الثلاث الأولى منها. فيما تمكن زعيم حزب «يوجد مستقبل» بزعامة يائير لبيد من تشكيل حكومة يرأسها هو حالياً بعد تناوبها مع نفتالي بينيت زعيم حزب «يمينا». وهذه الحكومة التي

أصبحت حكومة تسيير أعمال مشكلة من مجموعة من الأحزاب المتناقضة في برامجها سياسياً وأيديولوجياً ودينياً واقتصادياً واجتماعياً وقومياً. لكنها اتفقت على ضرورة التخلص من هيمنة بنيامين نتنياهو زعيم حزب الليكود على الحكم منذ عام 2009.

واجهت هذه الحكومة عدة ضربات تمثلت بخسارتها الأغلبية في الكنيست بعد عدة انشقاقات أولها عضو الكنيست عن حزب يمينا عاميحاي شيكلي في أيار/ مايو 2021، الذي انشق عن يمينا لرفضه الشراكة مع ميرتس والقائمة العربية الموحدة، ثم عيديت سيلمان في شهر نيسان/ أبريل 2022 التي انشقت عن يمينا وانضمت للمعارضة اليمينية بقيادة بنيامين نتنياهو. كما جمدت القائمة العربية الموحدة بزعامة منصور عباس عضويتها في الائتلاف الحكومي وفي الكنيست أيضاً، بسبب القمع الإسرائيلي للمصلين في المسجد الأقصى. ورغم أن خطوة عباس تعتبر دون جدوى لكونها في فترة عطلة الكنيست، من ناحية، ولكشف وسائل إعلام عبرية عن اتخاذ عباس هذه الخطوة بشكل منسق مع بينيت ولبيد، لتخفيف الانتقادات التي تعرض لها عباس لمشاركته في حكومة تقمع الفلسطينيين في المسجد الأقصى وخلال شهر رمضان. وتكرر السيناريو مع رفض عضو الكنيست عن حركة ميرتس غيداء ريناوي زعبي التصويت مع تمديد «قانون يهودا والسامرة» الذي يطبق بموجبه القانون الجنائي المدني على المستوطنين ضمن إجراءات قانون الطوارئ. وعزز الأزمة قرار عضو الكنيست عن حزب يمينا نير أورباخ الامتناع عن التصويت لصالح أي مشروع يقدمه الائتلاف الحكومي، مع ظهور بوادر لإمكانية انشقاقه وانضمامه لمعسكر المعارضة اليمينية التي يقودها بنيامين نتنياهو. فخسرت الحكومة -أي الائتلاف الحكومي- الغالبية المطلقة في الكنيست، ما سرع في التوافق مع المعارضة على حل الكنيست والذهاب لانتخابات عامة جديدة.

استطلاعات الرأي.. التشاؤم سيد الموقف

تشير معظم استطلاعات الرأي إلى أن المعسكرين المتضادين حالياً في إسرائيل لن يتمكنا من الحصول على غالبية كافية لتشكيل حكومة في أي انتخابات مقبلة، ففي أفضل الظروف قد تحصل المعارضة بقيادة بنيامين نتنياهو على 58-60 مقعداً، فيما لن يتجاوز الائتلاف الحكومي 55-56 مقعداً، وتفترض بعض السيناريوهات بعد قرار نفتالي بينيت رئيس الحكومة، زعيم حزب يمينا، اعتزال الحياة السياسية وتسليم قيادة الحزب لايليت شاكيد إمكانية انضمام شاكيد لمعسكر اليمين بزعامة نتنياهو. في هذه الحالة يبين استطلاع للقناة 12

العبرية أن هذا الائتلاف قد يحصل على 63 مقعداً.

وفي مجمل نتائج الاستطلاعات ستحتفظ القائمة المشتركة بخمسة إلى ستة مقاعد. في حالة تطابق نتائج الانتخابات مع هذه الاستطلاعات فإن سيناريوهات الفشل في تشكيل حكومة جديدة ستبقى قائمة، بل قد تعمق الأزمة السياسية في إسرائيل، وبعد أن كانت القائمة العربية الموحدة بزعامة منصور عباس بيضة قبان الانتخابات، يبدو أنه لم يعد لها هذا التأثير مع تراجع عدد مقاعد الائتلاف إلى أقل من ستين مقعداً حتى بمشاركتها، لتحتل القائمة المشتركة هذا الموقع، علماً أن موقفها المبدئي رافض للشراكة في أي حكومة إسرائيلية أو في أي ائتلاف حكومي. وهذا يترك الأحزاب الإسرائيلية أمام خيار الذهاب لانتخابات سادسة، أو تفكك أحد المعسكرين لتشكيل ائتلاف جديد غالباً سيكون يمينياً، ومع رصانة تحالف المعارضة (الليكود وشاس ويهدوت هتوراه والصهيونية الدينية)، فإن فرص تفكك الائتلاف الحكومي واردة جداً، بانشقاق بعض مكوناته على مستوى الأفراد (عميحاي شيكلي وعيديت سيلمان، ونير أورباخ مثلاً) وربما على مستوى الأحزاب، يمينا بزعامة ايليت شاكيد. وقد يفعلها أيضاً منصور عباس الذي صرح أنه «لا يستبعد الانضمام في المستقبل لحكومة بقيادة نتنياهو، وأنه على استعداد للانضمام إلى ائتلاف مع عضوي الكنيست اليمينيين المتطرفين سموتريتش وبن غفير، من حزب «الصهيونية الدينية»، طالما أنهما لا يرفضانه».[4]

هل سيساهم رفع نسبة الحسم في حل الأزمة؟

عند تتبع كافة دورات الكنيست مع النظر إلى نسبة الحسم في الانتخابات التي تمخضت عنها تركيبة البرلمان الإسرائيلي، نجد أن حضور الأحزاب الصغيرة كان مكثفاً في تاريخ الانتخابات الإسرائيلية، خاصة أن نسبة الحسم منذ عام 1949 حتى الكنيست التاسع عشر 2013 لم تتجاوز 2 في المئة.

وإذا اعتمدنا نسبة الحسم الحالية 3.25 في المئة ما يوازي أربعة مقاعد في الكنيست، كنسبة أساس عند المقارنة بين جولات الانتخابات السابقة، وتأثير تغيير نسبة الحسم على الخريطة الحزبية في الكنيست وحصص الأحزاب من المقاعد، نجد أنه في الكنيست الأول (المجلس التأسيسي عام 1949) عندما كانت نسبة الحسم (0.83 في المئة) كان من بين 12 حزباً في الكنيست 6 أحزاب حصلت على مقعد إلى 4 مقاعد فقط، بمجموع كلي 13 مقعداً، مقابل 107 مقاعد للأحزاب الستة الأخرى. وفي الكنيست الثاني 1951، بنسبة حسم 1 في

المئة، دخل الكنيست 9 أحزاب صغيرة بعدد مقاعد من 1-4 من بين 15 حزباً، وحصلت الأحزاب الصغيرة على مجموع كلي 19 مقعداً، فيما حصلت الأحزاب الستة الباقية على 101 مقعد.

ويبين الجدول التالي توزيع المقاعد على الأحزاب في جولات انتخابية تم اختيارها على أساس تأثير تغيير نسبة الحسم قبلها وبعدها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة الحسم الأساس في هذه المقارنة هي النسبة الحالية 3.25 في المئة[5]:

الكنيست- السنة	نسبة الحسم	عدد الأحزاب من 1-4 مقاعد	عدد مقاعدها في الكنيست	عدد الأحزاب أكثر من 4 مقاعد	عدد مقاعدها في الكنيست
الكنيست الأول- 1949	٪ 0.83	6	13	6	107
الكنيست الثاني- 1951	٪ 1	9	19	6	101
الكنيست السابع- 1974	٪ 1	10	26	3	94
الكنيست 11- 1984	٪ 1	12	30	3	90
الكنيست 12- 1988*	٪ 1	9	20	6	100
الكنيست 13- 1992	٪ 1.5	4	12	6	108
الكنيست 16- 2003**	٪ 1.5	5	13	8	107
الكنيست 17 - 2006***	٪ 2	3	10	9	110
الكنيست 19- 2013****	٪ 2	4	13	8	107
الكنيست 20- 2015*****	٪ 3.25	0	0	10	120
الكنيست 24- 2021	٪ 3.25	1	4	12	116

* آخر انتخابات بنسبة حسم 1 في المئة وتم رفعها لاحقاً إلى 1.5 في المئة.
** آخر انتخابات بنسبة حسم 1.5 في المئة وتم رفعها لاحقاً إلى 2 في المئة.
*** أول انتخابات بنسبة حسم 2 في المئة.
**** آخر انتخابات بنسبة حسم 2 في المئة، وتم رفعها لاحقاً إلى 3.25 في المئة.
***** أول انتخابات بنسبة حسم 3.25 في المئة.

ويظهر الجدول تأثير رفع نسبة الحسم على عدد الأحزاب الصغيرة وتمثيلها في الكنيست، من ناحية تراجع حضورها عدداً وتمثيلاً بشكل عام. لكن هل يساهم رفع نسبة الحسم في تقليل حضور الأحزاب الصغيرة، وبالتالي تراجع قدرتها على ابتزاز الأحزاب الكبيرة؟

تظهر التجربة الانتخابية أن رفع نسبة الحسم -وإن كان تأثيره واضحاً في خفض عدد الأحزاب وتمثيلها في الكنيست- يمكن تجاوزه عبر تشكيل قوائم تجمع عدة أحزاب في قائمة انتخابية واحدة، وتحافظ الأحزاب فيها على استقلاليتها بعد الانتخابات.

ففي سلسلة جولات الانتخابات الأخيرة، كان بنيامين نتنياهو قلقاً من تشظي أحزاب اليمين الصغيرة، وإمكانية عدم اجتيازها نسبة الحسم، ما قد يؤدي إلى تشتيت أصوات الناخبين، وخسارة كتلة الأحزاب المتحالفة معه هذه الأصوات. لذلك سعى إلى ضم بعض الأحزاب الصغيرة لليكود كما فعل مع حزب «كولانو» بزعامة موشيه كحلون عام 2019 الذي ذاب داخل الليكود لاحقاً، ثم اعتزل كحلون العمل السياسي.[6]

كما ضغط نتنياهو على أحزاب الصهيونية الدينية «البيت اليهودي»بزعامة بتسلئيل سموتريتش و«قوة يهودية» بزعامة إيتمار بن غفير و«نوعم» بزعامة آفي معوز لتشكيل قائمة واحدة، لأن فرصها في اجتياز نسبة الحسم وهي منفصلة كانت ضئيلة،[7] وتحقق ما كان يصبو إليه نتنياهو باجتياز القائمة نسبة الحسم وحصولها في الانتخابات الأخيرة على 6 مقاعد.

بالمقابل تدعو بعض الأحزاب إلى خطوة معاكسة أي خفض نسبة الحسم من 3.25 % إلى 2 % . ويبدو أن الأحزاب الصغيرة تخشى خروجها من الكنيست لذلك طرحت اقتراح مشروع قانون لخفض نسبة الحسم، لكن الجدل حولها استمر حتى اللحظات الأخيرة من عمر الكنيست الحالي، ولم يحسم أمره. وبادر إلى تقديم مقترح القانون عضو الكنيست موسي راز من ميرتس، فيما اختلفت عليه الأحزاب من كلا المعسكرين، فعارضه في الائتلاف «يوجد مستقبل» و«إسرائيل بيتنا» وأيدته اييلت شاكيد، ومن المعارضة رفضت المقترح حركة «شاس»، كذلك يعارضه الليكود في الوقت الحالي لكن قد يتغير موقف الحزب إذا تبين أن عضو الكنيست عميحاي شكلي الذي قد يخوض الانتخابات بحزب مستقل سيحتاج إلى خفض نسبة الحسم لضمان بقائه في الكنيست لضمه إلى معسكر نتنياهو. ولم يقرر حزب العمل و«أزرق-أبيض» موقفهما من هذه القضية، كذلك «أمل جديد» لم يعط جواباً. أما القائمة المشتركة فتدعمه لأنه يمنح تمثيلاً أكبر لجميع الأحزاب العربية.[8]

النظام البرلماني الإسرائيلي.. إلى أين؟

أولاً: من الصعب وضع توقعات دقيقة إلى ما ستؤول إليه الأمور مع قرار الكنيست حل نفسه، والتوجه لانتخابات في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، وهي الجولة الخامسة خلال ثلاثة أعوام ونصف العام. سيناريوهات نتائج الانتخابات متعددة، والفرق بين الحصول على أغلبية في الكنيست أو الفشل في ذلك يقف عند مقعد واحد أحياناً، يحدد طبيعة الائتلاف الذي سيحكم

إسرائيل. كما أن مواقف الأحزاب قابلة للتغيير، خاصة تلك التي تخشى ألا تتجاوز نسبة الحسم، فقد تضطر إلى التحالف في قوائم مع أحزاب أخرى لضمان بقائها ممثلة في الكنيست. وهذا يساهم في تغيير شكل الخريطة الحزبية، وتوزيع مقاعد الكنيست. في النهاية فإن الحسم مرتبط فقط بما ستتمخض عنه الانتخابات من نتائج، لكن من المؤكد أن ابتزاز الأحزاب الصغيرة للكبيرة سيبقى أساسياً في تحديد طبيعة الائتلافات الحكومية في إسرائيل، وفي رسم بعض السياسات التي ستتبناها الحكومات المنبثقة عن هذه الائتلافات. وتجربة قانون التجنيد في حكومة نتنياهو نموذج على ما قد يفرضه حزب صغير مثل «إسرائيل بيتنا» على موقف باقي الأحزاب في الائتلاف الحكومي، وتهديده عدة مرات بالتسبب بانهيار الحكومة بسبب إصراره على إقرار القانون.

كما يشكل «قانون الضفة» مثالاً جيداً على تأثير أحزاب وحتى أعضاء منفردين في الكنيست في تحديد سياسات الحكومة، وقد اعترف نفتالي بينيت أن حل الكنيست كان نتيجة لعدم قدرة الائتلاف على تمديد القانون إثر رفض المعارضة بقيادة نتنياهو التصويت لصالح أي قانون يطرحه الائتلاف الحكومي، ولمعارضة أعضاء كنيست من أحزاب صغيرة داخل الائتلاف نفسه مثل ميرتس والقائمة العربية الموحدة لهذا القانون. إذن، ستبقى الأحزاب التي ستتولى مهمة تشكيل الحكومة في النهاية رهينة لتوجهات الأحزاب الصغيرة، ويرتبط حجم تأثير هذه الأحزاب بمدى استقرار الائتلافات الحكومية.

ثانياً: في السياق الفلسطيني، لا يشكل تغير الحكومات تأثيراً جوهرياً على السياسات الإسرائيلية كقوة احتلال بشكل عام، لكنّ للقضية الفلسطينية تأثيراً واضحاً في طبيعة تصويت بعض أعضاء الكنيست، خاصة في الحكومة المنحلة، ومثال «قانون الضفة» يصلح أيضاً للحديث عن إمكانية استغلال الخلافات بين الأحزاب الصهيونية -المعارضة في مواجهة الائتلاف- في إحداث فرق، مع ملاحظة أن هذا التأثير كان في فترة شاذة سببها هشاشة الائتلاف الحكومي. وهذا التأثير سيتراجع في حالة استقرار الائتلاف الحكومي إذا كان متجانساً (يمينياً بشكل خاص). في النهاية قد يتمكن الائتلاف الحكومي المقبل من إعادة التصويت على «قانون الضفة» لإقراره بالطريقة المعتادة، علماً أن تمديده تلقائي، لأن قوانين الطوارئ التي ينتهي سريان مفعولها خلال فترة حل الكنيست، تمدد تلقائياً بموجب القانون.

وتسري على نموذج هذا القانون، أيضاً تجربة «قانون الجنسية» الذي يحرم فلسطينيي الضفة وغزة من التجنس في إسرائيل في إطار لمّ شمل العائلات. إذ تمكن نتنياهو من تعطيل القانون لمدة عام تقريباً بهدف مناكفة حكومة نفتالي بينيت، رغم أن حكومات نتنياهو المتتابعة كانت تصوت لصالح تمديده منذ من عام 2009، والحكومات التي سبقت مددته سنوياً منذ إقراره عام 2003. ومع استقرار وضع الائتلاف الحكومي، تمكنت وزيرة الداخلية ايليت شاكيد من تمرير مشروع القانون من جديد.

ثالثاً: من الواضح أن المجتمع الإسرائيلي ينزاح من اليمين إلى اليمين الأكثر تطرفاً. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن «الصهيونية الدينية» المتمثلة بتحالف حزبي «البيت اليهودي» بزعامة بتسلئيل سموتريتش، و«قوة يهودية» بزعامة إيتمار بن غفير، تعزز مكانتها انتخابياً. فمن ستة مقاعد في الكنيست المنحل، تشير استطلاعات الرأي إلى إمكانية وصول التحالف شديد التطرف إلى عشرة مقاعد، فيما يشكل مجموع مقاعد الأحزاب اليمينية (في الائتلاف والمعارضة) في الكنيست 72 مقعداً حسب استطلاع للقناة 12 بتاريخ 29 حزيران/ يونيو 2022، أي عشية حل الكنيست الأخير.

رابعاً: أدى انقسام القائمة المشتركة بخروج القائمة العربية الموحدة، وانضمامها للائتلاف الحكومي، وتصويتها لصالح قوانين تعتبر معادية للفلسطينيين في أراضي 1948 و1967، إلى فتح باب التساؤل حول حجم التأثير العربي في الكنيست، مع تراجع التمثيل هذا من 15 مقعداً في انتخابات الكنيست الثالث والعشرين (2 آذار/ مارس 2020) إلى عشرة مقاعد (ستة في المعارضة للقائمة المشتركة، وأربعة في الائتلاف للموحدة) في الكنيست الأخير. توجهات القائمة العربية الموحدة (التي انضمت لائتلاف صهيوني غير متجانس وهش) وتبدي حالياً استعدادها على لسان رئيسها منصور عباس للانضمام إلى ائتلاف يقوده الليكود حتى لو كان ذلك مع الصهيونية الدينية. هذه التوجهات تساؤلات جدية حول أزمة الهوية، فسلوك القائمة الموحدة وضع تياراً ثالثاً في الواجهة، وهو تيار يؤمن بالاندماج التام. الجديد أن هذا التيار كان في السابق يتمثل في مرشحين للكنيست كانوا يذوبون في إطار الأحزاب الصهيونية، إلا أن التكوين السياسي للموحدة وتدرجها في الاستعداد للاندماج بات يمأسس ويؤطر للفكرة بنواظم داخلية ذاتية. هذا يجعل الفضاء السياسي لفلسطينيين في الداخل محط تجاذب بين مؤيدي الاندماج التام، وبين أصحاب مدرسة المشاركة السياسية النضالية التي تحافظ على الهوية، وصولاً إلى التيار الرافض لفكرة

المشاركة تماماً. ورغم فشل الموحدة حتى اللحظة في تحقيق نتائج، لكن يبدو أن شهية منصور عباس للشراكة في أي ائتلاف حكومي ستساهم في إبقاء هذه الفكرة حاضرة إلى حد ما.

خاتمة

فترة الأحزاب الكبيرة، التي كانت تحصل على أكثر من أربعين مقعداً في الكنيست، ولت منذ نحو ثلاثة عقود، فحالياً لا يوجد سوى الليكود كحزب عريق يتجاوز ثلاثين مقعداً، أما التحالفات الطارئة (مثل قائمة أزرق-أبيض التي ضمت بيني غانتس- يائير لبيد- موشيه يعالون- جابي أشكنازي في انتخابات الكنيست العشرين) فثبت أنها هشة وانهارت في أول تحد لها لاحقاً.

ورغم أن مجموع أعضاء الكنيست من أحزاب اليمين يشكل غالبية مطلقة (72 عضواً)، إلا أن الخلافات العميقة بين مكونات اليمين نفسه، مثل رفض زعيم حزب إسرائيل بيتنا أفيغدور ليبرمان المشاركة في أي ائتلاف حكومي يكون فيه نتنياهو زعيماً لليكود، أو رفضه من ناحية مبدئية أي شراكة مع الأحزاب الحريدية «يهدوت هتوراه» و«شاس»، وشخصنة الخلاف بين نفتالي بينيت وبنيامين نتنياهو، وانشقاق جدعون ساعر عن الليكود وتشكيله حزباً جديداً، وتعزيز عدم ثقة قادة الأحزاب اليمينية المشاركة في الائتلاف في زعيم المعارضة نتنياهو، مع عجز معسكر اليسار- وسط في المقابل في تحسين وضعه الانتخابي، كل هذا يضع النظام السياسي الإسرائيلي أمام أزمة، يبدو أن حلها عبر صندوق الانتخابات صعب، لكن ليس مستحيلاً. الجولات الانتخابية الأخيرة، والمؤشرات التي تقدمها استطلاعات الرأي تشير إلى أن الانتخابات قد تعمق هذه الأزمة أكثر إذا جاءت بنتائج غير حاسمة لصالح أحد المعسكرين. الاحتمال الوارد حالياً أن يسعى نتنياهو إلى ضم شاكيد إلى معسكره، خاصة بعد مصالحتها معه ومع زوجته سارة مؤخراً. هذه المصالحة التي لفتت نظر المحللين في إسرائيل، قد تشير إلى أن عقبة رفض سارة لشراكة نتنياهو مع شاكيد قد تكون أزيحت، وقد تدعي شاكيد أن انضمامها لمعسكر اليمين يأتي لضمان مصلحة إسرائيل وتجنيبها حالة عدم الاستقرار في السنوات الأربع الأخيرة. في النهاية، المحدد الأساسي للوضع السياسي في إسرائيل هو ما ستتمخض عنه الانتخابات المقبلة، لكن بالمجمل فإن الانزياح العام في إسرائيل سيبقى إلى اليمين واليمين الأكثر تطرفاً.

الهوامش

1 **موقع الكنيست الإلكتروني**، «طريقة انتخابات الكنيست». https://bit.ly/3yjLPgU 2022

2 **موقع الكنيست الإلكتروني**، «توزيع المقاعد في الكنيست». https://bit.ly/3rool0r 2022

3 المصدر نفسه.

4 **موقع تايمز أوف إزرائيل**، «عضو كنيست من الليكود يقول إن بإمكان منصور عباس الانضمام للائتلاف؛ ونتنياهو يتنصل من التصريح». https://bit.ly/3LWITlJ 2022

5 **موقع الكنيست**، «نتائج الانتخابات منذ بدايتها وحتى يومنا هذا» https://bit.ly/3rool0r2022

6 **موقع يديعوت أحرونوت**، «كحلون في الموقع الخامس في قائمة حزب الليكود وإلغاء الانتخابات التمهيدية» (بالعبرية). https://bit.ly/3LQyCjN 2019

7 **موقع يسرائيل هيوم**، «اتحاد في اليمين: الصهيونية الدينية وقوة يهودية ونوعام ستخوض الانتخابات معاً» (بالعبرية) https://bit.ly/3ypc0TL 2021

8 **موقع إندبندنت عربية**، «احتدام الصراع السياسي في إسرائيل بالتصويت على حل الكنيست»، 24/6/2022، https://bit.ly/3NxGuXe

حركة كاخ.. الأيديولوجيا التي لا تنتهي

ملكة عبد اللطيف*

«قيل في التوراة عن إسماعيل: متوحش، يعتدي على الجميع والجميع يعتدون عليه. الجزء الأول تحقق، امنحوني القوة لأحقق الجزء الثاني. إن جاء ليقتلك فبكّر واقتله. هل هذه عنصرية؟ هم سرطان، سرطان في وسطنا، وليس هناك رجل واحد يقوم ويعلن ذلك صراحة. إنهم يتكاثرون كالبراغيث! فلنرمهم في البحر! إنهم يمصون دماءنا، هؤلاء العلق! تعايش؟ أنا والسرطان الذي أشكو منه نتعايش؟ السرطان تستأصله وتقذف به إلى الخارج! اجعلوني وزيراً للدفاع ولن يبقى منهم صرصور واحد هنا». مئير كهانا- مؤسس حركة كاخ العنصرية

تم إعلان إزالة الولايات المتحدة الأميركية خمس منظمات خارجية من تصنيف المنظمات الإرهابية، من ضمنها كاخ الإسرائيلية، خلال أيار/ مايو 2022. وجاء في التغطيات الإخبارية حول تفاصيل القرار تحذير من خطورة هذا الإجراء، خاصة في ظل التخوف الأميركي من إرث كهانا الذي يلجأ إليه المتطرفون، ولكن الولايات المتحدة استندت في قرارها إلى عدم وجود أي نشاط لحركة كاخ في السنوات الخمس الأخيرة.[1]

أدرجت الولايات المتحدة الأميركية كاخ ضمن المنظمات الإرهابية بتاريخ 10 آب/ أغسطس 1997، فيما صدر قرار رسمي من الولايات المتحدة بتاريخ 20 أيار/ مايو 2022، بالتراجع عن تصنيف الحركة كمنظمة إرهابية.[2] تقدم هذه الورقة عرضاً موجزاً عن حركة كاخ، وتحاول بناء تصور لمآلات هذا القرار الذي قد يضفي الشرعية على واحدة من أخطر الحركات وأشدها تطرفاً. صحيح أن رفع الحظر جاء بسبب عدم نشاطها وفاعليتها خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هذا المبرر يسقط في ظل تنامي عنف المستوطنين وتطرفهم ضد الفلسطينيين، وتواطؤ الحكومة الإسرائيلية مع المستوطنين في اعتداءاتهم. وفي هذا السياق، من الوارد جداً أن تستعيد كاخ نشاطها وتعود لتستقطب أشد المستوطنين تطرفاً من أجل استكمال ما بدأ

* باحثة في الشأن الإسرائيلي- القدس.

بـه مئيـر كهانـا تحـت مظلـة الحركـة. وهـذا توجـه تعبـر عنـه تيـارات متطرفـة بـدأت تشـق طريقهـا لمراكـز صنـع القـرار فـي إسـرائيل.

حركة كاخ: موجز تاريخي أيديولوجي

أسـس الحاخـام مئيـر دافيـد كهانـا (1932-1990) عصبـة الدفـاع اليهـودي فـي نيويـورك عـام 1968، وعقـب هجرتـه إلـى إسـرائيل عـام 1971، حـوّل كهانـا عصبـة الدفـاع اليهـودي إلـى «حركـة كاخ*».[3]

نشـأ كهانـا متشـبعاً بتعاليـم الصهيونيـة التصحيحيـة، التـي أسسـها المفكـر الصهيونـي فلاديمـير جابوتنسـكي، وكان عضـواً فـي منظمـة بيتـار الشـبابية التـي تأسسـت عـام 1923، ومـن أبـرز أفـكار جابوتنسـكي التـي تبناهـا مـا يعـرف باسـم «الجـدار الحديـدي». وبموجـب هـذه الأفـكار اعتبـر كهانـا أن علـى يهـود الشـتات أن يـردوا بالمثـل علـى كل اعتـداء جسـدي يصيبهـم، وأن الدولـة اليهوديـة ذات السـيادة يجـب أن تمتلـك جيشـاً قويـاً.[4] سـاهمت هـذه التصـورات حـول العنـف، ومـا رافقهـا مـن تعبئـة، فـي بلـورة أيديولوجيـا «كاخ».

فـي إشـارة سـريعة لأهـم أفـكار وتوجهـات حركـة كاخ، والموثقـة فـي مذكـرات مؤسسـها، كهانـا، يمكـن -وبشـكل مباشـر- اسـتنتاج أنهـا مشـتقة ومسـتندة علـى قواعـد دينيـة، ومرتبطـة باليميـن المتطـرف فـي الولايـات المتحـدة. تتضمـن أيديولوجيـا كاخ تسـليماً بفـرادة وتميـز الشـعب اليهـودي لأنـه مـن اختيـار الـرب، وأن لأرض إسـرائيل الكاملـة قداسـة؛ علـى إثرهـا تطبـق إسـرائيل السـيادة عليهـا ولا تتنـازل عـن أي منطقـة تحتلهـا، وهـذا مربـوط بفكـر «الخـلاص المشـيحاني» الـذي يتحقـق بضـم المناطـق المحتلـة وإجـلاء كل مـن عليهـا، عـدا اليهـود، وإقامـة الهيـكل. ولا تـرى كاخ أن القانـون والديمقراطيـة متسـقة مـع اليهوديـة، بـل تـرى أنهـا لا تصلـح للتطبيـق علـى اليهـود، إلا إذا اتبعـت الحكومـة التـوراة كمرجـع حصـري، عـدا ذلـك تكـون القوانـين والسياسـات غيـر صحيحـة. وفـي الإشـارة إلـى الوجـود الفلسـطيني فـي أيديولوجيـا حركـة كاخ، فـإن الأخيـرة تـرى أن سـبب مآسـي إسـرائيل هـو وجـود العـرب، وأن اسـتمرار وجودهـم يعـرض الدولـة اليهوديـة للخطـر، ويلـوث نقاء الشـعب اليهـودي، لذلـك تبنـت أيديولوجيـا كاخ العنـف كأسـلوب لتحقيـق أهدافهـا، ودفـع كهانـا أتباعـه للتعامـل مـع العـرب كوحـوش.[5]

فـي توجهاتـه ضـد العـرب، حـريّ الإشـارة إلـى أن كهانـا كان أول مـن رفـض صيغـة «دولـة يهوديـة- ديمقراطيـة»، واعتبـر أن اليهوديـة هـي الأسـاس الوحيـد للتضامـن

* التي تعني هكذا، في إشارة إلى قبضة اليد المغلقة، وما ترمز له من استخدام للقوة.

الاجتماعي، وجادل في هذا الطرح بأن وجود أقلية غير يهودية كبيرة يجعل من المستحيل تعريف الدولة بأنها يهودية وديمقراطية. فبتعريفها دولة يهودية يجب أن تفضّل اليهود على العرب، وبتعريفها دولة ديمقراطية تلتزم بأن تكون دولة لجميع مواطنيها وتعامل العرب واليهود بالتساوي، وبطرحه حلاً لهذه المعضلة، فإن طرد الفلسطينيين من أرض إسرائيل هو الأفضل، وهو الحل الذي يتيح فرصة النقاء لدولة إسرائيل.[6] يقول كهانا على سبيل المثال «ويل للمفسدين لعقيدة الله الذين يعتنقون الثقافة الأجنبية ويهربون من مفهوم إسرائيل كشعب مختار ويقرون المساواة».[7]

جاءت أفكار كهانا العنصرية في ظل ظروف مساندة، وفرت أرضية خصبة لهكذا أفكار عنصرية، وغذتها بشكل متراكم. ساهمت الأحداث المركزية، وأهمها النكسة عام 1967، بخلق بيئة سياسية متقبلة لأيديولوجيا كاخ، كجزء من تصاعد قوة تيار الصهيونية الدينية الذي يؤمن المستوطنون فيه بأرض إسرائيل الكاملة،[8] والذي تجلى لاحقاً بتأسيس حركات استيطان أخرى لاحقاً كحركة غوش إيمونيم عام 1974. شكّل هذا التصاعد بيئة تنافسية دفعت كهانا ليفكر بالقيام بما يمكّنه من إثبات وجوده، إذ لم يحظ بالاهتمام الذي يريده، ولم يكن قاعدة واسعة من الأتباع. لم يرغب كهانا في الانضمام لأي جماعات بقيادة آخرين، لذلك، قرر الانتقال إلى الضفة الغربية من أجل إشعال وتأجيج العنف والكراهية بين العرب واليهود، فانتقل عام 1975 إلى مستعمرة كريات أربع في الخليل، ونقل ثقل النشاط إلى الضفة الغربية في أواخر الثمانينيات.[9]

ورغم تصاعد تقبل البيئة السياسية الإسرائيلية للتوجهات المتطرفة وحركاتها، إلا أن البنى الاجتماعية لم تكن قد حققت هذا الانتقال الفكري بذات المستوى، فعملت كاخ على نشر أفكارها العنصرية والفاشية ضد الفلسطينيين بشكل فجّ، إذ لطالما دعت إلى طردهم، وزاد قبول هذا الخطاب عند وصول اليمين إلى الحكم عام 1977، وهذا ما ساعد في أن تشق كاخ الطريق لتنتقل من الهامش إلى المركز.[10]

أصبح كهانا وأتباعه بعد عام 1978 أكثر تطرفًا؛ فلم يوافق قط على فكرة وجود عربي متساوٍ في إسرائيل، إذ آمن بشدة بفكرة تخلص اليهود من العرب أولاً، وإلا فإن العرب سيبادرون بفعل ذلك، إلى محو اليهود أو طردهم من فلسطين. تصاعد خطاب كهانا في هذا العام كان رد فعل على اتفاقية كامب ديفيد، و«خيبة أمله» على حد تعبيره، من مناحم بيغن، رئيس الوزراء الإسرائيلي حينها.[11]

مارست كاخ عنصريتها وتطرفها ضد الفلسطينيين بعدة أشكال مثل المسيرات التي نظمتها الحركة وجالت المدن العربية للتحرش بالفلسطينيين وإقناعهم بأن لا مفر لهم إلا الرحيل عن «أرض إسرائيل». وأضاف كهانا عام 1980 إلى سجله فصلاً جديداً من التطرف، إذ خطط وتآمر لتدمير قبة الصخرة بصاروخ بعيد المدى، لم تلق هذه الممارسات قبولاً واسعاً في بادئ الأمر، إذ شارك في الانتخابات عام 1981 وصوت له 5128 ناخباً، ورغم أنها كانت نسبة أكبر قليلاً مقارنة بانتخابات 1977؛ ولكنها لم تنمّ عن أي مستقبل، فرأى معظم الإسرائيليين «كاخ» قائمة غير واقعية وتشكل في كل انتخابات للفت الانتباه. لاحقاً، بدأت شعبية كهانا تتصاعد، وصارت أفكاره تتوسع وتنتشر، فرشح نفسه في انتخابات عام 1984 وصوت له ستة وعشرون ألف فرد، ما أوصله إلى الكنيست بمقعد واحد.[12] فتحول هذا الفكر المتطرف من الهامش إلى المركز.

في عام 1990، قتل كهانا في منهاتن بالولايات المتحدة على يد شخص مصري، يدعى سيد نصير.[13] حُظرت كاخ وأخرجت من القانون إثر موجة من الاعتداءات والتطرف ضد الفلسطينيين، خاصة عام 1994، وهو العام الذي قام فيه المنتمي لكاخ باروخ غولدشتاين بمجزرة الحرم الإبراهيمي، التي أسفرت عن استشهاد 29 فلسطينياً وجرح أكثر من 100. لا يزال المستوطنون ينظمون سنوياً احتفالاً بذكرى غولدشتاين، حيث دفن في «حديقة كهانا» في الخليل، ويذكر أن إيتمار بن غفير -عضو الكنيست المتطرف وتلميذ مئير كهانا ومن يرأس اليوم حزب القوة اليهودية في الكنيست- هو من يعمل على تنظيم هذا الحفل.[14]

كهانا: فكرة حية في عقول المستوطنين

يبدو أن إيمان مئير كهانا وحرصه على ترسيخ أفكار وأيديولوجيا حركة كاخ كان مدروساً، وتتضمن يومياته ما يشير إلى أنه يقر «بصعوبة إخراج العرب من إسرائيل» لأنه يرى أن «أرض إسرائيل» تُشترى بالعذاب، وأن محبتها من أسس التوراة، وتقتضي التضحية بالأرواح، هذه اليوميات وغيرها الكثير حرص كهانا على تعبئة أتباعه بها إلى الحد الذي أصبح مصدر إلهام لتلاميذه ومن اتبع نهجه لاحقاً.

إن القول إن كهانا حي كفكرة في عقول المستوطنين، يستوجب عرضاً سريعاً للربط بين أيديولوجيا كاخ وبين المنظمات التي أنشِئت على قواعد هذه الأيديولوجيا. بداية، تبنت كاخ في أيديولوجيتها إقامة الهيكل، وضرورة محو

المساجد من جبل الهيكل، ونجم عن ذلك تأسيس عدة حركات تتبنى هذه الأيديولوجيا وتسعى لتحقيقها، ومن أبرزها حركة أمناء الهيكل، ومعهد الهيكل، وهما حركتان تنشطان بصورة بارزة في الدعوة إلى الاقتحامات وإقامة الشعائر التلمودية في الحرم القدسي. كل من ساهم في إنشاء حركة أمناء الهيكل ومعهد الهيكل، كانوا من أتباع حركة كاخ.[15] ورغم أن هذين الجسمين يمارسان نشاطهما في إطارين منفصلين، إلا أنهما يشتركان بنشاطات تتعلق بالتحريض لإقامة الهيكل وهدم الحرم القدسي والاقتحامات المستمرة، وإقامة الشعائر التلمودية داخل الحرم، إلا أن بذرة ونواة التأسيس الفكري الأولى كانت مستقاة من تعاليم حركة كاخ.

أما فيما يتعلق بفكرة النقاء اليهودي، وضرورة عدم تلويث الدم اليهودي، وحرص كهانا أصلاً على منع زواج الفتيات اليهوديات بغير اليهود، فإن فكر كاخ واضح في منظمة لهافا- اللهب، التي تحمل في شعارها عبارة صريحة «بعدم الاندماج في الأرض المقدسة»، وأنه يجب السعي الدائم نحو «إنقاذ» الفتيات اليهوديات في حال وقعن في شرك «الأغيار» على حد تعبير أعضاء المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن مؤسس هذه المنظمة بن تسيون غوبشتاين، كان قد تتلمذ على يد الحاخام كهانا في معهد الفكرة اليهودية، الذي أسسه الأخير بنفسه. تمارس لهافا الإرهاب ضد الفلسطينيين، ولطالما صرح غوبشتاين بضرورة التخلص منهم، بالإضافة إلى تصريحاته المستمرة بضرورة الحفاظ على نقاء الشعب اليهودي وفرادته، ما يعكس التقاء غوبشتاين مع معلمه كهانا في موقفه ضد الفلسطينيين.[16] وبهذا، أسس كهانا من خلال كاخ الحاضنة الفكرية التي احتوت أنصار الفكر العنصري العنيف تجاه الفلسطينيين، عبر تقديم القوة كوسيلة للتخلص من العرب (عبر سياسة الترانسفير مثلاً)، التي شكلت القاعدة والمرجع لجماعات التطرف الإرهابية الصهيونية المتناثرة والمتنامية.

كذلك تتنامى ظاهرة شباب التلال، في مستعمرات الضفة الغربية، الذين يؤمنون أيضاً بكامل الأرض وبطرد الفلسطينيين منها، ويمارسون أعمال الإرهاب والعنف ضد الفلسطينيين، ابتداء من الرشق بالحجارة، وليس انتهاء بإضرام النار في منازلهم والتسبب في موتهم -عائلة الدوابشة نموذجاً-. تتقاطع حركة كاخ مع فكرة شبيبة التلال ليس فقط في قدسية الأرض الكاملة، إنما أيضاً كما عبّر أحد شباب التلال عما يمكن أن يقدمه أي منهم في سبيل إسرائيل، وقال: «عليه أن يكون مستعداً للتضحية بحياته».[17]

إن رصد المنظمات التي تتبنى الفكر الكاخي، لإثبات الادعاء بأن الفكرة لا تموت، لن يؤكد هذا الطرح فحسب، بل سيطرح الكثير من الأسئلة حول القرار الأميركي، لأن ما تمارسه وريثات حركة كاخ اليوم يوازي بصعوبته وقد يتجاوز ما فعلته كاخ خلال فترة نشاطها. فيمكن القول في هذا السياق، إن المنظمات التي تحركها أيديولوجيا حركة كاخ، أضحت فروعاً تتولى كل منها مهمة مختلفة، فهناك منظمات تختص بالهيكل، والاقتحامات، والتحريض، وهناك منظمات تهتم بالحفاظ على نقاء الشعب اليهودي، وهناك حركات وجمعيات تسعى للاستيطان على كامل الأرض تحقيقاً لفكرة الأرض الكاملة، وهناك أيضاً حركات تجمع بين الاستيطان والاعتداءات المستمرة على الفلسطينيين. بالتالي، فإن أيديولوجيا حركة كاخ راسخة ومتجذرة وتجد من ينفذها ويحمل رايتها.

كاخ، أو كما أسماها كهانا «عربة الفكرة اليهودية الأصيلة»، كانت قد تأطرت فكرياً في كتاب كهانا «أيديولوجيا كاخ» عام 1990 قبيل اغتياله، قدم فيه ملخصاً لنشاطه السياسي وأساسه الديني، أو كما يعنون كتابه أصلاً بأن كاخ تعبّر عن الفكرة الأصلية في اليهودية.[18] شهدت المرحلة التي تم حظرها وتصنيفها على أنها حركة إرهابية فعلاً متطرفاً تجاه الفلسطينيين، ولكن المفارقة أننا نشهد اليوم إزالتها من قوائم المنظمات الإرهابية في الولايات المتحدة في ظل تصاعد إرهاب «أولادها». ولكن هل هذا نذير شؤم إضافي قادم على الفلسطينيين؟ وهل يمكن الكف عن النظر إلى حركة كاخ على أنها حركة إرهابية في الوقت الذي نشهد تشبعاً واضحاً بأيديولوجيتها في ممارسات المستوطنين وممارسات العديد من المنظمات؟ هل يمكن الاعتراف والقول إن المستوطنين لم يعودوا بحاجة إلى حركة كاخ، لأنهم في الأصل ينتهجون نهجها ويتبعون أيديولوجيتها، ويمارسون الاعتداءات من منطلقات أيديولوجية أصلاً؟ وأنه لن يكون هناك فرق على أرض الواقع لأن تجلياتها موجودة على الأرض يومياً؟

الهوامش:

1 Jacob Magid, "Us set to remove kahane's kach group from foreign terrorism black-list", **the times of Israel**, 2022.

2 **U.S. Department Of State. Foreign Terrorist Organizations - United States Department of State** "Foreign Terrorist Organizations, Bureau Of Counterterrorism"

3 * أحمد خليفة، «حركة كاخ في المشهد السياسي الإسرائيلي»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد 18، 1994.

* «حركة كاخ»، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، موسوعة المصطلحات، مدار - كاخ (madarcenter.org)

4 Ehud Sprinzak, **The Ascendance of Israel's Radical Right**. (Oxford: Oxford university press, 1991),p 81

5 خليفة، حركة كاخ، ص 2-3.

6* Rabbi Meir Kahane, **They must go**, (Grosset & Dunlap, 1981).

* يوآف فيلد، «مئير كهانا»، **مجلة النظرية والنقد**، مجلد 12-13، 1999، ص312.

7 الموقع الرسمي للحاخام مئير كهانا- يوميات

https://www.rabbikahane.org/kahana_yomi

8 هيلل بن ساسون، «الصهيونية، الدين والمسيانية التي بينهما «جبل الهيكل» (الحرم القدسي) كحالة قصوى»، **مجلة قضايا إسرائيلية**، عدد 63، 2016، ص 55.

9 *Sprinzak, the ascendance, p 81.

*عن الانتقال إلى كريات أربع والمستوطنين في الخليل ينظر:

موشيه أوريئيل وآخرون، «فكر وعمل مئير كهانا كمصدر إلهام لمستوطني كريات أربع والخليل بالسنوات 1968-1984»، **في دراسات يهودا والسامرة**، (مستوطنة أرئيل: منشورات جامعة أرئيل، 2018)، ص250.

10 خليفة، حركة كاخ، ص7.

11 Sprinzak, the ascendance, p 83.

12 خليفة، حركة كاخ، ص7.

13 «Meir Kahane assassinated», **Center for Israel Education**, 5 Nov 1990 Meir Kahane Assassinated | CIE (israeled.org)

14 «28 Years after the horrific Goldstein Massacre, we came to Hebron», **Peace now**, 2022 https://peacenow.org.il/en/28-years-after-the-horrific-goldstein-massacre-we-came-to-hebron

15 محمود محارب، «سياسة إسرائيل تجاه الأقصى»، **مجلة سياسات عربية**، عدد 19، 2016، ص 14-15.

16 بنتسي غوبشتاين،«لن تعود أرض إسرائيل؟»، 15-5-2019، [يوتيوب]. https://www.youtube.com/watch?v=s-x6sU10egY

للاستماع إلى تصريحات غوبشتاين:

https://www.youtube.com/watch?app=desktop&v=rd8vzCrJeR8&fbclid=IwAR3XXojgP-JkYBY1hWQh6FRvRBeTnHSVvEUxUzs2GvsygotDln5iJR2FBtv4

17 Emily Carton, "Unsettling the settlement: The ideology of Israel's Hilltop Youth", Thesis, **Haverford College**, 2011 p22.

18 Rabbi Meir Kahane, **The Ideology of Kach- the Authentic Jewish Idea 1990**, (Jerusalem: Kach international, 2012).

شبكة الدعاية الإسرائيلية.. من الجيش إلى المنظمات غير الحكومية

أنس أبو عرقوب*

تقوم الدعاية الإسرائيلية، التي تستهدف تبرئة دولة الاحتلال، وإدانة الفلسطينيين وتشويههم، على شبكة من المؤسسات والحملات المتكاملة والممأسسة، بما في ذلك أطر رسمية وحكومية، أو تلك التي تدّعي أنّها غير حكومية وأهلية.

وترتكز آلة الدعاية الإسرائيلية الرسمية على عدة أجسام، منضوية تحت الوزارات الرئيسية، تدعمها أو تتآزر معها مؤسسات غير حكومية. وتنقسم هذه الهيئات من حيث نوع رسائلها إلى فئتين: الأولى تهدف لنشر الرسائل التحريضية[1] المباشرة، أهمها منظومة الإعلام في مكتب رئيس الحكومة، وقسم الاتصالات والمعلومات في وزارة الخارجية، ومكتب المتحدث باسم «جيش الدفاع الإسرائيلي»،ووزارة الشؤون الخارجية، ووزارة الشؤون الإستراتيجية والإعلام بأقسامها المختلفة. فيما تعمل أجسام أخرى على نقل الرسائل غير المباشرة، وأهمها وزارة السياحة، وإدارة التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد، ومعهد التصدير، والوكالة اليهودية، ووزارة الهجرة والاستيعاب. لكن يبقى[2] الجيش هو المزود الرئيسي لآلة التحريض الحكومية، بالتبريرات لعملياته والحروب التي يشنها والتي يشكل معظم ضحاياها المدنيون، ومن الأمثلة على ذلك حرب الاحتلال على القطاع عام 2014 التي أطلق عليها جيش الاحتلال اسم «الجرف الصامد»[3]، والتي تجلت فيها آلية العمل المنسقة بين الجيش والأجسام المنوط بها نقل الرسائل المباشرة وغير المباشرة بوضوح.

منظومة الدعاية في الجيش الإسرائيلي

يمتلك الجيش الإسرائيلي منظومة خاصة لنشر الأنباء يديرها مكتب المتحدث باسم «جيش الدفاع الإسرائيلي»، ويقدر جمهور القسم المتخصص، المستهدف، بالإعلام الأجنبي في هذا المكتب، بمليار شخص، يوجه رسائله لهم. يقوم

* باحث وإعلامي مختص في الشأن الإسرائيلي.

هذا القسم على ثلاث شعب متخصصة وبأهداف محددة، تهدف اثنتان منها لإحداث تأثير آني على مجريات الأحداث تستهدف الجمهور العريض والنخب المؤثرة. فيما تصب الشعبة الثالثة جهودها على إحداث التأثير بعيد المدى بمخاطبة المنظمات الدولية وصناع الرأي العام والمشرعين الدوليين. ولتحقيق هذه الأهداف، يتعمد القسم استخدام موقع «توتير»، ومواقع التواصل الاجتماعي، عموماً، متجاوزاً وسائل الإعلام التقليدية[4].

تركز الشعبة الأولى من القسم على الاستجابة لطلبات 250 مراسلاً أجنبياً يعملون لصالح صحف ومحطات تلفزة وإذاعة ومواقع إلكترونية أجنبية. فيما تعمل الشعبة الثانية على الإعلام الرقمي، وتقع على عاتقها إدارة حسابات الجيش باللغات الإنجليزية والألبانية والفرنسية على مواقع «تويتر» و«فيسبوك» و«إنستغرام» و«يوتيوب». وبلغ عدد متابعي هذه المنصات 4.5 مليون، بينهم 2.1 مليون متابع من الناطقين بالإنجليزية يتابعون حساب الجيش على «فيسبوك»، وأقل من مليون متابع ناطق بالإنجليزية على «تويتر»، يتابعه أصحاب القرار والصحفيون في العالم[5].

الشعبة الثالثة هي شعبة الدبلوماسية العامة، وهي متخصصة بالدبلوماسية العامة وجهودها، وتستهدف بالأساس المنظمات الدولية والقُطْرِيَّة والعلاقات الدولية والحكومات ويهود العالم، وقادة الرأي والمؤثرين في العالم الذين يشكلون النخب القادرة على التأثير على متخذي القرار وقادة الرأي العام ورأس الهرم في قيادة الدول. وتدير هذه الشعبة قناة اتصال إعلامية مباشرة مع المستهدفين، كما تعمل على دعوة وفود من الخارج لزيارة إسرائيل وابتعاث أخرى للخارج. ففي العام 2018 وحده، زار قواعد جيش الاحتلال 20 ألف شخصٍ من الذين أتوا من الخارج، وهذا العدد لا يشمل الطلبة.

تقوم هذه الرسائل على تحفيز غالبية الوفود للدفع نحو تشريع قوانين في بلادهم بعد تعبئتهم بمواد تحريضية، وهذه الشعبة تستهدف إحداث التأثير المرغوب على المدى البعيد. المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي للإعلام الأجنبي المقدم جوناثان كونريكوس لخص عمل هذه الشعبة بالقول «إننا في شعبة الدبلوماسية العامة، الأشخاص القادرون على التأثير على التشريعات، مثل تلك الشخصيات التي دفعت نحو تشريع القانون الأميركي المضاد لاستخدام الناس كدروع بشرية، الذي تم التحضير له من قبل اللوبي اليهودي ومنظمات أخرى في الولايات المتحدة الأميركية. لقد اخترنا لأنفسنا هدفاً يتمثل بتكريس الجهود للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ولدول أميركا اللاتينية مثل البرازيل

والأرجنتين والمكسيك، وكذلك اليابان والهند في آسيا»[6].

لكن التحريض الذي يمارسه الجيش لا يقتصر على الجزء العلني من العمل الإعلامي الدعائي، الذي ينفذه مكتب المتحدث باسم الجيش، وإنما يمتد إلى ما يسمى «مركز عمليات الوعي» وهو أحد أقسام جهاز الاستخبارات العسكرية «أمان»، وغالبية نشاطاته تظل سرية، تم إنشاؤه بعد انطلاق عملية السلام مع الفلسطينيين، ويتولى إدارة الحرب النفسية، وإنشاء مواقع إلكترونية بهويات مختلفة، وإعداد منشورات دعائية وتوزيعها في فلسطين أو لبنان، وأحد أساليب المركز لتحقيق أهداف إسرائيلية هو ضخ أخبار مفبركة في صحف عربية لتحقيق أهداف إسرائيلية، وأهمها تعزيز قدرتها على الردع[7].

يعمل «مركز عمليات الوعي» بشكل غير معلن لإحداث انقسامات داخل المجتمع الفلسطيني وتعزيزها، وهذا يمكن فهمه مما نشرته صحيفة معاريف العبرية عندما أكدت أن «أحد أهداف نشاط مركز عمليات الوعي على الساحة الفلسطينية، هو استغلال الاختلافات في المجتمع الفلسطيني لتسريع وتيرة تطورات مرغوبة لإسرائيل، إنه يثير جنون العدو، ورغم أن الصواريخ والقذائف أسلحة فتاكة، لكنها لا تكفي، لتركيع العدو؛ يستخدم سلاح التسريبات»[8].

خلال السنوات الماضية، أطلق الجيش الإسرائيلي خفية منصات على فيسبوك وتويتر وتليغرام تحمل اسم «أبو علي إكسبرس»، وهذه المنصات من الأكثر تأثيراً باللغة العبرية فيما يتعلق بالشؤون الفلسطينية والعربية، وتخصصت في تبرير عمليات الاغتيال التي تستهدف نشطاء فلسطينيين وإثارة النعرات بين الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى، وكشفت صحيفة هآرتس أن «أبو علي إكسبرس» ضابط كبير يعمل بصفة مستشاراً في مجال «حرب الوعي» بعد أن تحول إلى التشكيك بمهنية ومصداقية الصحفيين الإسرائيليين الذين ينتقدون الجيش الإسرائيلي[9].

وزارة الشؤون الإستراتيجية

جبهة أخرى من التحريض تديرها وزارة الشؤون الإستراتيجية والدبلوماسية العامة، وتستهدف نزع شرعية المنظمات والجمعيات والنقابات والشخصيات المتضامنة مع الشعب الفلسطيني ونضاله وحقوقه في أرجاء العالم وملاحقتها قانونياً. نشاطات هذه الوزارة شهدت طفرة عندما أصبح غلعاد أردان على رأسها بين عامي 2015- 2020، حيث عمل على حشد جمعيات ومنظمات يهودية وأخرى إنجيلية متطرفة.

وخلال الحروب التي شنتها إسرائيل على غزة، عملت هذه الأجهزة، إلى جانب الجمعيات والمنظمات، كشبكة واحدة، ضمن حملة #IL4، وهي مجتمع إلكتروني يعِد مضامين دعائية باللغات الحية تواكب الأحداث وتعمل بنظام الحملة، وتنتج المواد التحريضية التي تبرر قتل المدنيين ونسف الأبراج السكنية. وتعد حركة مكابي اليهودية التي تضم مئات الآلاف من النشطاء في عشرات البلدان، واحدة من بين المنظمات التي تعمل على نشر مضامين #IL4 على حسابات أعضائها[10].

الجمعيات الإسرائيلية غير الحكومية

أخطر أنواع التحريض هو الموجه لقطاعات واسعة في الرأي العام غير المسيس في الخارج، خصوصاً الجمهور الذي يبحث عن الترفيه. وهذا اتجاه بدأ بالبروز بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام 2014، حيث ظهرت موجة تعاطف مع الفلسطينيين مع نهاية العدوان، فأطلقت حملة لمواجهة موجة التعاطف مع الفلسطينيين، نظمت خلالها الجمعيات الإسرائيلية جولات لوفود جلبتها من الخارج، من بينها وفد يضم عدداً من ملكات الجمال في الولايات المتحدة الأميركية، استمعن في سديروت لـ«معاناة الأمهات هناك». أرائيل بولشتاين من جمعية «أبناء إسرائيل» التي نظمت الجولة قدَّر أن مجموع المتابعين على شبكات التواصل الاجتماعي- فيسبوك، توتير، إنستغرام- لملكات الجمال المشاركات في الجولة بالملايين، إلى جانب تغطية العشرات من وسائل الإعلام الأميركية التي تهتم بالمشاهير، التي نشرت انطباعات وتعاطف ملكات الجمال بشأن «الهجمات» التي تستهدف الإسرائيليين، خصوصاً النساء. ونقلت إسرائيل وجهة نظرها لجمهور واسع في الولايات المتحدة، بعد أن نشرت ملكات الجمال انطباعاتهن عن الهجمات التي تتعرض لها إسرائيل. ويؤكد بولشتاين: «إنهن شخصيات مؤثرة وقررنا إحضارهن لإسرائيل لنخاطب بواسطتهن، جماهير بالولايات المتحدة لا تهتم مطلقاً بالسياسة، ولا بالعلاقات الخارجية، ولا بإسرائيل»[11].

دشن مسلسل «فوضى» الإسرائيلي قبل سنوات مرحلة جديدة، انتقل فيها التحريض على الفلسطينيين إلى تحريض مربح، بعد أن اشترت المسلسل شركة «نتفليكس» الأميركية التي بلغ عدد مشتركيها عام 2018 حوالي 137 مليون مشترك من جميع أنحاء العالم، بينهم 58 مليون مشترك في الولايات المتحدة[12].

تجلت النجاحات التي حققها مسلسل «فوضى» في إنتاج أربعة أجزاء منه، بثت نتفلكيس معظمها، وتتمحور كل قصة تستغرق عدة حلقات، ويكتبها الصحفيان الإسرائيليان، آفي يسخارفوف، وليئور راز، حول خلايا فلسطينية تخطط وتنفذ عمليات تستهدف المدنيين الإسرائيليين، وفي مواجهة ذلك، تعمل وحدة المستعربين بالتعاون مع جهاز المخابرات الإسرائيلية «الشاباك» على إحباط الهجوم. الصورة النمطية المدروسة التي تتكرر في معظم المشاهد هي صورة ضابط الشاباك والمستعرب الذي يبذل ما في وسعه لحقن دماء الأبرياء، لكن الفلسطيني المتعطش للدماء لا يدع له مجالاً أمامه، فيضطر لاغتياله بدون محاكمة. ورغم أن هذه الصورة راسخة في ذهن المشاهد الإسرائيلي، إلا أنها وبعد شراء الشركة الأميركية للمسلسل، وبثه لجمهور يبحث عن الترفيه والمتعة، بالإنجليزية وعدة لغات أخرى، من بينها العربية، انتقلت هذه الصورة من محليتها الإسرائيلية إلى الجمهور العالمي، وهي تركز على ترسيخ صورة الفلسطيني المتوحش، والمستعرب النبيل، في ذهن المشاهد الأميركي والغربي، كما استقرت قبل ذلك صورة الهندي الأحمر المتوحش، والأميركي الأبيض الملائكي. فالمشاهد الأميركي والغربي ليس لديه متسع من الوقت للبحث والتدقيق فيما يراه، فهو أصلاً يسعى للترفيه، وتكرار القصص عبر المسلسل يُرسخ في العقل الباطن وفي ثقافته، الصورة التي يرسمها الإسرائيليون للصراع. ويشير المنتج الأميركي اليهودي أدام بركوفيتش، وهو الوسيط في صفقة بيع حقوق بث «فوضى» للشركة الأميركية، إلى أن «فوضى» هو المسلسل الأول الذي يلاقي رواجاً وشهرة في العالم، وهو يبث الآن في 130 دولة، والناس هناك يسمعون اللغة العبرية لأول مرة»[13].

الصور النمطية التي تسعى آلة التحريض في إسرائيل لتكريسها في أذهان الإسرائيليين وغيرهم مستخدمة اقتباسات خارج سياقها، هي أن الفلسطينيين جماعة غير عقلانية تعشق سفك الدماء، عن ذلك يتحدث المستشرق الإسرائيلي، إلحان ميلير، وهو باحث في منتدى التفكير الإقليمي في القدس، في سياق استعراضه أحد النماذج قائلاً: «إذا كنت قد تساءلت يوماً كيف تختار منظمة «مركز مراقبة الإعلام الفلسطيني» (PMW) المقاطع التي تترجمها وتوزعها، فإن الإجابة هي أن المنظمة تختار فقرات بموجبها تسَّوِق أن الفلسطينيين مجموعة غير عقلانية ومتعطشة للدماء، وليسوا أهلاً للحوار، على سبيل المثال، العنوان الذي تم اختياره لفيديو نشرته المنظمة هو «محمود عباس: قتل الإسرائيليين هو انتفاضة شعبية سلمية». عملياً، وصف رئيس السلطة الفلسطينية في خطابه الانتفاضة الفلسطينية الحالية بأنها

غير عنيفة. لكن بعد بضع دقائق أكد على ما يلي: لا نريد أن نرى دماء أحد تسفك، بغض النظر عن دينه أو عرقه. كما قال الله في كتابه المقدس: «مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا»،إن حرمة الدماء تتعلق بالبشر، والإنسانية، وليس بناء على الدين، أو العرق أو أي شيء آخر. إننا نعارض كل أشكال الإرهاب والعنف. ربما يكون من المبالغة توقع من «نظرة على الإعلام الفلسطيني ترجمة هذا المقطع من الخطاب. بعد كل شيء، تريدك المنظمة أن تصدق أن أبو مازن زعيم متعطش للدماء يدعم قتل الإسرائيليين. هذه هي الطريقة التي يتم بها بناء تصور كامل ومشوه عن الجانب الآخر. في المرة القادمة التي تشاهد فيها مقطعاً من مركز مراقبة الإعلام الفلسطيني، حاول أن تفكر فيما لا يقولونه لك»[14].

مركز مراقبة الإعلام الفلسطيني، صحيح أنه يضخ رسائل تحريضية على صورة ذخائر لاستخدامها لداعمي الاحتلال داخل إسرائيل وللخارج للموالين لها، في تشويه صورة الفلسطينيين باللغات الرائجة في الغرب، لكن دورها لا يتوقف عند هذا الحد، فقد وصلت لذروة تأثيرها داخل إسرائيل قبل سنوات. صحيفة هآرتس نشرت تقريراً حمل عنوان: «معلومات رئيس الوزراء عن التحريض الفلسطيني تأتي من اليمين»، جاء فيه: «قلة الموارد وتغير الأولويات وسنوات من الإهمال دفعت جيش الدفاع الإسرائيلي إلى التوقف بشكل شبه كامل عن مراقبة التحريض ضد إسرائيل في وسائل الإعلام الفلسطينية. جمعيتان خاصتان دخلتا لملء هذا الفراغ، هما معهد بحوث الاتصال في الشرق الأوسط- الاختصار: MEMRI، ومنظمة «مركز مراقبة الإعلام الفلسطيني». عادة ما ينتج المركز مراقبة منتجات احترافية عبر الجمعية التي يترأسها إيتامار ماركوس، الذي كان حتى وقت قريب نائب رئيس «الصندوق المركزي لإسرائيل». ومن أجل فهم مدى تأثير إنتاجات «مركز مراقبة الإعلام الفلسطيني»، يكفي فحص تصريحات بنيامين نتنياهو (عندما كان رئيساً للحكومة بتاريخ 31 كانون الثاني/ يناير 2012) بخصوص التحريض، التي تستند جميعها إلى متابعات ماركوس ورجاله»[15].

وبالإمكان اعتبار «مركز مراقبة الإعلام الفلسطيني» من أقدم المؤسسات التحريضية، إذ تأسس عام 1996، ويعرف عن نفسه بأنه «مؤسسة بحثية إسرائيلية تدرس المجتمع الفلسطيني وتقوم بمراقبة وتوثيق وتحليل السلطة الفلسطينية من زوايا عديدة من خلال مراجعة ومراقبة وسائل الإعلام والمناهج

الدراسية، كما تركز على الرسائل الموجهة من القيادات الفلسطينية- من السلطة الفلسطينية، إلى المجتمع الفلسطيني من خلال الأطر والبنية التحتية والمؤسسات الخاضعة لسيطرتها. لقد أثرت تقارير ودراسات، بشكل كبير في الطريقة التي يرى بها العالم الفلسطينيين. عرض «مركز مراقبة الإعلام الفلسطيني» نتائجه أمام أعضاء الكونجرس والنواب الأميركيين في العديد من البلدان، بما في ذلك بريطانيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي والنرويج والسويد وهولندا وسويسرا وكندا وأستراليا، وألقى ممثلو هذه المؤسسة محاضرات في جامعات ومؤتمرات حول العالم، وقد أدت هذه التقارير إلى تغييرات في التشريعات وإجراءات التمويل للسلطة الفلسطينية، من جانب عدد من الدول المانحة للسلطة الفلسطينية، خصوصاً فيما يتعلق بالمناهج الدراسية[16].

وإيتامار ماركوس، مدير ومؤسس «مركز مراقبة الإعلام الفلسطيني»، يتم تقديمه في إسرائيل على أنه أحد كبار الخبراء في الفكر والسياسة الفلسطينية، عينته الحكومة الإسرائيلية لتمثيل إسرائيل في المفاوضات مع السلطة الفلسطينية حول موضوع التحريض. قدَّمَ تحليلات وأبحاثاً حول الأيديولوجيا الفلسطينية في الأوساط الأكاديمية والثقافية والحكومية، بما في ذلك جلسات الاستماع والمحاضرات والإجازات لأعضاء الكونغرس ومجلس الشيوخ الأميركيين، وأعضاء من كندا، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، والنرويج، وسويسرا، ودول أخرى، كهولندا وأستراليا والاتحاد الأوروبي. حاضر في المؤتمرات والجامعات وأمام مسؤولي الأمن في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن إجراء المقابلات والتعليق على قنوات CNN وFOX News وBBC وغيرها من القنوات الإخبارية العالمية[17].

بالإمكان تكوين انطباع عن آلية عمل ماركوس ومنظمته ومصداقيتها بمراجعة قرار قاضية محكمة تل أبيب يافا المركزية، داليا غانوت، الذي استعرضت فيه منهجية عمل «مركز مراقبة الإعلام الفلسطيني»، ومن يترأسه، كان ذلك خلال جلسة النطق في قضية رفعتها أسرة إسرائيلي قتل في عملية نفذها فلسطيني، طالبوا خلالها السلطة ورئيسها السابق ياسر عرفات بدفع تعويضات بعد زعمهم أن كبار قادة السلطة الفلسطينية مسؤولون عن تنفيذ العملية بسبب سياسة التحريض ضد اليهود ودولة إسرائيل. خلال المداولات، استدعى ممثل المشتكين رئيس «نظرة إلى الإعلام الفلسطيني»، إيتمار ماركوس، للإدلاء بشهادته بصفته خبيراً، لإثبات وجود سياسة تحريض فلسطينية رسمية موجهة للجماهير[18].

في نص الحكم النهائي في القضية، «أكدت القاضية غانوت أن شهادة ماركوس استندت إلى مراجعة إعلامية من عام 1995 إلى 2010. وقد كتب ماركوس أنه تم خلال هذه الفترة نشر عشرات الآلاف من المقالات في وسائل الإعلام الفلسطينية، لكن رأيه مبني على 76 مقالة فقط. وحسب قرار المحكمة، سُئل ماركوس: «هل يعتقد أن المقالات الـ 76 التي تم الاستشهاد بها تشكل عينة تمثيلية، وأنها تثبت أن كل المحتوى الذي ظهر في الإعلام الفلسطيني خلال تلك السنوات الخمس عشرة، ينطلق من سياسة التحريض المزعومة؟ كانت إجابة الخبير ماركوس المفاجئة هي نعم، بالتأكيد»[19].

وتضيف القاضية غانوت أن «جلب مجموعة الاقتباسات هذه ضمن تقييم الخبير ماركوس، خاصة عندما يصعب قراءة بعضها وعرضها، يخلق انطباعاً دراماياً ومغرياً للغاية للوصول إلى نتيجة حول وجود سياسة تحريضية، أن 76 مقالاً من أصل عشرات الآلاف لا يمكن أن تشير إلى وجود سياسة تحريضية. إن حقيقة أن الخبير أرفق 76 مقالة فقط، التي لا تشكل جميعها تحريضاً، تثير شعوراً بعدم الارتياح وتؤدي إلى استنتاج مفاده أن هذا التقييم ليس تقييماً إحصائياً، بل بالأحرى جمع معلومات جزئية للغاية حول موضوع معين واستنتاجات شخصية للخبير»[20].

وحسب القاضية غانوت، فإن «رأي الخبير ماركوس لا يتوافق مع جوهر مصطلح تقييم الخبير المتخصص بمضمون وسائل الإعلام الفلسطينية، بما في ذلك استنتاجاته حول وجود علاقة سببية مزعومة بين سياسة التحريض المذكورة وقتل المتوفى. إن تقييم الخبير ماركوس متحيز للغاية وينقصه الكثير. فهو لا يشير إلى جميع وسائل الإعلام الموجودة في السلطة الفلسطينية، بل يشير فقط إلى بعضها، وعلى وجه التحديد، إلى الجزء الأقل أهمية من حيث نسبته المئوية في الاستهلاك»[21].

ختاماً.. تتعدد المؤسسات التي تشكل بمجموعها آلة الدعاية الإسرائيلية، وما جاء في هذا المقال، جزء منها، الملاحظ وجود تكامل بين هذه المؤسسات، وأنّها ذات أهداف آنية، وأخرى بعيدة المدى، وتقوم على تشويه الفلسطينيين، ومهاجمة ودحض مضامين الخطاب الفلسطيني، وتقديمه بطريقة مشوهة، أكثر مما تقدم رواية إسرائيلية خاصة.

الهوامش

1 لا يوجد تعريف إسرائيلي محدد للتحريض، لكن مسودة تعديل قانون العقوبات الإسرائيلي (2014)، وتحت بند (تحريم الدعوة والتحريض على العنف أو الإرهاب)، تعرف التحريض على أنه الدعوة لارتكاب عمل من أعمال العنف أو الإرهاب، أو مدح أو التعاطف مع أو التشجيع على عمل من أعمال العنف أو الإرهاب أو التماهي معه.

2 إيلان كوفمان، «وصف وتحليل ميزانية المؤسسات الإعلامية الحكومية في إسرائيل»، (بالعبرية)، **مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست**، 17 كانون الأول (ديسمبر) 2015

3 مها الحسيني، المساءلة والمحاسبة لا التطبيع هي ما ستوقف انتهاكات إسرائيل، الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 06 كانون الأول/ ديسمبر 2020، https://:bit.ly/3JkF2XS

4 كرني الداد، «نحن نعزز شرعية الجيش الإسرائيلي في العالم»، **صحيفة ميكور ريشون العبرية**، (بالعبرية)، 20 آب (أغسطس) 2019، https://www.makorrishon.co.il/mag-azine/164655/

5 المصدر نفسه.

6 المصدر نفسه.

7 عاموس هرئيل، «جيش الدفاع الإسرائيلي قرر إعادة إنشاء وحدة الحرب النفسية الموجهة للفلسطينيين»، (بالعبرية)، **هآرتس**، 25 كانون الثاني (يناير) 2005، https://www.haaretz.co.il/misc/2005-01-25/ty-article/0000017f-e1e5-d75c-a7ff-fded79760000

8 يوني شدمي وباراك رابيد، «الوحدة التي ستثير جنون عدونا»، (بالعبرية)، **معاريف، مجلة نهاية الأسبوع**، https://www.makorrishon.co.il/nrg/online/1/ART1/020/638.html

9 المرجع نفسه.

10 يانيف كوبوفيتز، «مدير قناة إخبارية أمنية في Telegram مستشار للجيش الإسرائيلي براتب مالي في مجال حرب الوعي»، (بالعبرية)، **هآرتس**، 17 آب (أغسطس) 2021، https://www.haaretz.co.il/news/politics/2021-08-17/ty-article-magazine/.premi-um/0000017f-e113-df7c-a5ff-e37b732a0000

11 **القناة 2 الإسرائيلية**، «السلاح السري للدعاية الإسرائيلية: ملكات جمال أميركا»، (بالعبرية)، 22 آب (أغسطس) 2014.

12 **صحيفة الوطن السعودية**، «Netflix تقتحم سوق الـ300 مليار»، 27 أيار (مايو) 2021.

https://www.alwatan.com.sa/article/1076894

13 **القناة 12 الإسرائيلية**، «من كفر قاسم إلى هوليوود» أقيم العرض الأول للموسم الثاني من مسلسل «فوضى» في لوس أنجلوس»، (بالعبرية)، 23 تشرين الثاني (نوفمبر) 2017. https://www.mako.co.il/good-evening-with-guy-pines-articles/Article-29ed58e-207aef51006.htm

14 ألحان ميلر، «نظرة مشوهة على الإعلام الفلسطيني»، **منتدى التفكير الإقليمي الاسرائيلي**، (بالعبرية)، 2 كانون الأول (ديسمبر) 2015، https://www.regthink.org/.../D7%A1%D7%9E%-D7%91%D7%98%D7%9E%

15 باراك رابيد، «معلومات رئيس الوزراء عن التحريض الفلسطيني تأتي من اليمين»، (بالعبرية)، **هآرتس**، 31 كانون الثاني (يناير) 2012، www.haaretz.co.il/news/politics/2012-01-31/ty-article/0000017f-db44-df9c-a17f-ff5cc0490000

16 الموقع الإلكتروني لـ»نظرة إلى الإعلام الفلسطيني»، https://www.palwatch.org.il/pages/-im.aspx

17 المصدر نفسه.

18 أورن فرسكو، «ليست ثمة حاجة لدراسة علم الإحصاء»، **مجلة العين السابعة**، 09 أيلول (سبتمبر) 2013، https://www.the7eye.org.il/77465

19 المصدر نفسه.

20 المصدر نفسه.

21 المصدر نفسه.

الاقتصاد السياسي للمعتقلات الإسرائيلية:
«الكانتينا كحالة دراسية »

لمى غوشة*

تبحث الدراسة في الآلية والكيفية التي تحاول إسرائيل، وتحديداً سلطة السجون الإسرائيلية بصفتها أداة من أدوات القمع في المنظومة الاستعمارية، استغلال السجون لتحقيق أرباح اقتصادية من خلال تنفيذ عقاب «الاعتقال» وما يترتب عليه من استغلال للأسرى معنوياً ومادياً، وتحويل الكانتينا (مقصف السجن) إلى أداة سيطرة مربحة لمصلحة السجون «الشاباص». تطرح الدراسة سؤالاً حول آليات وأدوات استغلال سلطات الاحتلال أدواتها القمعية لتحقيق منافع مادية، تقع تحت خانة «الاقتصاد السياسي للسجون»، من خلال دراسة موضوعة «الكانتينا»

مقدمة

يشكل الاستغلال الاقتصادي إحدى أهم الأدوات التي يعتمد عليها الاستعمار لترسيخ السيطرة على الشعوب الواقعة تحته، والقضاء على أنوية المقاومة، ولا يشذّ الاحتلال الإسرائيلي عن هذه القاعدة، إذ يشكل الاستغلال الاقتصادي إحدى أهم أدواته.

تحاول هذه الورقة قراءة الاستغلال الاقتصادي الذي تعرض ويتعرض له الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال من خلال تنفيذ فعل «الاعتقال،» والبالغ عددهم 4550، حسب بيانات هيئة شؤون الأسرى والمحررين للعام 2022، وتدرس قيام سلطات السجون والشركات الخاصة المتعاقدة معها، بممارسة الاستغلال الاقتصادي على الأسرى. وتذهب الورقة في البحث في الآثار النفسية والاجتماعية لهذا الاستغلال المباشر وغير المباشر. وقد اعتمدت هذه الورقة على معلومات بحثية ودراسات نظرية ومقابلات مكثفة مع مجموعة من الأسرى المحررين، ونادي الأسير الفلسطيني.

كما تحاول الورقة البحثية تفكيك وتحليل سياسات خصخصة السجون الصهيونية عبر دراسة محددة لما يعرف باسم «الكانتين» أو «الكانتينا» في السياق الاستعماري الصهيوني.

* باحثة في الشأن الإسرائيلي- القدس.

الكانتينا- امتياز أم أداة قمع

عام 1973، أنشأت إدارة مصلحة السجون نظام الكانتينا بناءً على المادة 20 من الأمر رقم 03\02\00 من قانون أنظمة مصلحة السجون الحالية المتعلق بالطعام، الذي ينص على إلزام مصلحة السجون بتزويد الأسرى بالطعام بشكل منتظم[1]. ويعتبر هذا القانون توفر الكانتينا وحرية الأسرى في الانتفاع منها نوعاً من الامتياز وليس حقاً كما جاء بالنص الحرفي في المادة 20 «من حق الأسرى ابتياع احتياجاتهم الغذائية من الكانتينا بشرط أن يكون سلوكهم جيداً»[2]، هذا إلى جانب حرمان الأسرى من إمكانية الحصول على أي وجبات طعام من خارج السجن بغض النظر عن المصدر[3]. وهنا يتجسد الفكر الاستعماري الإسرائيلي المُنفذ في الضفة الغربية من خلال اعتماد سياسة «العصا والجزرة».

فرغم أن الأسرى يتعاملون مع الكانتينا باعتبارها المصدر لتغطية احتياجاتهم الأساسية، وليس كمصدر للاحتياجات التكميلية، إلا أن تعامل مصلحة السجون مع الكانتينا كامتياز وليس كحق، يعني أن الأخيرة قد تسحب هذا الحق من الأسرى كشكل من أشكال العقاب الجماعي، وبالتالي، فإن الأسرى في هذه الحالة يفتقدون للغذاء والاحتياجات الصحية بشكل تام، ولا يجدون مصدراً ليزودهم بها.

كانت احتياجات الأسرى على مدار السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تُوَفّر مجاناً من قبل سلطات الاحتلال، في نطاق ما يعرف بالعبرية باسم «هسبكاة»، أي تموين السجون، على مستوى الكم والنوع، إذ اعتادت إدارة السجون على تزويد الأسرى بسلة تموين تضم وجبات الطعام، والاحتياجات الأساسية للأسرى، كمواد التنظيف، ومواد صحية شخصية، وشاي وقهوة وبعض الملابس الشتوية والصيفية. إلى جانب تولي اللجنة الدولية للصليب الأحمر مسؤولية تزويد الأسرى بالاحتياجات الأخرى، كالبسكويت، والشاي، والسجائر، والقهوة، بالإضافة إلى السماح بالحصول على الملابس والطعام ومواد التنظيف من خلال الأهالي خلال الزيارات[4].

وفي عام 1973، أنشأت إدارة مصلحة السجون الكانتينا لبيع الأسرى بعض المواد الغذائية ومواد التنظيف. وعليه، تقلصت كمية سلة التموين شيئاً فشيئاً، وباتت تحتوي فقط على الحد الأدنى من مواد التنظيف والاحتياجات الصحية الشخصية. وشهد الأسرى تدهوراً وتراجعاً ممنهجاً في نوعية وكمية وجبات

الطعام المقدمة للأسرى على مستوى القيمة الغذائية جراء قيام مصلحة السجون بتشغيل بعض السجناء الجنائيين الإسرائيليين في مطابخ السجون، حيث اعتاد الأسرى الجنائيون الإسرائيليون التبول والبصق في الطعام المعدّ للأسرى الفلسطينيين، ما يجعله غير صالح للاستخدام الآدمي، كما اعتادوا سكب الحساء المعد للأسرى في (جردل) كان يستخدم أصلاً للماء الذي يتم به غسل وتنظيف الأرض[5].

وتزامناً مع ذلك، توقف الصليب الأحمر عن توفير المواد والاحتياجات للأسرى وتنصل من مسؤوليته تجاه قضية الأسرى بشكل كامل، ما أفسح المجال أمام سلطات الاحتلال لتطوير نظام استغلال للأسرى يبقيهم معتمدين كلياً على إدارة مصلحة السجون، وتحديداً الكانتينا، لتلبية احتياجاتهم الأساسية. فمع بداية التسعينيات، وتحديداً عام 1994، شهدت بنية اقتصاد سجون الاحتلال تحولاً مع توقيع اتفاقيات أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية.

وحتى العام 1998، أدير ملف الأسرى عبر برنامج خاص لرعاية وتأهيل الأسرى المحررين برعاية وزارة الشؤون الاجتماعية. وفي آب/ أغسطس 1998، أُنشئت وزارة شؤون الأسرى والمحررين، حيث قامت بالإشراف على برنامج رعاية وتأهيل الأسرى المحررين. وتعتبر وزارة شؤون الأسرى والمحررين، التي تحولت لاحقاً إلى هيئة شؤون الأسرى، اللاعب الأساسي في تحمل الأعباء الاقتصادية الناجمة عن سياسة الاعتقال بحق الفلسطينيين والفلسطينيات.

وبشكل متصاعد، أصبحت إسرائيل تضغط على السلطة الفلسطينية بموضوع الأسرى، فمنذ إنشاء وزارة شؤون الأسرى، ومبادرة مجموعة من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية لتوفير التمويل لصالح الأسرى عبر الكانتينا، أصبح من السهل تحويل الأموال من المصارف الفلسطينية إلى حساب كانتينا السجون، وبالتوازي، ارتفعت أسعار المنتجات المسوقة في الكانتين بشكل حاد ولافت، وقد ترافق ذلك مع منع الأهل من تزويد الأسير بالاحتياجات أثناء الزيارة[6].

تاريخ الخصخصة في نظام سجون الاحتلال

بادرت حكومة الاحتلال إلى خصخصة معظم الشركات الحكومية والشركات التابعة لها، ومن ضمنها الشركة الحكومية التي كانت مخولة بتوريد البضائع لكانتينا السجون، فما بين العامين 1973 و1994، كانت ملكية الكانتينا تعود لشركة (شيكيم)، وهي شركة حكومية أسسها بن غوريون في عام 1948، حيث إن اسم الشركة مشتق من الحروف الأولى لأربع كلمات عبرية تعني:

خدمات الطعام للمدافعين عن الشعب.

وفي الخمسينيات من القرن المنصرم، مُنحت شركة شيكيم عقداً احتكارياً من قبل (وزارة الدفاع- وزارة الأمن التابعة لحكومة الاحتلال) يسمح لها بتشغيل الكانتينا في معسكرات الجيش ومراكز الشرطة والسجون إلى جانب عدد من المحلات التجارية للمواد الاستهلاكية وآلات إعداد الطعام داخل معسكرات الجيش في الجبهة أثناء حربي عامين 1956 و1967، إلى جانب تشغيل الكانتينا في مواقع أخرى تابعة للجيش، وخلال تلك الفترة، كانت عائدات الشركة تصب في مصلحة خزينة وزارة الأمن.

وبعد العام 2000، تم نقل صلاحية الإشراف على السجون ومراكز التوقيف التابعة للاحتلال، التي زُجّ بالأسرى الفلسطينيين فيها، من الجيش إلى مصلحة السجون. أمّا في عام 2005، ومع اكتمال عملية النقل، تولت شركة (داداش للتوزيع) تشغيل الكانتينا في سجون الاحتلال. وقد باتت مصلحة السجون تستفيد بشكل كبير من شركة (داداش)، إذ تقدر قيمة ما يصب في خزينة مصلحة السجون من أرباح سنوية بما يقارب 33.82 مليون دولار، كنتيجة للعقد المبرم مع الشركة، وذلك حسب إحصائيات وزارة المالية الإسرائيلية للأعوام 2009، 2011،2010. هذا بالإضافة إلى الأرباح التي تجنيها الشركة نفسها من عملها، والتي لم يتم الإفصاح عنها من قبل أي جهة[7].

وبتاريخ 29/1/2008، تم الاتفاق على توقيع «اتفاقية شراء كانتينا للسجناء الأمنيين» (مرفق صورة عن الاتفاقية في الأسفل) بين الجانب الإسرائيلي المتمثل بمصلحة السجون الإسرائيلية والعديد من الخبراء بمجالات مختلفة منها (الاستخبارات، المالية، الأمن، القضاء)، والجانب الفلسطيني المتمثل بالسلطة الفلسطينية، وتحديداً وزير الأسرى لعام 2008 أشرف العجرمي، وأخصائيين قانونيين وماليين[8].

وقد اتفق الجانبان على عدة بنود، من بينها إبلاغ مصلحة سجون الاحتلال ووزارة الأسرى والمحررين بعدد السجناء الأمنيين والجنائيين شهرياً، وقيام السلطة بتحويل 250 شيقلاً سلفاً شهرياً لكل سجين من الضفة وقطاع غزة، وقد ارتفعت لاحقاً إلى 400 شيقل شهرياً، هذا إلى جانب اشتراط توفير المشتريات الخاصة بالأسرى عن طريق شركة (د.د.ش مفتسيه هدروم- شركة موزعي الجنوب)، المعتمدة من قبل مصلحة السجون لتوريد الكانتينا للسجون، وأن تتلقى السلطة فاتورة ضريبية لتتمكن من الحصول على الخصم الضريبي[9].

يتضح من بنود الاتفاقية أن لها تأثيرات سلبية واضحة على المستوى النفسي والمالي للأسرى الفلسطينيين. فقد تعمّد الاحتلال استخدام مصطلح «السجناء» بدلاً من مصطلح الأسرى في الاتفاقية، في محاولة منه لمساواة المقاومين والمناضلين بأصحاب الجرائم من حيث الحقوق المالية، ما انعكس سلباً على شعور الأسرى تجاه أنفسهم على المستوى النفسي. ومن ناحية أخرى، فإن البند الخاص بقيام السلطة بالدفع المسبق لمصلحة السجون الإسرائيلية يعطي الأخيرة الحق بالتلاعب في حقوق الأسرى المالية عبر استخدامها كورقة ضغط عليهم من خلال الحرمان والمنع لمستحقاتهم وعدم توفر المشتريات، كما أنه يجعل مصلحة السجون لا توفر أي احتياجات إلا إذا قامت السلطة فقط بالتمويل، وفي حالة عدم توفر الأموال، يبقى الأسرى في حرمان من الحقوق الإنسانية التي من اللازم أن تقوم بها الدولة الآسرة حسب الاتفاقيات الدولية[10].

هذا بالإضافة إلى أن البند الخاص بتعاقد شركة إسرائيلية خاصة لإدخال احتياجات الأسرى، يدل على حرص مصلحة السجون على ترويج البضائع الإسرائيلية، وتحديداً بضائع المستوطنات، التي ستكون مرتفعة السعر مقابل البضائع الفلسطينية، وهذا يدعم خصخصة السجون الإسرائيلية وجعلها مجالاً للاستثمار الصهيوني بدل تحميلهم المسؤولية والعبء لهؤلاء الأسرى بتوفير احتياجاتهم الأساسية والضرورية والصحية من قبلها وعلى حسابها الخاص ما دامت هي الدولة المعتدية.

كما أن تحديد السقف الأعلى لقيمة الكانتينا في حالة الزيادة بقيمة(1300 ش) لكل أسير، يشجع الجانب الإسرائيلي على زيادة عدد الأسرى وزيادة في رفع الأسعار للمواد.

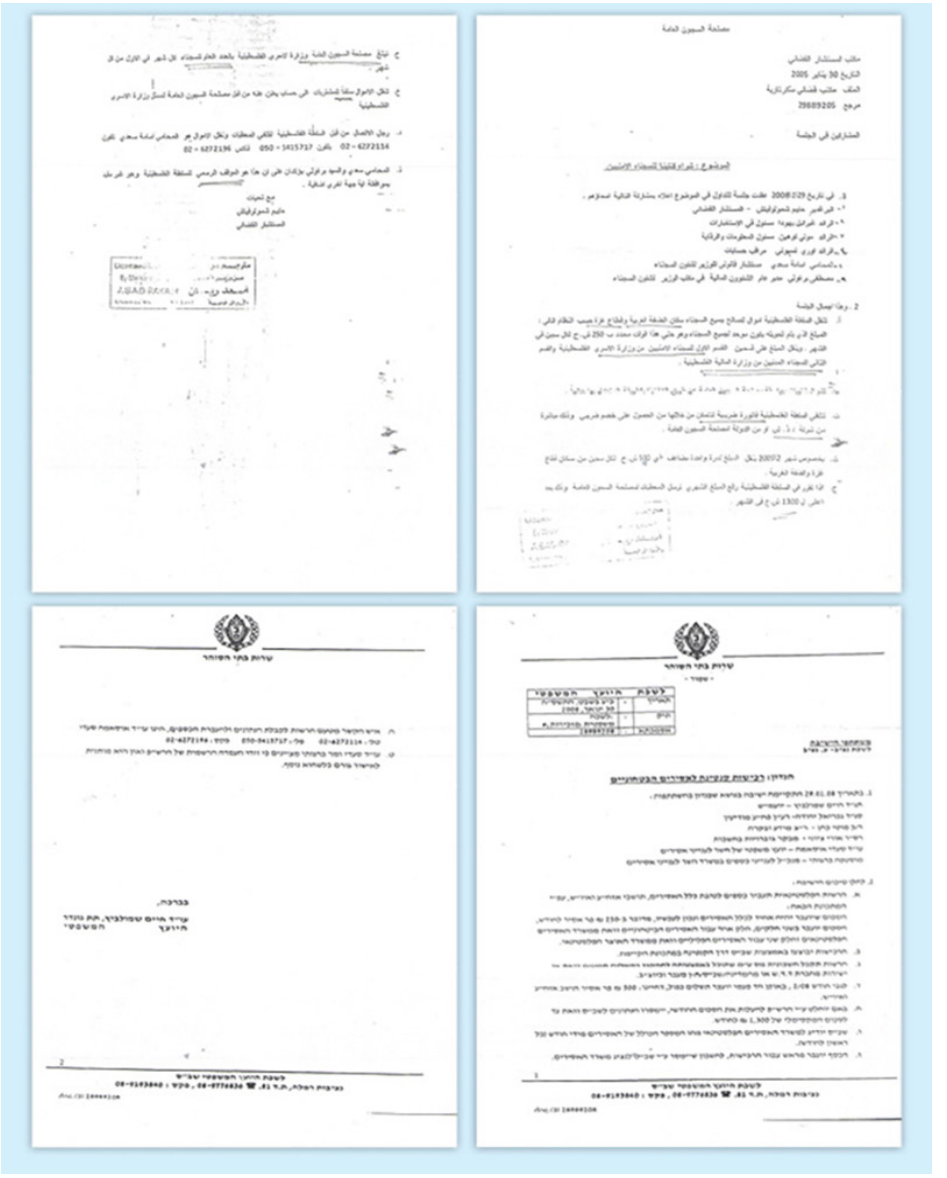

(صورة عن الاتفاقية الخاصة بشراء الكانتين للسجناء الأمنيين، مأخوذة عن تقرير خاص بصحيفة الغد العربي).

الكانتينا كأداة عقاب في السجون الإسرائيلية

تستخدم السجون أدوات المراقبة بهدف كبح وتقويم الجماهير، وهم في هذه الحالة «الأسرى»، وذلك لحماية الثروات المستثمرة داخلها ومن خلالها، يتوازى ذلك مع دفع الأفراد واستثمارهم من أجل رفع إنتاجيتهم بشكل أكبر. بهذه الطريقة، يتطور نوع جديد من ممارسة السلطة، أي ممارسة القوة التأديبية، التي من خلالها يتم تأطير الأفراد وتوزيعهم في أماكن محددة وفقاً للمستوى، والسيطرة على نشاطهم من خلال جداول زمنية محددة، وفقاً لحركات مفصلة، والمراقبة المستمرة والتسلسل الهرمي داخل مؤسسة السجون، مع وجود آليات للجزاء والعقاب التي تتألف من العقوبات التصحيحية بشكل أساسي.

وبناءً على ذلك، تتكثف وظيفة المجتمع التأديبي في هذه الحالة بالتدريب والترويض لأجسام منصاعة، أصبحت شبيهة بالروبوتات أو الدمى التي يتم تحريكها عن بعد، والخالية من الإرادة والحرية وروح المبادرة غير المقيدة. ويمكننا تفسير ذلك عبر رؤيتنا للكانتينا كأداة ترويض وضبط تستخدمها سلطات السجون لتسهيل التحكم بالأسرى والأسيرات داخل السجون.

وفي هذا السياق، تقول الأسيرة المحررة سلام أبو شرار المعتقلة لمدة 10 أشهر (2016-2017) في سجن الدامون: «في الكثير من المواقف، تتعامل إدارة السجون مع الكانتينا كأداة عقاب، فعندما يأخذ الأسير مخالفة لسبب ما، يأخذ عقاباً على شكل خصم من الكانتينا أو منع من الكانتينا، فيصبح الأسير/ة موجوداً في وضع المعاقب وتصبح الكرة في ملعب مجتمع الأسرى الداخلي، أي هل هذا المجتمع سيستطيع احتواء هذا الأسير مالياً أم لا، والاحتمالان قائمان. والفكرة أن إدارة السجن تريد إشعار هذا الأسير/ة أنه عبء على القسم لأنه منع من الكانتينا»[11].

وعن التعامل مع الكانتينا كأداة رأسمالية، يقول الأسير المحرر بلال عودة، المعتقل لمدة 18 عاماً داخل سجون الاحتلال (2001-2019): «إن الكانتينا إنجاز وطني دفع ثمنه تضحيات، ولا يعني وجود الكانتينا انتهاء الحياة العامة والمشتركة، إن زوال الحياة المشتركة بما يخص الكانتينا مرتبط بتحول ثقافي على مدار سنوات التسعينيات نتيجة لأحداث سياسية عكست نفسها على الواقع الثقافي التربوي للأسرى بكافة الفصائل، فكانت الكانتينا الأداة الرأسمالية لإبراز وممارسة هذا التحول أو التدهور إن صح التعبير. وبالتالي، من المهم باعتقادي النظر إلى جوهر الأمر، كما هو بكل منظومة استعمارية رأسمالية، فالتحول والصهر

يستهدف الثقافة والتربية والقيم، وتنعكس بسلوك رأسمالي من قبل الواقع تحت سيطرة المستعمر دون دراية ببعض الأحيان ودون أي خيار آخر»[12].

تحاول إدارة السجون أن تظهر وكأنها لا تتدخل بكل الأمور المادية المتعلقة بالكانتينا، لكنها، بشكلٍ مدروس وممنهج حوّلت الأسرى إلى سلطة رقابية داخلية يمارسون الرقابة بعضهم تجاه بعض، ويضبطون تصرفات وسلوكيات بعضهم بعضاً كما قال الأسير المحرر مجد برير الذي قضى عشرين عاماً داخل السجون: «لا شك أن إدارة السجون تستغل الكانتينا على الوجهين، على الوجه الأول من خلال الوفرة التي تحققها الكانتينا داخل أقسام الأسرى وخصوصاً بعد إضراب 2004، إذ إننا لاحظنا تأثير هذه الكانتينا ووفرتها على عدم وحدة الحركة الأسيرة، إذ إن واحداً من الشروط التي منعت وحدة الحركة الأسيرة ومنع خوض المواجهة دائماً مع ادارة السجون كرجل واحد كانت الكانتينا، لأن قادة الأسرى يدركون تماماً أن الكانتينا سوف يتم حجب جزء كبير من المواد التي تحتويها... على هذا الأساس كان الأسرى ينظرون إلى المسألة بالربح والخسارة المؤقتة، وبالتالي كانوا يرفضون القبول بالمشاركة بعمل أي خطوات ضد إدارة مصلحة السجون، وهذا كانت تدركه الإدارة، وغالباً ما كانت ترفض سياسات الوزير بتقليص وفرة الكانتينا، لأنها تتعامل بشكل مباشر وملموس مع الأسرى، وتدرك أن الكانتينا تشكل قانون العصا والجزرة»[13].

وفي ذات السياق، يقول فوكو إن السلطة الأمنية لن تتعامل مع الأفراد، وبحالتنا (الأسرى)، بصفتهم أفراداً أحراراً حرية مطلقة، إذ لو كانوا كذلك، فلن تستطيع حكمهم من الأصل، بل سوف تتعامل معهم باعتبارهم كائنات طبيعية لديها دوافع طبيعية، وسوف تكون هذه الدوافع الطبيعية هي مدخلها إليهم. وأقوى دافع طبيعي لدى الأفراد هو «الرغبة»، فهي الشيء الوحيد الذي لا يمكن إلغاؤه من الطبيعة البشرية أو حتى تجاوزه أو تعديله. و«الرغبة» هي التي تمكن السلطة الأمنية من ممارسة عملها عن طريق السماح للأفراد بأن يسلكوا وفقها. وتتمثل هذه «الرغبة» في السعي نحو المصلحة الشخصية.

ومعنى هذا أن السلطة الأمنية بدلاً من أن تضع القيود والحدود على الأفراد، تسمح لهم بأن يسعوا لمصالحهم الشخصية، وسعيهم هذا هو ما ستستخدمه السلطة الأمنية في إدارة السكان، فهي لن تتعامل مع أفراد لا يمكن التنبؤ بأفعالهم، بل مع أفراد تعرف مسبقاً توجهاتهم، فهي كلها نحو المصلحة الشخصية، وما يبرر لها ذلك أن المصالح الخاصة سوف تتوجه تلقائياً نحو التوازن. وفي هذا السياق السلطوي الجديد، يظهر مبدأ جديد للتعامل

مع الأفراد، وهو «المبدأ النفعي». ولذلك، فالنفعية ليست مجرد فلسفة متفقة مع الطبيعة البشرية باعتبارها راغبة دائماً وتسعى نحو المنفعة -كما نظر إليها النفعيون أنفسهم- بل هي أولاً وقبل كل شيء تعبير عن تعامل جديد مع السكان وفق تقنيات السلطة الأمنية. كانت السلطة الانضباطية تضع القيود والحدود وتقول «لا» كثيراً، أما السلطة الأمنية، فهي تقول «نعم» دائماً. والمهم في الأمر هو: على ماذا تقول نعم؟ تقول نعم للرغبة والمصلحة الشخصية، لأنهما جزء أصيل من ضرورات الممارسة الأمنية الجديدة للسلطة[14].

وعن استغلال سلطات إدارة السجون لموضوعة الرغبة لدى الأسير/ة لخدمة المصالح الاقتصادية لديها ولتعزيز سلطتها على الأسرى، تصف الأسيرة المحررة سلام أبو شرار تجربتها مع الكانتينا: «الكانتينا تركت في ذهني ووعيي انطباعين متناقضين، واحد في قمة الإنسانية والآخر قمة الشعور بالحيوانية، الأول وهو انطباع فضول الطفل الذي يرغب في شراء شيء جديد، والثاني انطباع الإنسان الذي يشعر أن هذه المنظومة تعامله معاملة «الحيوان». فمن خلال تجربتي، لم أستطع أن أصل إلى تفسير: ماذا يعني وما قيمة أن تحضر لي أنواعاً جديدة من الشوكولاتة تزيد لدي الرغبة في شرائها وأنا مقيدة هنا لأشهر وغيري لسنوات؟ وبالنسبة لي، كثرة الأكل داخل السجن مع الروتين والحصار مع التحكم في كل ما تملكه، جعلني أشعر أن المعاملة تجاهنا تكون كالحيوانات، ومتأسفة لهذا التعبير، لكن هذا ما شعرت به»[15].

وانطلاقاً من مقولة فوكو «لا وجود لسلطة بدون مقاومة أو صراع»، فلأنها، أي السلطة، علاقة، فإن أطراف هذه العلاقة يتبادلون الشد والجذب والإلزام والمقاومة ومقاومة المقاومة؛ فلا يمكن أن توجد سلطة في حالة الإذعان الكامل والطاعة العمياء، لأنها في هذه الحالة لن تكون سلطة، بل هيمنة كاملة. العلاقة السلطوية إذاً علاقة صراعية، وفي ذلك يقول فوكو: «إن نموذج السلطة هو الصراع المستمر لا العقد الذي يتم بموجبه التخلي عن الممتلكات أو الاستيلاء عليها. فالسلطة تمارس أكثر مما تمتلك، وهي ليست امتيازاً بالإمكان الإمساك به، بل هي استعدادات.. ومناورات.. وتكتيكات[16].

يمكن هنا الحديث عن مقاومة الأسرى العنيدة والمستمرة للإجراءات العقابية التي تُفرض عليهم من قبل سلطات الاحتلال داخل السجون، فبالرغم من إدراك الأسرى استحالة العيش بدون الكانتينا داخل السجون، إلا أنهم كانوا في بعض الأحيان يستخدمون الكانتينا كأداة ضغط على إدارة السجون، فقد قال الأسير المحرر عماد الدين صفطاوي من غزة، المعتقل لمدة 20 عاماً، خلال مقابلة

بحثية معه عن محاولات الأسرى المتعددة لاستخدام الكانتينا كأداة ضغط على إدارة السجون: «حاولنا استخدام الكانتينا كوسيلة لمواجهة الإدارة، لكن استخدامها كان غير فعال، لأننا في الغالب كنا نتراجع في اللحظة الأخيرة، كنا نهدد بالامتناع وبالمقاطعة، لكننا كنا كمن يطلق الرصاص على قدمه، وذلك لما تسببه من ضرر كبير على حياتنا ونمط معيشتنا»[17].

الوفرة المادية كأداة تعذيب

تبين من خلال ما سبق أنّ القمع الحداثوي مقنّع ومخفي، ويُقدَّم على أنه استجابة لحقوق الإنسان، إذ إنه قمع لا صورة له، ولا يمكن تحديده بمشهد، بل هو مجموعة من مئات الإجراءات الصغيرة والمنفردة، وآلاف التفاصيل التي لا يمكن أن تدل منفردة على أنها أدوات للتعذيب إلا إذا أدركنا الإطار الكلي والمنطق العام الذي يقف وراء هذه المنظومة.

لا يشبه القمع في السجون الإسرائيلية حالات القمع التي تصفها أدبيات السجون في العالم، إذ إنه لا يوجد حرمان فعلي من الطعام أو الدواء، ولا يوجد من هم محرومون من الشمس ومدفونون تحت الأرض. لا يكبل الأسرى بكتل حديدية طوال النهار. فلم يعد الجسد الأسير في عصر ما بعد الحداثة هو المستهدف المباشر، وإنما المُستهدف هو الروح والعقل.

وتأكيداً على ذلك، يقول الأسير المحرر معتصم سمارة المعتقل لمدة عشرين عاماً ونصف العام متفرقة (1994-2021) عن الانطباع الذي تركته الكانتينا في ذهنه خلال فترة اعتقاله: «الكانتينا تركت عندي انطباعاً عكسياً بعكس ما يبدو من ظاهر الاسم، أنها مكان من خلاله يستطيع الأسير أن يتبضع ويشتري، لأن الكانتينا كانت عنواناً للحرمان، فإدارة السجن أبدعت في استخدام الكانتينا بصفتها حقاً أساسياً من حقوق الأسرى، عدا عن أنه حق قانوني تكفله كل الشرائع الدولية، وهو أيضاً حق مكتسب بفعل إنجازات الأسرى ونضالاتهم ورضخت له مصلحة السجون باتفاقيات موقعة لأنها طالما نكثت وغدرت في هذا الموضوع، وكانت تستخدم الكانتينا في أبسط الأحداث كأداة للعقاب بمجرد إغلاق غرفة الكانتينا، وهي عبارة عن غرفة لها قفل وباب والقفل موجود مع مصلحة السجون، وباللحظة التي يريدونها، يقومون بإغلاق الكانتينا لمدة يومين أو ثلاثة لأتفه الأسباب»[18].

وهنا، يمكن القول إن سلطات الاحتلال سعت إلى فردنة الأسرى وخصخصة نضالهم الاجتماعي، معتمدةً على آليات المعاقبة والسيطرة بحقهم، وذلك

في إطار تطبيق خطة صهر الوعي الخاص بهم كما جاء في كتاب الأسير وليد دقة «صهر الوعي أو في إعادة تعريف التعذيب»، إذ تنتهج سلطات إدارة السجون إجراءات معينة تهدف من خلالها إلى تحويل الأسير الفلسطيني من ذات فاعلة لها شخصيتها وقناعاتها، إلى موضوع سلبي ومتلقٍّ يعتمد بالأساس على حاجات مادية يتلقاها وفقاً لإرادة السجان، وتتحول بالتدريج إلى جوهر حياته واهتمامه اليومي، خصوصاً عندما يغيب أيّ انشغال أو اهتمام آخر في واقع مغلق كالسجن[19].

بالإضافة إلى ذلك، تقوم إدارة السجون بمنح الأسرى تسهيلات بل وتخلق الضرورات لاقتنائهم المواد الغذائية على نطاق أوسع بكثير مما يُمنح للسجين الإسرائيلي الذي في الغالب توفر له شروط حياة تفوق شروط حياة السجين الفلسطيني. وكأن لسان حال إدارة السجون يقول للأسرى الفلسطينيين كلوا واشربوا وانشغلوا بمثل هذا الاحتياجات، المهم ألا يتحول الأسير إلى ذات يُدرك واقعه ونفسه ويفكر بمصيره أو مصير رفاقه.

يمكننا هنا الحديث عن تجربة الأسير وليد دقة في السجون، إذ إنها تُعتبر مثالاً فاضحاً لسياسات الاحتلال الانتقامية تجاه الأسرى، إذ إن إدارة معتقل «مجدو» قامت بمعاقبة الأسير دقة وزجه داخل الزنازين، لتهريبه نطفة لزوجته بالخارج، التي أنجبت طفلة، سمتها «ميلاد»، وجرى نقل الأسير إلى عزل «جلبوع» يوم 18 شباط/ فبراير 2020.

ظروف العزل للأسير دقة كانت صعبة جداً، إذ جرت مصادرة جميع كتبه وأوراقه قبل عزله، كما حرمته إدارة المعتقل من «الكانتينا» ومن إدخال «بلاطة للطهي». مع العلم أن الأسير دقة المعتقل منذ العام 1986، والمحكوم بالسجن المؤبد لـ37 عاماً، يعاني منذ سنوات من أوضاع صحية سيئة جداً، فهو يشتكي من زيادة في إنتاج كريات الدم الحمراء والمعروف باسم «بوليتسيتيميا»، وهو بحاجة لمتابعة طبية حثيثة لحالته الصحية، وإلى تلقي دوائه بشكل منتظم وشرب مياه معدنية، وبسبب حرمانه من الكانتينا، يضطر الأسير للشرب من مياه الصنبور غير المناسبة لحالته الصحية.

وفي ذات السياق، يقول الأسير المحرر بلال عودة (معتقل 18 عاماً): «إن القهر والحرمان بكافة أشكاله الذي يمارس بحق الأسرى، يجعل منهم بشكل أو آخر يعبرون عن هذا الحرمان والنقص، وتحديداً النقص بالسيطرة والتحكم من خلال الشراء من الكانتينا الكثير من الأشياء التي لم ولن يشتريها لو كان

خارج الأسر. وأعتقد أن المستعمر السجان مدرك جداً لهذه النقطة، ويستغلها أفضل استغلال»[20].

وعن خصوصية الأسرى الفلسطينيين، يعتقد الأسير وليد دقة أن الأسرى الفلسطينيين هم الأسرى الوحيدون في تاريخ حركات التحرر الذين يتلقون مخصصات شهرية تغطي مصاريفهم داخل السجن بانتظام ودون انقطاع تقريباً، إلى جانب تلقيهم معاشات شهرية كأي موظف في السلطة الفلسطينية.

يطرح دقة تساؤلات في غاية الأهمية وتقع في صلب مضمون هذه الورقة البحثية وهي: ما دور الأموال التي يتلقاها الأسرى (الأموال الخاصة بالكانتينا والمعاش الشهري، التي تصل إلى ما يقارب العشرة ملايين دولار شهرياً) وما الهدف الحقيقي من تقديمها، وما هي تأثيراتها وتداعياتها على الأسرى ودورهم النضالي؟

وحسب دقة، فإن «الخلل ليس في أن يصرف لأسر وعوائل الأسرى أموال، وأن تؤمن لهم حياة كريمة، لكن عندما يصرف نصف هذا المبلغ على الأسرى مباشرة داخل السجون، فإننا بذلك نموّل احتجازهم، بل ونجعل هذا الاحتجاز مربحاً لإسرائيل، فشركاتها هي التي توفّر المواد الغذائية ومواد التنظيف للأسرى في إطار اتفاقية وقعت مع وزارة شؤون الأسرى الفلسطينية. لا توجد هناك مادة يستهلكها الأسرى إلا ويشترونها على حسابهم، فإدارة السجون توفر كميات رمزية من هذه المواد، بينما أصبح احتجاز الأسير الفلسطيني في السجون الإسرائيلية على حساب السلطة الفلسطينية، التي تتلقى لهذا الغرض ميزانيات خاصة من الاتحاد الأوروبي والدول المانحة».

وفي هذا الصدد، ينتقد الأسير المحرر ومدير نادي الأسير قدورة فارس الاتفاقية التي وقعت بين السلطة الفلسطينية ومصلحة السجون الإسرائيلية عام 2008 والمعروفة باسم «اتفاقية الشراء من الكانتين للسجناء الأمنيين»: «أنا اعتبرت هذه الاتفاقية اتفاقية إذعان ورضوخ من قبل من وقع الاتفاقية، لأن شروطها مجحفة بحق الأسرى، فهي تعطي احتكاراً لشركة واحدة بدل الشيكيم (مصلحة المشتريات الحكومية) التي كانت مضبوطة نوعاً ما مقارنةً بشركة خاصة، فالسؤال المطروح هنا: لماذا سلمت إدارة السجون هذه الشركة الخاصة؟ ومن يقف على رأس الشركة الخاصة؟ وما الاتفاق بين شركة داداش وإدارة السجون؟... وهنا برأيي مداخل الفساد كثيرة، سواء لضباط إدارة السجون أو للشركة نفسها، فالأسعار مضاعفة بفارق فلكي، وفي إسرائيل توجد منظومة

رقابة عالية جداً، فلماذا لا تخضع هذه العملية للرقابة؟»[21].

وفي إطار الإجابة عن تساؤلات قدورة فارس، اتضح للباحثة أثناء إجراء المقابلات البحثية إدراك الأسرى لقيام سلطات السجون برفع الأسعار المنتجات المبيعة داخل الكانتينا بشكل واضح للعيان، بما يتضمن الاحتياجات الأساسية لحياة الإنسان مثل الماء، كما توضح الأسيرة المحررة سلام أبو شرار: «لم يكن مسموحاً لنا شراء الماء من الكانتينا العامة، وإنما من الكانتينا الخاصة بنا من حسابنا الخاص، أنا أشرب بمعدل 4 لتر ماء باليوم، والأسعار كانت ما فوق السياحية، وأنا مضطرة إلى شراء ماء من دولة إسرائيل كل أسبوعين مرة، لأن الكانتينا ليست متاحة في كل وقت، الكانتينا الخاصة متاحة مرتين في الشهر، كل أسبوعين مرة، والكانتينا العامة متاحة مرة واحدة فقط في الشهر، هذا يعني أنني مضطرة لشراء 56 لتر ماء بما يقارب 150 شيقلاً... وهذا يعني أنني مضطرة للتفكير في كمية وسعر الاحتياج الأساسي، وهذا أعتبره نوعاً من الابتزاز للإنسان في احتياجه وطريقة شرائه»[22].

ولمزيد من التوضيح، اختارت الباحثة أبرز المنتجات الغذائية ومواد التنظيف التي تباع في كانتينا سجون الاحتلال من أجل مقارنة أسعارها، كما وفرتها مصلحة السجون، مع الأسعار في السوق المحلية الفلسطينية، وذلك بالاعتماد على دراسة بحثية كمية قامت بها مؤسسة الضمير عام 2011.

الصنف	السعر في السوق الفلسطينية بالدولار	السعر في كانتين السجن بالدولار	الفرق
العدس (1 كغم)	1.57	3.84	% 145.56
أرز (1 كغم)	1.94	2.44	% 26.12
عبوة أكياس شاي	3.32	5.31	% 60.16
علبة ذرة	0.98	1.42	% 44.79
صابون غسل اليدين	0.68	4.44	% 548.91
شفرات الحلاقة (5 شفرات)	1.09	9.74	% 794.09
معجون الحلاقة	1.27	3.54	% 179.32
شامبو للشعر(حجم كبير)	3.90	5.33	% 36.67
فرشاة أسنان	2.60	3.90	% 50.00

[23]بناءً على ما سبق، ونظراً للظروف المفروضة على الأسرى، وأهمها الارتفاع الحاد في أسعار الكانتينا، فإن الخشية من فقدان الوفرة في ظل الحرمان من الحياة والحرية حولتها، أي الوفرة، إلى جهاز داعم للسلطة وصانع لها تلقائياً، بمعزل عن شخوص ممارسيها من شرطة السجون، حيث حوّلت الأسرى أنفسهم لحاملي السلطة التي يمارسونها على أنفسهم لئلا يفقدوا وفرتهم المادية، بل ومع مرور الوقت، يتحول إلى عجز مكتسب لدى الأسرى حتى في ظل غياب التهديد الفعلي بمصادرة مكتسباتهم المادية[24].

فقد اكتفت إدارة السجون بإضعاف البنى التنظيمية للأسرى وأفرغتها من محتواها عبر استخدامها الوفرة وشروط الحياة المعقولة التي حولتها لأداة ذاتية الضبط الداخلي لهم. فهي وإن أتاحت شكلاً معيناً من الحياة المنظمة، إلا أن هذا «الكرم» الإسرائيلي يبدو شركاً، حيث هي شعرة التي تفصل بين الحياة المنظمة والانضباط، وبين الخنوع والامتثال. وهذا الشرك شأنه شأن أي «ضوء» -وفرة أخرى تقدمها ما دام توفيرها يوفر لها ا «إخفاء» أكثر من أي «ظل»- حرمان، خصوصاً أن الإخفاء في الظل سيكون من السهل التحريض عليه والعمل ضده أمام لجان حقوق الإنسان والرأي العام[25].

وفي إطار البحث عن مخرج من هذه الإشكالية المركبة التي يعاني منها الأسرى، يقترح مدير نادي الأسير قدورة فارس الرجوع إلى تفعيل مبدأ العمل الاشتراكي داخل السجون وإعادة الصندوق المالي العام، بدلاً من الرأسمالية المفرطة التي فاقمت من المشاكل الاقتصادية والنفسية للأسرى: «في السابق، كان التنظيم أو الهيئة الاعتقالية هي من توفر المساعدات للأسرى الموجودين في ضائقة مالية، إذ إن وجود الصندوق المالي العام ساعد في ضمان العيش المشترك داخل السجون»[26]، وهذا يحتاج إلى قرار جمعي يتخذه الأسرى من كافة الفصائل السياسية داخل السجون».

ويضيف: «أمّا اليوم، فالوضع مختلف ويمكن توصيفه «بنظام السوق»، فهناك الأسير الفقير الذي لا يتحكم بأمواله الخاصة نظراً لوجود عائلة لديه تعيش على هذه الأموال، وهناك الأسير المقتدر الذي يتحكم بأمواله ويبقى لديه فائض، هذا إلى جانب وجود تنظيمات أغنى من تنظيمات أخرى، وهنا تحديداً تظهر قضية الفروق الطبقية بين الأسرى، التي تؤثر بشكل محوري على حالتهم النفسية وقدرتهم على المواجهة، والحل بالعودة إلى الصندوق العام والتوزيع بشكل متساوٍ»[27].

الخاتمة

يتضح من خلال المعطيات التي طرحتها هذه الورقة البحثية أن سلطات الاحتلال نجحت في تحويل قضية الأسرى إلى قضية مادية بحتة، وذلك في إطار محاولاتها المستمرة إفراغ القضية الفلسطينية من محتواها السياسي، تحديداً في مرحلة ما بعد أوسلو، لتحويلها من قضية سياسية إلى قضية اقتصادية قابلة للحل.

وفي هذا السياق، وحده «الوعي» هو المفتاح المتوفر بيد الأسرى الفلسطينيين للخروج من الأزمة. الوعي أولاً بالآليات والأدوات التي يستخدمها الاحتلال لابتزاز الأسرى على المستوى المادي والمعنوي، وللتحكم والسيطرة على أجسادهم وعقولهم، وعلى رأسها «الكانتينا»، وثانياً بضرورة العودة إلى مربع الوحدة الوطنية والاعتماد على الصندوق المالي الجامع لأموال الأسرى داخل السجون، وثالثاً الوعي بأساليب الاحتلال المتبعة لضرب نفسيات الأسرى وتحطيمها عبر استخدام «العقاب» و«السلطة التأديبية» كأدوات عنف وسيطرة ناعمة وغير مباشرة، وذلك لإخضاعهم والقضاء على أي عمل أو حراك يشكله الأسرى ضد الإدارة.

أتحدث عن الوعي، لأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي راهنت عبر التاريخ على نجاحها بصهر الوعي الخاص بالفلسطيني، ومن خلاله استطاعت أن تحقق الكثير من الإنجازات والانتصارات، وعليه، فإن الخطوة الأولى والأهم في أي حراك جمعي مقاوم سيتبناه الفلسطينيون هو امتلاك الوعي الكامل تجاه قضيتهم بشكل أساسي، والوعي بقدرات وخفايا عدوهم.

الهوامش

1 حسب "الإجراءات الأساسية في التعامل مع الأسرى الأمنيين، الملاحظة 211 ،مادة رقم 02 (ج) و(ح)". كما اقتبس في الاستغلال الاقتصادي للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، (رام الله: مؤسسة الضمير لرعاية الأسرى وحقوق الإنسان، 2017. للمزيد أنظر "مراكز بيع للأسرى" (بالعبرية): ZPqQMb3/yl.tib//:sptth

2 المصدر نفسه.

3 المصدر نفسه.

4 المصدر نفسه.

5 المصدر نفسه.

6 المصدر نفسه.

7 المصدر نفسه.

8 آمال أبو خديجة، «تقرير حول اتفاقية شراء كنتينا للسجناء الأمنيين»، **وفا**، 2022. http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4834&fbclid=IwAR3ACpOYYtp2EsTKTg2_AiOcvKU

9 هيثم الشريف، «ابتزاز الأسرى، مصلحة السجون الإسرائيلية تنهب أموال المعتقلين»، **العربي**، 2017، على الرابط التالي : investigations/uk.co.alaraby.www//:https

10 أبو خديجة، «تقرير حول اتفاقية شراء..».

11 سلام أبو شرار، مقابلة نصية، رام الله، 5 كانون الأول (ديسمبر) 2021.

12 بلال عودة، مقابلة نصية، رام الله، 10 كانون الثاني (يناير) 2022.

13 مجد بربر، مقابلة نصية، رام الله، 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 2021.

14 ميشيل فوكو، **المراقبة والمعاقبة. ولادة السجن**، ترجمة على مقلد، (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990)، ص 65-66.

15 أبو شرار، مقابلة.

16 محمد علي الكردي، **نظرية المعرفة والسلطة عند ميشيل فوكو**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1992(. ص 415

17 عماد الدين صفطاوي، مقابلة نصية، رام الله، 2 كانون الأول (ديسمبر) 2021.

18 معتصم سمارة، مقابلة نصية، رام الله، 20 كانون الأول (ديسمبر) 2021.

19 وليد دقة، **صهر الوعي أو في إعادة تعريف التعذيب**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص12.

20 عودة، مقابلة.

21 فارس قدورة، مقابلة شخصية، رام الله، 28 كانون الأول (ديسمبر) 2021.

22 أبو شرار، مقابلة.

23 الضمير، الاستغلال الاقتصادي للأسرى.

24 دقة، صهر الوعي، ص25.

25 المصدر نفسه، ص26.

26 قدورة، مقابلة.

27 المصدر نفسه.

سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية (2017-2022)

إرث دونالد ترامب وحدود التغيير في عهد جو بايدن

أماني القرم*

تتناول هذه الدراسة سياقات ودلالات الموقف الأميركي إزاء القضية الفلسطينية خلال الفترة من 2017 وحتى 2202، التي تشمل عهد الرئيس الجمهوري دونالد جي. ترامب (2017 -2021)، وعاماً ونصف العام تقريباً من تولي جو بايدن الديمقراطي العتيد والسياسي المخضرم سدة الحكم في الولايات المتحدة، وحتى ما قبل زيارته إلى الشرق الأوسط في تموز/ يوليو 2202. وذلك من خلال تحليل يقارن بين الكيفية التي اتخذ فيها القرار الأميركي الخارجي تجاه القضية الفلسطينية في عهد كلّ من الرئيسين، وعوامل التأثير والدوافع، واستعراض لأبرز مواقف الإدارتين من قضايا مركزية وأحداث فارقة في الملف الفلسطيني، في محاولة للإجابة عن سؤال مفاده: هل غياب دونالد جي. ترامب عن المشهد وصعود جو بايدن كفيل بحلحلة الوضع السياسي الفلسطيني وإعادة تشكيل دور الولايات المتحدة وإحداث تغيير على سياستها تجاه القضية الفلسطينية؟

أثار فوز الجمهوري دونالد جي. ترامب على منافسته الديمقراطية ذات الخبرة السياسية الممتدة هيلاري كلينتون في انتخابات الرئاسة الأميركية الخامسة والأربعين، عام 2016، جدلاً كبيراً في العالم، لما حملته شخصية الرئيس ترامب من صورة مغايرة لرجل الدولة في الولايات المتحدة، من حيث خبراته السابقة العملية في عالم المال والأعمال، وسلوكه المشاغب أثناء مسيرة حياته، وتصريحاته وأسلوبه «غير المنضبط» المقرون بترسانة من المصطلحات الساخرة غير المعهودة في مرشح رئاسي أو رئيس أميركي محتمل، التي عكست جهلاً واضحاً واستخفافاً بعمق وبيروقراطية سير العملية الحكومية في الولايات المتحدة.

تعد مقاربة ترامب إزاء القضية الفلسطينية وإستراتيجيته لحل الصراع انعكاساً لشخصيته، حيث اعتبر أنّ المسألة الفلسطينية صفقة كسائر صفقاته التجارية، تثير التحدي، خاصة أنّ سبعين

*كاتبة وباحثة في الشأن الأميركي - غزة

عاماً من الصراع والتدخّل الأميركي باءت بالفشل. ولذا، نجده مدفوعاً بنرجسيته وحبه للمغامرة وقدرته على تجاوز الإخفاقات مصمّماً -منذ البداية- على أن الحل سيكون في عهده، رغم جهله التام بحيثيات القضية وتفاصيلها وعمقها التاريخي والديني وتشابكاتها السياسية، تحديداً من وجهة النظر الفلسطينية.

قال ترامب أثناء حملته الانتخابية إنّ «لدينا فرصة أفضل من أيّ أحد آخر لصنع اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين»[1]. ومقابل ذلك، كان لديه اطّلاع على الحالة في «إسرائيل»، كونه مستثمراً عقاريّاً يسعى إلى توسيع علاقاته ومصالحه التجارية، فسعى سابقاً لبناء برج في «رامات غان» بالقرب من «تل أبيب»[2].

كان لدى ترامب رأي مسبق إزاء رئيس الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت «بنيامين نتنياهو»، فقد حثّ الإسرائيليين على انتخابه في كانون الثاني/ يناير 2013 قائلاً: «لا يوجد شخص مثله.. إنه فائز وجدير بالاحترام.. صوتوا لبنيامين.. قائد عظيم لإسرائيل»[3]. لم يسلم الفلسطينيون وقيادتهم من هجوم شرس من قبل ترامب، فوصف المقاومة الفلسطينية بـ «الإرهاب وتمجيد الإرهابيين الذين يقتلون اليهود»، وهاجم ما سماها ثقافة «الكراهية الفلسطينية اللاأخلاقية في المدارس والمساجد التي تعلم الأطفال كراهية إسرائيل واليهود»، واتّهم الأمم المتحدة بأنها «ليست صديقة للديمقراطية وللحرية وللولايات المتحدة ولإسرائيل»[4]. كما غرّد على «تويتر» متّهماً الفلسطينيين: «ندفع مئات الملايين من الدولارات ولا نحصل على أي تقدير أو احترام. هم لا يريدون حتى التفاوض على اتفاقية سلام مع إسرائيل»[5].

إن ثقته المطلقة بقدراته ومهارته في البيع كصانع صفقات، مع آرائه المسبقة تجاه «إسرائيل»، وقناعاته بأهمية الثقة والعمل العائلي، جعلت نهجه في النظر إلى الصراع بعيداً عن أسلافه، ولا يشبه أيّة مدارس كلاسيكية معروفة في التاريخ المعاصر. لكن إصراره الشديد في البداية على إيجاد حل للصراع وتواصله السريع مع الرئيس محمود عباس فور توليه الحكم، أعطى إيحاءً مضلّلاً بأنّ تغيير النهج قد ينجح فيما فشل فيه من سبقوه، إلاّ أن اختياراته لفريقه المساند وطبيعة خبراتهم السابقة وتوجهاتهم وسياساته المضطربة بعد ذلك، أكّدت أنّ انقلاباً سيحدث في السياسة الأميركية على حساب الحقوق الفلسطينية.

1. فريق عمل ترامب للسلام:

انعكست شخصية الرئيس دونالد ترامب على طريقة تشكيل فريقه للسياسة الخارجية المرتبط بملف السلام في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية. فاختار في الفريق زوج ابنته **جاريد كوشنر**، وهو سليل عائلة يهودية أرثوذكسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإسرائيل، وتتمتع بصداقة مميزة مع نتنياهو، وتقدم تبرعات لدعم المؤسسات اليهودية الخيرية في إسرائيل، بما يشمل المدارس الدينية في مستوطنة «بيت إيل» في الضفة الغربية المحتلة. حصل كوشنر على دعم مطلق من ترامب للقيام بمهمة مبعوث السلام في الشرق الأوسط وكبير المستشارين في البيت الأبيض. أثناء خطاب هذا الأخير أمام مؤيديه قبل يوم التنصيب، قال ترامب: «أعتقد أن كوشنر سيقوم بعمل عظيم. إذا لم تستطع صنع اتفاق، فلا أحد يستطيع»[6]. واجه تعيين كوشنر انتقادات شديدة، كونه يفتقر إلى الخبرة الدبلوماسية والسياسية التي يحتاجها شخص مخوّل بالتعامل مع قضية معقدة مثل القضية الفلسطينية. وفي هذا الإطار، يقول «أرون ديفيد ميلر»، أحد المفاوضين السابقين، إنّ كوشنر حين طلب استشارته حول مسألة الصراع، قال له صراحة: «لا تتحدث معي في التاريخ.. طلبت من الإسرائيليين والفلسطينيين ألا يتحدثوا في التاريخ..»[7]. كان واضحاً منذ البداية أنّ كوشنر مشبّع بإرث عائلته اليهودية وتوجّهاتها الأيديولوجية، راغب في هندسة طريقة جديدة لحلّ الصراع، باعتباره ملفّاً مستحدثاً ضمن ملفات أخرى في الشرق الأوسط.

كما اختار ترامب في الفريق جيسون جرينبلات، وهو يهودي أرثوذكسي، ومحامي العقارات لدى ترامب لمدة عشرين عاماً. درس في إحدى المدارس الدينية في مستوطنة «يشيفا»، إحدى مستوطنات الضفة الغربية المحتلة، وخرّيج جامعة تحمل نفس اسم المستوطنة. يقول إنّ أبرز مصادره المعرفية التي أبقته على اطلاع على ما يحدث في الأرض المحتلة هو إصدارات لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (الإيباك). ويعترف جرينبلات أنه لم يتحدث مع فلسطيني من قبل[8]. وله رأي شهير حول المستوطنات -باعتباره أحد المستوطنين- بأنه لا يراها «عقبة في طريق السلام، ولا يجب أن ينظر إليها على أنّها قضية جوهرية، ويفضل تسميتها أحياء ومدناً»[9].

أما سفير الولايات المتحدة في إسرائيل، ديفيد فريدمان، فهو ثالث لاعب بهذا الفريق، يهودي أرثوذكسي متطرف، الأشد شراسة في الدفاع عن «إسرائيل»، والأكثر استفزازاً للفلسطينيين بتصريحاته العنصرية. نشأ في بيئة متطرفة،

والده موريس فريدمان حاخام (تيمبل هيل) الكنيس اليهودي، المحافظ ذو المواقف الراديكالية والمتطرفة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ورئيس مجموعة لجمع التبرعات لبناء المدارس الدينية في مستوطنات الضفة الغربية.

فريدمان الابن هو محامي دونالد جي. ترامب السابق، وأخطر مهندسي الانقلاب والتغيير الجذري الذي حدث للسياسة الأميركية إزاء القضية الفلسطينية طوال عقود، عبر اتخاذ قرارات لا رجعة فيها، سواء تجاه المستوطنات التي اعتبرها «شرعية»، أو الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لـ «إسرائيل» ونقل السفارة الأميركية هناك، وصاحب فكرة إلغاء مصطلح «محتلة» للأراضي الفلسطينية المحتلة في الوثائق الأميركية الرسمية. في خطابه إلى مجموعة من الصهاينة المؤيدين لإسرائيل، قال إن «الرئيس مصمم على نقل السفارة، وهو قرار لا مجال فيه للشك.. سأفعل كل ما في وسعي لدفع هذه الخطوة»[10]. كان فريدمان، منذ نشاطه المبكر في الحملة الانتخابية لترامب، واثقاً ومصمّماً على مسار التغيير الذي سيحدث في السياسة الأميركية، وكأنه يقود حملة تبشيرية هدفها إرساء واقع سياسي جديد لمنحى الصراع على الأرض، من الصعب تجاوزه لسنوات قادمة.

وأخيراً مايك بينس، الإنجيلي المسيحي المحافظ، كما يحبّ أن يصف نفسه، ونائب الرئيس ترامب، من أشدّ المؤيدين للقرارات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، داعم قوي لبناء جدار الفصل العنصري منذ أن كان نائباً في الكونجرس عام 2004، ومن المخلصين لإسرائيل انطلاقاً من عقيدة إيمانية، فقد وُلد كاثوليكيّاً وتحول إلى الإنجيلية بعد «الولادة الثانية والخلاص»، حسب معتقداته. يؤمن إيماناً راسخاً بأنّ «إسرائيل» الواردة في العهد القديم هي نفسها «إسرائيل» المعاصرة، وأن المسألة تجاهها ليست قضية فحسب، وإنّما هوية وعقيدة وانتماء[11]، شأنه في ذلك شأن باقي معتنقي الحركات الأصولية المسيحية والإنجيليّين الذين يمثّلون عصب القاعدة الانتخابية لترامب.

قال بينس في خطابه أمام مؤتمر الإيباك السنوي 2019: «أميركا ستقف دوماً مع «إسرائيل» لأننا أكثر من أصدقاء، وأكثر من شركاء أو حلفاء، نحن عائلة واحدة تنحدر من نواميس إيمانية واحدة، وتحمل قيماً واحدة ومصيراً واحداً»[12]. ولعلّ السبب الرئيسي لاختياره نائباً للرئيس هو رغبة ترامب في كسب أصوات الأصوليين المسيحيّين بطوائفهم المختلفة، لأنّ بينس شخصية معروفة بين الجموع المسيحية المحافظة في الولايات المتحدة، وتاريخه يطفح بالمواقف الداعمة لإسرائيل، ويسعى دوماً للتصريح بمساندته الدينية لها في

كل المناسبات قولاً وفعلاً.

مما سبق، يمكن استكشاف توجّهات الدائرة الضيقة التي أحاطت بترامب وأصبحت المركز الرئيسي لصنع القرار تجاه القضية الفلسطينية، يضاف إلى ذلك عدد من العوامل المحددة لسلوك الإدارة، أهمّها:

- علاقة ترامب التجارية المتشابكة مع عدد من المراكز الاقتصادية اليهودية، مثل ملياردير كازينوهات القمار «**شيلدون إديلسون**» (1933- 2021) وزوجته، إذ قام إديلسون بالضغط على ترامب عام 2018 لتعيين «جون بولتون» المتشدد، مستشاراً للأمن القومي الأميركي، بديلاً عن «هربرت ماكماستر» الذي تعرض لحملة كبيرة من قبل المنظمة الصهيونية الأميركية التي يمولها آل إديلسون بحجة معاداته لإسرائيل[13]. كما أن إديلسون لاعب تمويلي بارز في الانتخابات الأميركية، يصوب كل سنت نحو دعم «إسرائيل»، وهو المتبرع الأول للحزب الجمهوري لعقود، وممول حفل تنصيب ترامب بخمسة ملايين دولار، الذي كان الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة. كما مول إديلسون نقل السفارة الأميركية للقدس، وتقدم بعرض للمساعدة في تمويل تشييدها بـ 50-40 مليون دولار، وعبر عن غضبه الشديد من تأخير ترامب في تنفيذ وعده بنقل السفارة، فمنع تدفق أمواله للجماعات المؤيدة لترامب في الكونجرس لخلق ضغط سياسي[14].

- نظرة ترامب الدونية إلى مؤسسات الحكم في واشنطن، التي برأيه لم تعد تعبر عن المواطن العادي أو تعمل لمصلحته، وإنما تعمل لمصلحة من يقومون عليها من سياسيين وبيروقراطيين، حيث اعتبر أن ثقافة الحكم في العاصمة الأميركية «ثقافة فاسدة»[15] جعلته يعمل بعيداً عن هذه المؤسسات، ويتخذ قرارات كبرى دون استشارتها، بل وتهميشها كليّاً لصالح دائرته الضيقة.

- عدم الاستقرار في المواقع، كمنصبي مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية، أبرز مراكز صنع القرار الخارجي، فكان يتم تغيير الأشخاص بأناس أكثر قرباً لنسق ترامب العَقَدي وسياساته وتوجهات دائرته الضيقة التي تتطابق فيها المصالح الأميركية مع الإسرائيلية. مثلاً، تم تعيين «جون بولتون» مستشاراً للأمن القومي بديلاً عن الجنرال «هيربرت ماكماستر» الذي جاء بديلاً عن «مايكل فلين»، ثم غيّر «بولتون» بـ«روبرت أوبراين» لخلافات حول السياسة في أفغانستان.

2. التيار المسيحي الصهيوني (الإنجيلي) "Evangelicals".

رغم أن ترامب في سيرته وسلوكه وشخصيته وقيمه ومعادلاته المادية ينافي تماماً الإنجيلية المسيحية وقيمها، إلا أن زعماء هذا التيار مثل «جيري فالويل جونيور»، وعبر رفع شعار «اجعل أميركا عظيمة مرة أخرى»[16]، وجدوا فيه الرئيس الذي يحلمون به، والفرصة التي يمكن أن تعيد الولايات المتحدة الأميركية إلى خمسينيات القرن الماضي، حين هيمن المسيحيون البيض على المجتمع ثقافيّاً وديموغرافيّاً.

شكّل الإنجيليّون أقوى قاعدة انتخابية لترامب الذي حصد في انتخابات الرئاسة ما يزيد على 80 % من أصواتهم، خاصة في منطقة الوسط الغربي أو ولايات الوسط والجنوب التي يتمركزون بها، وهي النسبة الأعلى التي يحصل عليها رئيس أميركي في تاريخ الولايات المتحدة، فاقت ما حصده «رونالد ريجان» أو «جورج دبليو بوش» من أصوات الإنجيليين، رغم كونهما إنجيليّين صريحين[17].

وبحكم حسابات ترامب المصلحية في الربح والخسارة، ازداد التصاقاً بقاعدته الانتخابية، وبات يعطي لها الأولوية في السياسات، ويلتقي بشكل دوري بمجموعة منتقاة منهم سميت «المستشارين الإنجيليين»، وكان لها تأثير كبير على سياساته تجاه القضية الفلسطينية، وموقفه من مسألة القدس التي مثّلت أولوية لديهم ضمن قضايا النقاش. لم يتوقف الأمر عند ترامب فحسب، بل تبارى مسؤولو إدارته في حضور فعاليات مؤسسات التيار الإنجيلي المحافظ وإظهار حماسهم منقطع النظير لتحويل الالتزام بإسرائيل إلى عمل حقيقي ومهاجمة كل منتقدي هذا الدعم، وتحديداً منظمة «مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل»، التي تمثل إحدى أبرز القوى الضاغطة في صنع القرار الأميركي.

سياسات ترامب تجاه القضية الفلسطينية:

1. مؤشرات ودلائل التحول في السياسة الأميركية التقليدية تجاه حل القضية الفلسطينية:

ساد بعض التفاؤل والانفتاح في أوساط القيادة الفلسطينية، من تصريحات ترامب المشدّدة على أنّ حل الصراع سيكون في عهده، ومن اتصاله المباشر بالقيادتين الفلسطينية والإسرائيلية، ثمّ دعوة كل منهما للقائه في واشنطن، ثمّ جولته في الشرق الأوسط التي شملت الأراضي الفلسطينية و«إسرائيل» في 23 أيار/ مايو 2017.

ما كان جليّاً هو غياب تام لأية رؤية في حل المسألة الفلسطينية. فقد صرّح ترامب في المؤتمر الصحفي الذي عقد مع نتنياهو إبّان زيارة الأخير إلى واشنطن في شباط/ فبراير 2017: «سنقوم بالاتفاق. أنظر إلى حل الدولتين وحل الدولة الواحدة وأميل إلى ما يميل إليه الطرفان»[18]. بدأ القلق الفلسطيني يلوح من تخلّي الولايات المتحدة عن دورها كوسيط للسلام يجب أن يضغط على «إسرائيل» لقبول حل الدولتين. في المقابل، كان الموقف الفلسطيني واضحاً على لسان الرئيس محمود عباس، الذي أعرب عن تمسك الفلسطينيين بمبدأ حل الدولتين، وقرارات الشرعية الدولية، والمبادرة العربية، كنقطة انطلاق للعودة للمفاوضات، وكخيار إستراتيجي وحيد للشعب الفلسطيني لحل الصراع [19].

اتضحت أولويات إدارة ترامب ورؤيتها فيما بعد، فقد انصبّت على بناء تحالف شرق أوسطي لمواجهة إيران وحلفائها، وتجاوز تعقيدات الملف الفلسطيني، وارتكزت على حل إقليمي شامل يعيد ترتيب الأوضاع في المنطقة، بما يمكن من إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية وفق إستراتيجية(Outside-In) أي من الخارج للداخل، والاعتماد على الشركاء الإقليميين للضغط على الفلسطينيين لقبول أيّة مقترحات أميركية[20].

وبدأت تظهر مؤشرات الضغط الأميركي على الفلسطينيين، التي قامت على تبني الرواية الإسرائيلية اليمينيّة، وتتجنب الحديث عن حلّ الدولتين أو أية حقوق فلسطينية، فسيطر على الخطاب الأميركي الحديث الدائم عن «فرصة سلام» أو «صفقة سلام» بديلاً عن «اتفاق» دون الإشارة إلى فحواها، وتعالت الأصوات بمطالبة مستمرة للفلسطينيين بالعودة للمفاوضات دون شرط وقف الاستيطان أو شرط الوقوف عند قرارات الشرعية الدولية، مع اتباع أسلوب العصا والجزرة والتحفيز بإطلاق الإمكانات للاقتصاد الفلسطيني، وضرورة مكافحة «الارهاب»، في إشارة إلى المقاومة الفلسطينية، ودون أدنى التزام بضمان للحقوق السياسية للفلسطينيين أو العودة إلى الاتفاقيات الثنائية المسبقة بين الطرفين المدعومة بالمرجعيات الدولية.

شملت حملة الضغط الأميركية مجموعة من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية، أبرزها:

- محاصرة الجهود الدبلوماسية الفلسطينية التي تحاول الحصول على عضوية المؤسسات الدولية مثل كيانات الأمم المتحدة عبر رفع الغطاء المالي والدبلوماسي عن هذه الكيانات، والتقليل من شأنها، مثلاً: انسحبت إدارة

ترامب من اليونسكو، وتوقفت عن دفع مخصصاتها المالية بحجة ضرورة إجراء إصلاحات جذرية فيها وانحيازها ضد «إسرائيل». كذلك انسحبت من مجلس حقوق الإنسان بحجة الانحياز لفلسطين. كما تعرضت الجمعية العامة للأمم المتحدة للهجوم الشرس المستمر من قبل السفيرة الأميركية هناك «نيكي هايلي» التي استهلّت عملها بالتهديد قائلة: «عهد التنمر على «إسرائيل» في الأمم المتحدة قد ولّى.. أرتدي حذاءً ذا كعب عال، ليس من أجل الموضة، ولكن لركل أي شخص يوجه انتقاداً لإسرائيل»[21].

- وصف السفير الأميركي في «إسرائيل» ديفيد فريدمان الاحتلال الإسرائيلي في أول مقابلة له مع صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية بأنه «الاحتلال المزعوم.. وإسرائيل لا تسيطر سوى على 2 % من أراضي فلسطين، والمستوطنات في الضفة الغربية هي جزء من إسرائيل»[22]. وكان هذا الإعلان بمثابة مقدمة لطلبه رسميّاً من الخارجية الأميركية التوقف عن استخدام مصطلح «محتلّة» عند الحديث عن الأراضي الفلسطينية. وبالفعل استبدلت الخارجية الأميركية في تقريرها السنوي حول حقوق الانسان في العالم، بمصطلح «الأراضي المحتلة»، هضبةَ الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، في مخالفة للتقاليد الأميركية منذ عقود[23].

- قررت الولايات المتحدة عدم تجديد رخصة مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن عبر رسالة خطية من وزارة الخارجية الأميركية إلى مكتب المنظمة في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، بحجّة قانون الكونجرس عام 2015 القاضي بمنع استمرار فتح ممثلية منظمة التحرير في واشنطن إذا توجّه الفلسطينيون لمحكمة الجنايات الدولية لمحاكمة المسؤولين الإسرائيليين على جرائمهم ضد الشعب الفلسطيني[24]. وبالفعل تم إغلاق المكتب بعد عدة أشهر.

- أقر الرئيس الأميركي سلسلة عقوبات اقتصادية على الفلسطينيين رافعاً شعار: المساعدات مقابل الإذعان للعودة للمفاوضات دون شروط. فقام بقطع كافة المساعدات عن الحكومة الفلسطينية، وأوقف دعم مستشفيات القدس، وقلّص مساهمة الولايات المتحدة في ميزانية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في كانون الثاني/ يناير 2018 بما يقارب (125) مليون دولار. ففي حين أن المساهمات الأميركية في العام 2017 بلغت حوالي (359) مليون دولار، فإنها أصبحت في العام 2018 حوالي (65) مليون دولار فقط حتى تم قطعها بالكامل. كذلك وقّع على قانون «تايلر فورس»[25] في 23 فبراير 2018 الذي

يمنع الخارجية الأميركية من تحويل مساعدات للفلسطينيين طالما تحول السلطة الفلسطينية مخصصات لعائلات الأسرى والشهداء[26].

- خلق ضغوطات سياسية عبر محاولات لتجاوز القيادة الفلسطينية الشرعية من خلال تحييد قطاع غزة والتعامل معه إنسانياً كوحدة منفصلة، وذلك بعد موقف القيادة الصلب والرافض للسياسات الأميركية وقرارها وقطع كافة الاتصالات مع إدارة ترامب ومسؤوليها بعد قراره الاعتراف بالقدس ونقل السفارة الأميركية إليها في كانون الثاني/ ديسمبر 2017 .

- ووضعت هذه القرارات أسساً لموقف أميركي جديد يعتمد على تجاهل وتجاوز الفلسطينيين وحقوقهم، ورسّخت لواقع جيوسياسي جديد يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية وشرعياتها.

2. الاعتراف بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل" ونقل السفارة الأميركية:

الدوافع والأسباب:

في انعطاف تاريخي حاد للسياسة الأميركية، وفي مخالفة للقوانين الدولية، وقع ترامب في كانون الثاني/ ديسمبر 2017 قراراً، أعلن فيه اعترافه بالقدس عاصمة لـ «إسرائيل» ونقل سفارته إليها. أثار القرار ردود فعل دولية منددّة بالسلوك الأحادي لواشنطن، وبهذا الانقلاب الخطير للتوجه الأميركي حتى من أقرب حلفائها. أثر السياق الإقليمي والعربي على هذا القرار، في ظل موجة التحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة العربية منذ العام 2011 نتيجة ثورات «الربيع العربي»، التي خلقت واقعاً جديداً، أضرت بموقع القضية الفلسطينية عربياً وأفقدتها زخمها الإستراتيجي، ما منح إسرائيل مساحة للحركة بحرية في الداخل الفلسطيني وفي الخارج الإقليمي لتعزيز سياسة الأمر الواقع، وطرح نفسها كعضو طبيعي في الإقليم يشترك مع بعض الدول العربية في مواجهة عدو آخر هو إيران. كما فاقم الوضع الداخلي الفلسطيني، الأزمة وسهل الموقف الاميركي، فلا يمكن الانقسام الذي أضعف الموقف الفلسطيني دولياً وإقليمياً، وأتاح لإسرائيل فرض معادلاتها، كما عزّز الادعاء الإسرائيلي والأميركي حول غياب شريك للسلام.

3. الخطة الأميركية للسلام والازدهار «صفقة القرن»:

وعلى الرغم من الرفض الفلسطيني، أصر الطرف الأميركي على تقديم الخطة إقليميّاً ودوليّاً، فعقد مؤتمر البحرين للسلام الاقتصادي أو ما سمي ورشة

عمل السلام من أجل الازدهار. ودون الدخول في تفاصيل الخطة التي تقسم إلى إطارين أحدهما سياسي يتناول قضايا الصراع وحلولها والآخر اقتصادي ويمثل الجزرة التي سيحصل عليها الفلسطينيون بعد موافقتهم عليها[27]: افتقرت الخطة لإقرار بالحقوق الفلسطينية، وأسقطت سياقات الصراع ولم تعترف بالحقوق الفلسطينية، وأوردت أنّ جميع أراضي فلسطين المحتلة تاريخيّاً هي «موطن أجداد الشعب اليهودي»، والقدس عاصمة موحدة وغير مقسمة لإسرائيل، وحل قضية اللاجئين من خلال التعويض أو العودة هو حل غير واقعي. فقدمت للفلسطينيين تجمعات صغيرة جداً من البانتوستانات المنفصلة المتصلة بالطرق والجسور والأنفاق دون سيطرة أمنية فلسطينية على الحدود الجديدة كالجبن السويسري[28] المبتور والمجزأ داخلياً لما تسمى الدولة المنزوع سلاحها حسب مقررات الخطة.

شرعنت الخطة الإجراءات والاعتداءات الإسرائيلية وسياسة الفصل العنصري التي انتهجتها «إسرائيل» ضد أصحاب الأرض الأصليين، وطالبت الفلسطينيين بسحب الشكاوى ضد «إسرائيل» من محكمة العدل الدولية. كما وضعت أربع سنوات اختبارية للفلسطينيين لقياس قدرتهم على تلبية معايير الأمن الإسرائيلي، وإذا لم تنجح فلسطين حسب المعيار الإسرائيلي، فإن لإسرائيل حقّاً في الحضور الأمني والسيطرة جوّاً وبرّاً في الأراضي الفلسطينية.

شبهت مأساة اللاجئين الفلسطينيين باليهود القادمين على «إسرائيل»، وألقت المسؤولية الأخلاقية على العرب لدمجهم في البلاد العربية كما تم دمج اليهود في إسرائيل مثلما أوردت الخطة.

أراد مهندسو الخطة -وبدهاء- وضع حد لمسار النهج الأميركي التقليدي وإستراتيجية حل الصراع للإدارات السابقة -سواء ديمقراطية أم جمهورية- تجاه القضية الفلسطينية، عبر التخلص من مسألة فلسطين في القوانين الدولية بشكل لا رجعة فيه لضمان دعم سياسي ودبلوماسي واقتصادي متواصل لإسرائيل ووضع أسس واقعية جديدة لأية حكومة أميركية قادمة. وببساطة، كانت الخطة عبارة عن رؤية لا ترى الفلسطينيين، ولا تعترف بمفهوم السيادة لأنه بنظرها حجر عثرة في المفاوضات السابقة.

4. خطة "الضم" الإسرائيلية:

شهدت حركة بناء المستوطنات والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية أثناء ولاية الرئيس دونالد جي. ترامب نشاطاً غير مسبوق بدعم أميركي مطلق.

فأعلن الناطق باسم البيت الأبيض في شباط/ فبراير 2017 موقف الإدارة من المستوطنات: «إدارة ترامب لا تعتبر المستوطنات عقبة في طريق السلام»[29]. وزاد هذا الموقف حدة من خلال تصريحات مسؤولي الإدارة وزياراتهم المتكررة للمستوطنات، حتى أعلن «مايك بومبيو» وزير خارجية ترامب في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر2019، أن «بلاده لم تعد تعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة مخالفة للقانون الدولي»[30]، وأصدرت هيئة الجمارك وحماية الحدود الأميركية -استكمالاً لاتخاذ خطوات عملية لإعلان بومبيو- مذكرة تنص على تعريف البضائع المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية المحتلة على أنها «صنعت في إسرائيل» وذلك في 23 كانون الثاني/ ديسمبر2020، حيث لم يكن مسموحاً قبل ذلك الوقت حسب قواعد التجارة الأميركية تعريف منتجات المستوطنات كمنتجات إسرائيلية[31].

وفي تقريرها حول تأثير سياسة ترامب على حركة بناء المستوطنات النشطة، ذكرت حركة «السلام الآن» أنّ:

«عدد المناقصات في المستوطنات قد تضاعف، حيث تمّ طرح عطاءات لبناء (2425) وحدة سكنية في المستوطنات مقابل (1164) وحدة سكنية في السنوات الأربع التي سبقتها، وأنشئت ما لا يقل عن (31) بؤرة استيطانية جديدة خلال إدارة ترامب مقارنة بتسع بؤر في السنوات الأربع التي سبقتها، كما تم تقنين (10) بؤر استيطانية بأثر رجعي مقارنة بـ (7) بؤر استيطانية في السنوات الأربع التي سبقتها»[32].

كان بنيامين نتنياهو قد أعلن في خطاب متلفز من مقر حملته الانتخابية أيلول/ سبتمبر 2019، وقبيل إجراء الانتخابات الإسرائيلية عن خطته لضم غور الأردن وشمال البحر الميت بما فيها المستوطنات غير القانونية، وهو ما يعني الاستيلاء على 30 % من الضفة الغربية[33].

اللافت أن هذا الاعلان سبقه تصريح لديفيد فريدمان السفير الأميركي في إسرائيل أن «الولايات المتحدة أعطت الضوء الأخضر لنتنياهو للبدء في خطة ضم غور الأردن، وليس على الإسرائيليين الانتظار للقيام بهذه الخطوة»[34]، ممّا يوحي بأن هناك تنسيقاً بين الإدارة الأميركية وحكومة نتنياهو في قضية المستوطنات وهو الأمر الذي صرح به نتنياهو في كثير من الأحيان.

أثارت نيّة نتنياهو وإصراره على ضم غور الأردن بعض الجدل بين مسؤولي إدارة ترامب، لأنها جاءت بعد محاولات إضفاء الشرعية على صفقة القرن وبداية

موسم الانتخابات الرئاسية الأميركية. وعلى الرغم من ذلك، لم يعلن أي مسؤول في الإدارة الأميركية تصريحاً واحداً يعارض الخطة في أهدافها. وقد تمحور الجدل حول عاملي الشكل والتوقيت فقط، من منطلق ما هو الأفضل لمصلحة «إسرائيل»، ومصلحة إدارة دونالد ترامب، دون الأخذ بالاعتبار المصلحة الفلسطينية أو القوانين الدولية. وبدا ظاهريّاً وكأن هناك موقفين[35]: **الأول** يقوده جاريد كوشنر، يتسم بالحذر ويدعو إلى تأجيل خطة الضم عدة أشهر أو تعديلها بحيث يكون هناك ضم جزئي لبعض الكتل الاستيطانية المتفق عليها بين الطرفين الإسرائيلي والأميركي دون غور الاردن. كما يشترط أنّ فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق بعينها يجب أن يتم في ضوء التنسيق مع الولايات المتحدة وتبعاً لترتيب بنود «صفقة القرن» وبإشراف اللجنة الأميركية الإسرائيلية المشتركة، بحيث لا يبدو الأمر عالمياً كخطوات أحادية. **والثاني** موقف يدعم تماماً خطة نتنياهو كما هي، ويدعو إلى تنفيذها فوراً وحسب المخطط المرسوم لها ويتزعمه السفير الأميركي في «إسرائيل» ورئيس اللجنة الأميركية الإسرائيلية المشتركة ديفيد فريدمان، الذي رأى في توقيت إعلان خطة الضم فرصة ذهبية للتنفيذ، فأزمة كورونا وانشغال دول العالم بالحرص على أنظمتها الصحية ومحاولة محاصرة خسائرها الاقتصادية والصحية الفادحة، لا تجعل أحداً مستعدّاً للمعارضة الفعلية في هذا التوقيت.

بعد أربع سنوات عاصفة على الفلسطينيين، وسيل الهدايا المجانية لإسرائيل، حسمت إدارة ترامب الموقف الأميركي من قضايا الصراع المركزية، واتخذت منحىً خطيراً مخالفاً لجميع الإدارات السابقة حتى تلك التي وصفت بالأكثر انحيازاً لإسرائيل، حين أصبحت ناطقاً باسم اليمين الإسرائيلي وفاعلاً لتنفيذ سياساته بالكامل في تماهي مطلق بين المصالح الأميركية والإسرائيلية. كما تركت وراءها إرثاً ثقيلاً للإدارة القادمة وقيوداً لا يستهان بها أمام صانع القرار الأميركي من خلال توجيه ضربات غير مسبوقة لوجودية القضية الفلسطينية، ووضع أسس هيكلية راسخة لتحويل مسار السياسة الأميركية التقليدية عبر التخلي عن حل الدولتين، ومحاولة خلق حقائق على الأرض لا رجعة فيها مثل: إخراج ملف القدس من المفاوضات، ودعم وشرعنة الاستيطان، والتخلص من قضية اللاجئين.

المحور الثاني

ما بعد ترامب: الثابت والمتحول في إدارة بايدن

احتل سدة الحكم في الولايات المتحدة في 20 كانون الثاني/ يناير 2021 جو بايدن، الديمقراطي المخضرم في السياسة الأميركية. أصبح سيناتوراً في مجلس الشيوخ في سن التاسعة والعشرين، وتوالى انتخابه لست دورات، حيث كان رئيساً أو عضواً في اللجنة القضائية للمجلس مدة (16) عاماً، ورئيساً أو عضواً في لجنة العلاقات الخارجية حوالي (12) عاماً[36]، الأمر الذي أتاح له الاطلاع على ملفات دولية معقدة من أبرزها القضية الفلسطينية، وتكوين خبرات متراكمة بشأنها والمساهمة المباشرة في تشكيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة على مدار سنوات. ولذا، يعد تجربة دولية متحركة.

يحترم بايدن القيود والمعايير المحددة للسياسة الأميركية وتعقيداتها، ويركز على العمل الجماعي. يميل بايدن إلى التصالحية والتعاونية في علاج الملفات المعقدة، والتكيف مع الواقع دون الهيمنة، مع مرونة في التفكير والتوجه نحو الحلول الوسط[37]. وعليه، يصنّف من ديمقراطيي الوسط، فلا هو من الصقور ولا من اليسار المتقدم.

انتقل بايدن إلى مركز قرار السياسة الخارجية في البيت الأبيض كنائب للرئيس باراك أوباما أثناء ولايته (2009 -2017)، وهي الفترة التي شهدت بعض التوتر مع إسرائيل بقيادة بنيامين نتنياهو، خاصة بعد توقيع «خطة العمل المشتركة بين إيران والدول الغربية» بقيادة الولايات المتحدة أو ما يعرف بالاتفاق النووي مع إيران 2015، وكان يعدّ دوماً الرجل المنشود لتهدئة التوترات بين الجانبين الأميركي والإسرائيلي وإذابة الجليد بين أوباما ونتنياهو.

بعيداً عن محددات العلاقة الثابتة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، التي لا تتأثر بطبيعة الشخوص على رأس السلطة في كلا البلدين، فإن موقف بايدن من إسرائيل والتزامه بأمنها وبتفوقها العسكري النوعي مسألة إستراتيجية رافقته طوال حياته العملية، وهي تتعلق بمصلحة الولايات المتحدة وأمنها القومي. فقد وصف المساعدات الأميركية السنوية لإسرائيل بأنها «أفضل استثمار نقوم به بثلاثة مليارات دولار»[38]. وكانت أولى بدايات تكوين خبرته الخارجية في مستهل حياته السياسية -كسيناتور في مجلس الشيوخ- زيارته إلى إسرائيل عام 1973، ولقاءه رئيسة الوزراء آنذاك «جولدا مئير»، ووصفه اللقاء بأنه «أحد أكثر الاجتماعات أهمية في حياته»[39].

ومنذ ذلك الوقت، تحول بايدن إلى قوة مؤيدة في أروقة الكونجرس تضمن تقديم الدعم الثابت لإسرائيل وأمنها. وسجله في مجلس الشيوخ حافل بالمواقف العاطفية الداعمة لتل أبيب. فكان يعارض بشدة بيع أسلحة متطورة للعرب لضمان التفوق النوعي لإسرائيل كبند ثابت على أجندة السياسة الخارجية الأميركية، وأيّد اجتياح لبنان عام 1982. وساهم في إصدار تشريع يمنع ربط المساعدة الأميركية لإسرائيل بشروط. حين اشترطت إدارة جورج بوش الأب (1989- 1993) على الحكومة الإسرائيلية تجميد الاستيطان مقابل الموافقة على قرض بقيمة (10 مليارات دولار) لاستيعاب المهاجرين من الاتحاد السوفيتي[40].

لعب بايدن، كنائب للرئيس أوباما، دوراً مفصليّاً في صياغة مذكرة التفاهم غير المسبوقة بين واشنطن وتل أبيب عام 2016، التي قدمت أكبر حزمة مساعدات أميركية -حتى تاريخها- لإسرائيل بقيمة (38) مليار دولار على مدار عشر سنوات[41].

إن شخصيةً بخبرة بايدن لا يمكن ألّا تقيم وزناً لحسابات الصوت والمال اليهودي الذي يحتاجه كل مرشح أميركي للفوز في الانتخابات، سواء في الكونجرس أو في البيت الابيض. بايدن صديق حميم معروف لدى النخبة في إسرائيل، لكنه ليس صديقاً أبداً لسياسات ترامب السابقة، ولذا تجده يعارض بشدة الطريقة التي أدار بها سلفه ملف القضية الفلسطينية، شأنه شأن كثير من الليبراليين اليهود والديمقراطيين، فيرى أن ترامب جعل من الولايات المتحدة متحدثاً بلسان الجناح اليميني في إسرائيل، الأمر الذي أضرّ بموقع واشنطن كوسيط وكقوة كبرى في العالم، وبالمثل، أضرّ بإسرائيل التي باتت موضوعاً للتقاسم الحزبي بين الديمقراطيين والجمهوريين، بعد أن كانت مسألة غير قابلة للنقاش.

أثناء حملته الانتخابية وضمن خططه الرئاسية على موقعه على الإنترنت، هناك عنوان كبير (بايدن والجالية اليهودية: سجل وخطة للصداقة والدعم والعمل)، استعرض بايدن من خلاله المواقف التي تثبت تعهده والتزامه الصلب باليهود والقيم اليهودية و»الدولة اليهودية» -كما سمّاها- ومحاربة معاداة السامية، فشدّد على استمرار توجهه السابق بعدم خضوع المساعدات الأميركية لإسرائيل لأية شروط أو ربطها بقرارات سياسية تتخذها هذه الاخيرة، وتعهّد بإبقاء السفارة الأميركية في القدس.

كما لخّص بايدن موقفه من القضية الفلسطينية في عدد من النقاط[42]: العمل على عكس سياسة دونالد ترامب من حيث إعادة العلاقات الدبلوماسية مع

السلطة الفلسطينية، وإعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس الشرقية، واستئناف المساعدات التي تدعم التعاون الأمني الإسرائيلي الفلسطيني والمساعدات الإنسانية والتنموية، شريطة ألا تتعارض مع قانون «تايلور فورس»، إضافة إلى نيّته القيام بحثّ القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية لدعم جهود السلام واتخاذ خطوات للوصول لحل الدولتين، مع التنويه إلى معارضته للأعمال الأحادية من جانب كل طرف، بما فيها الضم والنشاط الاستيطاني والتحريض والعنف.

والحقيقة أن التفاؤل الذي ساد الأوساط العالمية والفلسطينية الداخلية والاحتفاء بتصريحات بايدن، ما كان ليكون لولا وجود إدارة ترامب التي قلبت الموازين وأطاحت بكل ما هو قانوني وشرعي.

يبدي بايدن، بحكم خبرته الطويلة وشخصيته المنضبطة، احتراماً كبيراً للبيروقراطية الأميركية ومؤسساتها وأدوارها، مثل وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي، انعكس الانضباط في سلوك بايدن على اختياراته لفريق السياسة الخارجية بشكل عام والفريق المساند المنوط به التعامل مع تعقيدات القضية الفلسطينية بشكل خاص، حيث يعتبر الفريق بمثابة عودة للكفاءة وذوي الخبرة من موظفي الدولة الذين تدرجوا في المناصب الحكومية، فمعظم الأسماء التي أعلنها بايدن سبق وشغلت مكانة خلال عهدي الرئيسين باراك أوباما وبيل كلينتون، ولها باع طويل، سواء في مؤسسة السياسة الخارجية الأميركية أو بنوك التفكير.

فعلى سبيل المثال، ارتبط وزير الخارجية **أنتوني بلينكن** بالرئيس بايدن منذ العام 2002 بصفته مديراً للموظفين الديمقراطيين في لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس أثناء تولي بايدن رئاسة اللجنة، وكمستشار الأمن القومي لنائب الرئيس، ثم نائب لوزير الخارجية أثناء ولاية الرئيس أوباما[43]. ينحدر بلينكن من عائلة يهودية معظم أفرادها يشغلون مناصب حكومية، ويحمل قناعة محددة وشعاراً ملازماً له في كل قضية دولية يناقشها، مفاده أن مصلحة الولايات المتحدة العمل مع الحلفاء من خلال المنظمات والمعاهدات الدولية، ويؤمن بأن الدبلوماسية تحتاج إلى عنصري الردع والقوة لتكون فعالة[44].

بالمثل، جاء تعيين **جيك سوليفان** مستشاراً للأمن القومي، ورغم كونه الأصغر سنّاً في تولي هذا المنصب منذ 60 عاماً، إلا أنه يتمتع بخبرة في تشكيل السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط جراء عمله محللاً سياسيّاً في بنوك

التفكير الأميركية مثل مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، وتدرجه في عدد من المناصب الحكومية الدقيقة ذات العلاقة المباشرة بمنطقة الشرق الأوسط. وبفضل عمله مساعداً لوزيري الخارجية هيلاري كلينتون وجون كيري في ولايتي أوباما ضمن الدائرة المقربة الأولى، كان على اطلاع على تطورات الملف الفلسطيني المعقدة، ولعب دوراً مهمّاً في المفاوضات التي أدت إلى وقف إطلاق النار جراء الحرب على غزة عام 2012، كما اعتبر المفاوض الرئيسي في المحادثات الأولية التي مهدت للاتفاق النووي مع إيران. وانتهى به المطاف في إدارة أوباما مستشاراً للأمن القومي لجو بايدن. ويؤمن سوليفان بضرورة استمرار التدخل الأميركي في نزاعات الشرق الأوسط رغم تغيرات الجغرافيا السياسية التي تدعو للتوجه نحو آسيا[45].

أما منصب سفير الولايات المتحدة الجديد لإسرائيل، الذي يعد أحد أهم الأدوار الدبلوماسية في الادارة الأميركية، فيشغله اليهودي «**توماس نيدس**» الذي، وعلى عكس سلفه، يتمسك بالتقاليد الأميركية في هذا المنصب. لقي تعيين نيدس ترحيباً من النخبة المختصة بالعلاقات مع إسرائيل والفلسطينيين. وأعلن نيدس أنّه لم ولن يزور مستوطنة إسرائيلية قط، لأن وظيفته -حسب قوله- تقتضي عدم اتخاذ خطوات تساهم في تأجيج الوضع، ونهجه يتلخص في دعم حل الدولتين وضمان أمن «إسرائيل» يهودية وقوية ورفاهية الشعب الفلسطيني، وهي رؤية الرئيس بايدن نفسه[46]. ويشكّل هذا عودة إلى الأعراف التي اتبعها السفراء الأميركيون في إسرائيل وكسر معيارها سفير ترامب السابق.

تبرز من المختصين أيضاً بالشأن الفلسطيني في الإدارة الأميركية الجديدة الدبلوماسية المحترفة «**جولي سوير**» مديرة الشؤون الفلسطينية/ الإسرائيلية في مجلس الأمن القومي، المساعدة السابقة لمبعوث أوباما السابق لمفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية «مارتن إنديك»، و«**هادي عمرو**» نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون فلسطين وإسرائيل، وأحد اللاعبين الرئيسيين في بلورة إستراتيجية الإدارة الأميركية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية، الذي ينظر إليه كشخصية متوازنة ذات خبرة طويلة في الشرق الأوسط بحكم عمله السابق نائباً لمدير الوكالة الأميركية للتنمية للشرق الأوسط، والمدير المؤسس لمركز بروكنجز في الدوحة، وأحد الجسور في توطيد العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي[47].

وعليه، يتضح الاختلاف بين طبيعة فريق السياسة الخارجية والتوجه نحو إدارة الملف الفلسطيني في عهد بايدن عنها في عهد ترامب. ففي حين أن القرارات في عهد هذا الأخير كانت من أعلى إلى أسفل ضمن دائرة محددة من الأشخاص ومقربة جدّاً من الرئيس وتعتنق خطاباً أيديولوجيّاً وسياسات عدائية إزاء فلسطين، فإن إدارة بايدن شملت مجموعة كبيرة من السياسيين الخبراء والمهنيين ذوي الكفاءة والخبرة والاحترام لتقاليد العمل المؤسساتي الأميركي في مستويات متعددة من المناصب الحكومية ذات العلاقة بالملف الفلسطيني، ما يوحي بتدفق للمعلومات وتبادلها بين الدوائر المختلفة مع تميزهم بدبلوماسية في النبرة والخطاب.

لكن، اللافت للنظر عدم تعيين مبعوث للسلام في إدارة بايدن، ما يوحي بأمرين: الأول، التركيز على وزارة الخارجية في التعامل مع القضية الفلسطينية وعلى المستوى الثاني من المسؤولين لتولي هذا الملف. والثاني، نية الإدارة خفض مستوى التدخل في القضية الفلسطينية، وبالتالي خفض التوقعات من تحقيق إنجازات تذكر.

ازدياد التقدميين في الحزب الديمقراطي وتغيرات الموقف من إسرائيل

خلال السنوات الأخيرة، بدأت تظهر خلافات في الحزب الديمقراطي، إثر تنامي قوة التيار التقدمي في الحزب، وبدا وكأنّ تحولاً جذريّاً في طريقه لتغيير النظرة للعلاقة الأميركية/ الإسرائيلية، مع ازدياد التوجه نحو تعاطف ملموس وتعالي أصوات داخل الحزب والرأي العام الأميركي تنادي بالحقوق الفلسطينية وباتخاذ مواقف حازمة تجاه الاحتلال والدعم اللامحدود لإسرائيل. وقد أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز غالوب أن التعاطف مع الفلسطينيين في ازدياد، وتساوى عند الديمقراطيين مع التعاطف مع إسرائيل، فيما تجاوز الديمقراطيون التقدميون العتبة ويتعاطفون أكثر مع الفلسطينيين[48].

لعبت مجموعة من العوامل في إحداث هذا التغيير، أبرزها التحولات في العلاقة مع إسرائيل خلال فترة ترامب، التي خلقت جدلاً لم يكن معهوداً داخل المجتمع الأميركي. وهو ما حذّر منه اليهود الليبراليون وتيار الوسط في الحزب الديمقراطي بأنّ ترامب يضرّ إسرائيل أكثر مما ينفعها. ويؤكد المبعوث الأميركي الأسبق لعملية السلام، دينيس روس أن ما يجري من تغييرات في الولايات المتحدة «أعمق ممّا يبدو للعيان بفضل احتضان ترامب لإسرائيل ما تسبب بتشويه سمعة «الدولة اليهودية»، ونفور الديمقراطيين ومعارضته

في كافة السياسات التي يتبعها»[49]. إضافة لما أنتجت التوترات بين نتنياهو والولايات المتحدة من برود في العلاقة مع الديمقراطيين إثر تحديه لإدارة أوباما وتجاوزها، حين طلب إلقاء خطاب في الكونجرس دون تنسيق مع البيت الأبيض حول مخاطر الاتفاق النووي الإيراني.

تعزز التيار التقدمي في الحزب الديمقراطي مع تصاعد قوة حركات حقوقية مدنية مثل «حركة السود مهمة» التي باتت من أهم الحركات النضالية في مجال الحقوق المدنية في التاريخ الحديث. استثمرت الحركة رمزيتها في مهاجمة العنصرية إلى مهاجمة العنصرية الإسرائيلية والاستيطان، وتسليط الضوء على اختلال ميزان القوة بين «إسرائيل» والشعب الفلسطيني، ودحض شعار حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وإطلاقها حملات عالمية على مواقع التواصل الاجتماعي مثل حملة «حافظوا على الشيخ جراح» للوقوف ضد سياسات إسرائيل الاحتلالية في القدس وتهجير السكان الفلسطينيين من بيوتهم. وصاحب هذا النشاط في الفضاء الرقمي تنظيم مظاهرات في الجامعات الأميركية العريقة ضد الحرب على غزة في أيار/ مايو 2021 لربط الدفاع عن حقوق الأقلية السوداء ضد النخبة البيضاء مع حقوق الشعب الفلسطيني ضد النخبة الإسرائيلية. كما ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي بدعم هذا التيار، فاستغل النشطاء الفلسطينيون منصات المشاركة العالمية للتضامن مع «حركة السود مهمة» وتشبيه قمع قوات الشرطة الأميركية لذوي البشرة السوداء والمظاهرات المطالبة بالحقوق المدنية في الولايات الأميركية التي اندلعت في عهد ترامب بقمع قوات الاحتلال الإسرائيلي للشعب الفلسطيني. كما أن انخراط المشاهير والرموز الدولية في مجالات الفن والرياضة في النقاش حول حقوق الانسان الفلسطيني، ساهم بفتح آفاق لعرض وجهة النظر الفلسطينية التي كانت غائبة في الإعلام الأميركي، والتأثير والضغط على تغيير اتجاهات الرأي العام الأميركي تجاه الصورة النمطية السائدة سواء حول «إسرائيل» أو فلسطين.

أثرت هذه المتغيرات في القواعد الانتخابية للحزب الديمقراطي، فتصاعدت قوة التقدميين. تبرز من هذا التيار أربع نائبات من الأقليات العرقية يطلق عليهنّ مصطلح «الفرقة» أو "The Squad" وهنّ: رشيدة طليب، إلهان عمر، أيان بريسلي، وتتزعمهن ألكسندرا أوكاسيو كورتيز التي وصفت «إسرائيل» بدولة الأبارتهايد في سابقة تحدث للمرة الأولى داخل الكونجرس[50]. وقد برزت أصواتهنّ بقوة أثناء العدوان على غزة في أيار/ مايو 2021، كمعارضات للاستمرار بتقديم

المساعدات لإسرائيل التي تقتل النساء والأطفال. في تحول لموقف الكونجرس من حروب إسرائيل السابقة[51]. وينسب للدينامية التقدمية في الحزب بشكل عام الدور الرئيسي في الضغط على بايدن لتكثيف اتصالاته، والضغط بدوره على حكومة إسرائيل لوقف العدوان على غزة في أيار/ مايو 2021 [52]، وذلك بعد سيل من المناقشات الحامية في الكونجرس حول الحرب، والانتقادات الشديدة لموقفه وإظهاره التأييد المطلق لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها في أول يومين من العدوان.

ورغم أن هذا التغيير لم يشكل الضغط المطلوب لتغيير توجهات بايدن، التي تعكس قناعاته السياسية في الدعم اللامحدود لإسرائيل، إلا أنّ صوت هذا التيار بدأ يدخل في حسابات الرئيس، فمثلاً في صياغة البرنامج الانتخابي للحزب، ضغط التقدميون من أجل إدراج مصطلح «الاحتلال الإسرائيلي» في البرنامج، وهو ما رفضه بايدن بشدة ودفع بثقله للتدخل، وأمر مستشاريه بعدم إدراج أي إشارة للاحتلال، لكنه قبل بإيجاد صيغة توافقية للحفاظ على وحدة الحزب للإطاحة بترامب، وبديلاً عن ذلك، تمت صياغة معارضة الحزب صراحة لأية خطوات أحادية يقوم بها الجانبان[53].

إدارة بايدن: هل حصل تغيير بعد عام ونصف العام؟

قبل استعراض عدد من القرارات التي اتخذتها إدارة بايدن لقياس مدى التغيير في السياسة الأميركية إزاء القضية الفلسطينية، يجب مراعاة ثلاث حقائق:

الأولى: الفشل الذريع الذي منيت به الإدارات الأميركية المتعاقبة في مسألة حل الصراع أدّى إلى قناعة لدى النخبة الأميركية، بأنّ الانخراط بقوة في تعقيدات هذه المسألة ليس هو الإستراتيجية الأميركية الأفضل.

والثانية: أولوية القضية على الأجندة الخارجية للرئيس الجديد، فقد أعلنت إدارة بايدن المثقلة بالملفات داخليّاً وخارجيّاً، أنها ستدفع بثقلها للتركيز على ترميم العلاقة مع أوروبا والتحدي الصيني ومواجهة روسيا، أما في الشرق الأوسط، فستكون الأولوية لإعادة الاتفاق بشأن الملف النووي الإيراني.

أما الحقيقة الثالثة، فهي: القيود الناجمة عن سياسات ترامب إزاء القضية الفلسطينية التي وضعت حدوداً لأي رئيس أميركي قادم من نوعية بايدن بشأن إمكانية التراجع عن قرارات حاسمة كالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، وخيار العودة إلى سياسات ما قبل ترامب لن يكون

بسهولة قراراته.

ويمكن إجمال حصيلة سياسات إدارة بايدن إزاء القضية الفلسطينية خلال عام ونصف العام من عهده في:

- **استئناف المساعدات وعودة التواصل الدبلوماسي مع الفلسطينيين:** أعلنت الإدارة الأميركية برئاسة بايدن عن خطة لاستئناف بعض أنواع من المساعدات التي كانت قد جمّدت في عهد ترامب بما يتوافق مع القانون الأميركي، ومن خلال العمل مع الكونجرس، منها: (75) مليون دولار من مخصصات السنة المالية للسلطة الوطنية 2020 كمساعدات إنمائية واقتصادية، و(40) مليون دولار من مخصصات السنتين الماليتين للسلطة الوطنية 2016 و2017 لبرنامج المراقبة الدولية للمخدرات وإنفاذ القانون، و(150) مليون دولار مساعدات إغاثية للأونروا، و(10) ملايين دولار في برامج بناء السلام، إضافة إلى (15) مليون دولار مساعدة إغاثية لمواجهة جائحة كورونا[54]. بالتوازي مع حركة دبلوماسية نشطة هدفت إلى إعادة التواصل مع القيادة الفلسطينية لبناء الثقة بين الطرفين وتجديد العلاقات وإثبات جديتها والالتزام باستمرار التنسيق مع الفلسطينيين.

- **التمسك بحل الدولتين دون آفاق للتحقيق:** حملت أول جلسة استماع لوزير الخارجية أنتوني بلينكن أمام لجنة الخارجية في الكونجرس ملامح السياسة الأميركية القادمة. وتتلخص في التزام الإدارة الأميركية والرئيس بأمن إسرائيل كأساس للتوجه في أي مسار، وبخطاب واحد عنوانه الرئيسي هو «حل الدولتين» من منطلق أنه السبيل الوحيد لضمان أمن «إسرائيل» كدولة يهودية وديمقراطية وتحقيق تطلعات الفلسطينيين في إقامة الدولة الخاصة بهم، على الرغم من أن بلينكن صاحب قناعاته المعلنة بوجود تحديات كبيرة أمام هذا الحل وغياب آفاق قريبة لتحقيقه والأولوية لإعادة بناء الثقة بين الطرفين[55]. وركزت الإدارة على معالجة الوضع الاقتصادي والإنمائي للشعب الفلسطيني من أجل تهيئة بيئة مستقرة لتخفيض نسبة التوتر بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وسمحت الحكومة الإسرائيلية بزعامة «نفتالي بينيت» ببعض التقدم في الخطوات الاقتصادية لإثبات حسن نواياها تجاه إدارة بايدن، وأعلنت عن انفتاحها على التنسيق الأمني والاقتصادي مع الفلسطينيين، شريطة عدم الانخراط السياسي بأية عملية دبلوماسية قد تأتي بدولة «إرهابية» حسب قوله[56].

- **عدم الانخراط في الصراع:** وهو ما بدا واضحاً إبان العدوان على غزة، الذي كان أول اختبار لإدارة بايدن في التعامل مع الملف الفلسطيني وتعقيداته. عكس الموقف الأميركي أن سياسة الإدارة ترتكز على أن الانخراط المكثف وتركيز الموارد على تحقيق حل دائم تضييع للوقت، لأن الفجوة بين طرفي الصراع واسعة. كما أن المتاح هو إدارة الأزمة بناء على استخلاص العبر من تجارب 2008 و2012 و2014.

بدا رد الفعل الأميركي كأنّه قادم من دليل إجرائي للتعامل مع هذا الملف، يقوم على دبلوماسية متدرجة منضبطة بدأت بالتأكيد على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها كخلفية ثابتة لا تتزحزح، ثم الضغط اللغوي واللعب بالكلمات التي لا توقف الاعتداءات مع منع اتخاذ أي قرار دولي يدين إسرائيل في مجلس الأمن، مع التدرج باللغة الضاغطة على إسرائيل مع استمرار انضباطها بفعل الضغط الداخلي الأميركي والعالمي حتى توقف العدوان بعد 11 يوماً.

تعمل الولايات المتحدة عبر مشاركة الحلفاء الإقليميين بصيغة (1+3) مصر والأردن وقطر ومعهم إسرائيل. وهو ما كشفته الاتصالات المستمرة والمتواصلة بين مسؤولي إدارة بايدن والسلطات في هذه الدول، وتحديداً مصر.

- **القدس وإعادة فتح القنصلية الأميركية:** شددت إدارة بايدن على التزامها باستمرار الاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل وبقاء السفارة فيها. وتعهدت بإعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس لخدمة الفلسطينيين، وحتى كتابة هذه السطور، لم تفِ الإدارة بوعودها الانتخابية بحجة ضرورة طلب إذن وموافقة من الحكومة الإسرائيلية التي تسيطر على المدينة، والحاجة لبدء سلسلة من النقاشات حول الوضع القانوني لإعادة فتح القنصلية، وهو ما يرفضه الإسرائيليون تماماً ويعلّلون ذلك بالحفاظ على استقرار حكومة الائتلاف الهشة، وعدم فتح نافذة لنتنياهو لمهاجمة الائتلاف. ومع إصرار «بينيت» على أنه لا توجد غرفة واحدة في القدس للقنصلية الأميركية، وتصريحات «يائير لابيد» وزير خارجيته بأنه لا مانع من وجود قنصلية أميركية في رام الله[57]، فإن مسألة إعادة فتح القنصلية باتت محل شك، خاصة بعد دخول الكونجرس على خط النقاش، حيث تم تقديم مشاريع قوانين في مجلسي النواب والشيوخ تعارض فتح القنصلية، وتحظر منح تمويل لأي منشأة دبلوماسية بخلاف السفارة الأميركية في القدس. كما بعث 200 عضو من الحزب الجمهوري رسالة إلى بايدن تحثه

على عدم فتح القنصلية، ودعمهم بعض الأعضاء من الحزب الديمقراطي[58]. وتعي الإدارة الأميركية أهمية ملف إعادة فتح القنصلية في القدس بالنسبة للفلسطينيين، لأنه بمثابة اعتراف ضمني أميركي بوضع القدس المعقد، واختبار لمسار إعادة العلاقة الأميركية الفلسطينية وعودة لبناء الثقة، إضافة إلى أن المبررات الإسرائيلية في هذا الموضوع واهية، فمكان القنصلية هو ملك للحكومة الأميركية، وليست هناك حاجة للحصول على إذن إسرائيلي جديد، فضلاً عن أن عدداً من الدول كالمملكة المتحدة وفرنسا لديها قنصليات تخدم الفلسطينيين في القدس.

- **الاستيطان**: يمكن إيجاز موقف إدارة بايدن من الاستيطان تحت بند معارضة الأعمال الأحادية، ودعوة الطرفين للامتناع عن الخطوات الأحادية التي تؤدي إلى تقويض حل الدولتين. فقد دأب مسؤولو الإدارة على التحدث بانتظام وثبات ميكانيكي عن معارضتهم للتوسع الاستيطاني. جاء الموقف الأكثر حزماً الذي اتخذته الإدارة تجاه الاستيطان على لسان الناطق باسم الخارجية الأميركية «نيد برايس» حين عبر عن «القلق العميق» ومعارضة واشنطن بشدة إعلان وزارة الإسكان الإسرائيلية بناء (1355) وحدة سكنية استيطانية جديدة في الضفة الغربية، لأنه -حسب برايس- «لا يتماشى مع جهود خفض منسوب التوتر وآفاق حل الدولتين»[59]. وشهدت إدارة بايدن عودة لاستخدام المصطلحات التقليدية ذات الدلالات السياسية المستخدمة في تأطير الموقف الأميركي من الاستيطان، وأعادت المصطلح القديم المتعارف عليه في الإدارات الأميركية السابقة بأنها «عقبة»، في ابتعاد عن موقف إدارة ترامب الذي وصفها بالقانونية والشرعية. لكن، حتى اللحظة، فإن معارضة إدارة بايدن للاستيطان لم تتجاوز التشدد في الخطاب، ولم تترجم على الأرض بضغوط فعلية على الحكومة الإسرائيلية أو مواقف حاسمة لوقف نشاطها الاستيطاني الذي يمنع قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، أو على الأقل بقاء رؤية حل الدولتين التي تعتنقها إدارة بايدن حيّة، إضافة إلى أنها لم توضح موقفها من المستوطنات التي تم بناؤها في عهد إدارة ترامب.

إن عاماً ونصف العام من رئاسة جو بايدن لم تحدث تغييراً ملموساً على المسار السياسي لحل القضية الفلسطينية في ظل رغبة إدارة بايدن في خفض وتيرة تدخلها في الملف الفلسطيني ووضع أهداف متواضعة وتوقعات منخفضة، والتركيز فقط على الحاجات الإنسانية لتحسين حياة الناس. كما

لـم تسـتطع الإدارة الوفـاء بتعهداتهـا بعكـس سياسـات ترامـب إلا فـي مسـألة اسـتئناف بعـض المسـاعدات.

إن وعـي إدارة بايـدن وخبرائهـا بالمتغيـرات الداخليـة والإقليميـة قـاد إلـى أن يكـون الخيار الإسـتراتيجي لـلإدارة الأميركيـة هـو: عـدم فعـل شـيء، والاكتفـاء بضمـان تحقيـق الهـدوء فـي الأراضـي الفلسـطينية عبـر معالجـة آنيـة لأزمـات الصـراع حتـى تنتهـي سـنواتها الأربـع دون إحـداث تقـدم يذكـر أو تغييـر فعلـي أو أزمـة فـي العلاقـات مـع إسـرائيل.

الهوامش:

1 Maggie Haberman and David E. Sanger, "Transcript: Donald Trump Expounds on his Foreign Policy View", **The New York Times**, Mar. 26. 2016.
https://www.nytimes.com/2016/03/27/us/politics/donald-trump-transcript.html

2 Carolyn Kenny& John Morris, "Trump's Conflicts Of Interest in Israel, Foreign Policy and Security", **Center For American Progress (CAP)**, U.Sm: June14.2017.
https://americanprogress.org/article/trumps-conflicts-interest-israel/

3 Donald J. Trump in Grace Wermenbol, "Israel _Palestinian and the Deal of the Century", **Friedrich Ebert Stiftung**, Germany, Sep. 2019, http://library.fes.de/pdf-files/id/15681.pdf

4 **The American Israel Public Affairs Committee (AIBAC)**, "Donald Trump t AIBAC: Full Transcript of Remarks to The Pro Israeli Lobby", U.S., Mar. 21. 2016. https://www.aipac.org/resources

5 Donald J.Trump, **Twitter**, Jan.2.2018. https://twitter.com/realdonaldtrump/status/948322496591384576?lang=ar

6 Trump To Son In law Kushner, "If You Can't Produce Peace in the Mideast, Nobody Can", **Jerusalem Post**. Jan.20. 2017,
https://www.jpost.com/Israel-News/Politics-And-Diplomacy/Trump-to-son-in-law-Kushner-If-you-cant-produce-peace-nobody-can-479076

7 Chris MacGreal, "Jared Kushner: 'Don't Talk About History': How Jared Kushner crafted his Middle East 'peace' plan", **The Guardian**, Jan.28.2020.
https://www.theguardian.com/us-news/2020/jan/27/jared-kushner-israel-palestine-peace-plan

8 Josefin Dolsten, "Meet the Jews in Donald Trump's Inner Circle, The Times of Israel", **The**

Times of Israel, Nov.15.2016,
https://www.timesofisrael.com/meet-the-jews-in-donald-trumps-inner-circle/

9 Jacob Magid, "Greenblatt Says He Prefers to Call Settlements Neighborhoods and Cities", **The Times of Israel**, June28.2019. https://www.timesofisrael.com/greenblatt-says-he-prefers-to-call-settlements-neighborhoods-and-cities/

10 David Friedman, "Remarks at the Zionist Organization of America", **U.S. Embassy in Israel**, Nov. 12, 2017. https://il.usembassy.gov/ambassador-david-friedman-remarks-zoa-annual-event-prepared/

11 Deborah Whitehead, "In Mike Pence, US Evangelicals Had their '24-karat-gold' Man in the White House", **The Conversation**, University of Colorado Boulder, U.S. Jan.21.2021.
https://theconversation.com/in-mike-pence-us-evangelicals-had-their-24-karat-gold-man-in-the-white-house-148161

12 Mike Pence, "Remarks by the Vice President at the 2019 AIPAC Policy Conference", **The American Presidency Project**, Washington DC. 2019.
https://www.presidency.ucsb.edu/documents/remarks-the-vice-president-the-2019-aipac-policy-conference

13 Justin Elliott, "Trump's Patron-in-Chief", **ProPublica**, New York, Oct.10. 2021. https://features.propublica.org/trump-inc-podcast/sheldon-adelson-casino-magnate-trump-macau-and-japan/

14 Alexia Underwood, "GOP Megadonor Sheldon Adelson Could Help Pay for the US Embassy in Jerusalem", **Vox**, Feb.23.2018.
https://www.vox.com/world/2018/2/23/17044284/adelson-gop-trump-jerusalem-embassy-israel-palestinians

15 Immelman & Griebie, The personality Profile and

16 Javier Jaén, "The Last Temptation", **The Atlantic**, April 2018,
https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2018/04/the-last-temptation/554066/

17 Ibid.

18 Administration of Donald J. Trump, "Remarks by President Trump and Prime Minister Netanyahu of Israel in Joint Press Conference", **U.S. Government Information (GPO)**, Washington DC: Feb.15. 2017. https://www.govinfo.gov/content/pkg/DCPD-201700122/pdf/DCPD-201700122.pdf

19 Administration of Donald J. Trump, "Remarks Following a Meeting with President Mahmoud Abbas of the Palestinian Authority", **U.S. Government Information (GPO)**, Washington D.C. May 3. 2017.
https://www.govinfo.gov/content/pkg/DCPD-201700306/pdf/DCPD-201700306.pdf

20 Jim Zanotti, "The Palestinians: Background and U.S. Relation", Washington D.C. **Congressional Research Service (CRS)**, Oct.17.2017. https://sgp.fas.org/crs/mideast/RL34074.pdf

21 Nikki Haley, Interview by Dan Senor, "Nikki Haley At AIPAC: New Sheriff In Tow", **UN Watch**, Mar.28,2017,https://unwatch.org/nikki-haleys-interview-at-aipac-policy-conference/

22 David Friedman, "Interview by Yaakov Katzand & Herb Keinon", **Jerusalem Post**, Sep.1. 2017.
https://live.jpost.com/Israel-News/Politics-And-Diplomacy/David-Friedman-tackles-everything-from-past-to-US-plans-for-peace-503940?_ga=2.192004963.89281784.1631891749-2103416374.1616386603

23 Shoshana Kranish & Michael Wilner, "US Ambassador Friedman Tells State Dept. to Stop Using Word 'Occupation'", **Jerusalem Post**, Dec.27. 2017.
https://www.jpost.com/israel-news/us-ambassador-friedman-tells-state-dept-to-stop-using-word-occupation-520118

24 للاطلاع على قرار الكونجرس الخاص بمكتب منظمة التحرير، انظر:
U.S. Congress, "PLO Accountability Act, H.R.4522", 114th Cong (2015-2016).
https://www.congress.gov/bill/114th-congress/house-bill/4522/text

25 لمزيد من التفاصيل حول القانون، انظر:
U.S. Congress, "Taylor Force Act, H.R.1164", 115th Cong. (2017-2018), July12. 2017. https://www.congress.gov/bill/115th-congress/house-bill/1164

26 Jim Zanotti, "U.S. Foreign Aid to the Palestinians", RS22967, Washington D.C. **Congressional Research Service (CRS)**, May 18.2018, https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf

27 للاطلاع على الخطة كاملة، انظر:
The White House Archive, "Trump White House, Peace to Prosperity. A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People", Washington D.C. Jan. 2020.
https://trumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2020/01/Peace-to-Prosperity-0120.pdf

28 Achin Vanaik, "Trump's Middle East 'Peace Plan' Is a Step Towards Institutionalizing Apartheid", **The Transnational Institute (TNI)**, Amsterdam, Feb.10.2020.

https://www.tni.org/en/article/trumps-middle-east-peace-plan-apartheid

29 **The White House Archive**, "Trump White House, "Statement by the Press Secretary", Washington D.C. Feb.2. 2017. https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/0D6087456ADB71D-0852580BC004E0C17

30 **U.S. Department of State (2017-2021) Archived Content**, "Secretary Michael R. Pompeo Remarks to the Press", Washington D.C. Nov.18. 2019.
https://2017-2021.state.gov/secretary-michael-r-pompeo-remarks-to-the-press/index.html

31 Jim Zanotti, "Israel: Background and U.S. Relations in brief", RL44245, Washington D.C. **Congressional Research Service (CRS)**, Jan. 27.2021. https://www.everycrsreport.com/files/20191206_R44245_e61b9b4c687b2e20bb8b592afbe4b3337eb4f8f7.pdf

32 **Peace Now Movement**, "Greenlighting De Facto Annexation: A Summary of Trump's Impact on the Settlements", Nov.9. 2020.
https://peacenow.org.il/en/greenlighting-de-facto-annexation-a-summary-of-trumps-impact-on-the-settlements

33 **بي. بي. سي**، «غور الأردن: إدانة عربية لخطة بنيامين نتنياهو ضم المنطقة من الضفة الغربية المحتلة»، 11 سبتمبر 2019.
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49657998

34 **The New York Times**, "U.S. Ambassador Says Israel Has Right to Annex Parts of West Bank", 8 June. 2019.
https://www.nytimes.com/2019/06/08/world/middleeast/israel-west-bank-david-friedman.html

35 Zanotti, Israel: Background.

36 **The White House**, "The Biden _ Harris Administration, Joe Biden the President", Washington D.C.2021.
whitehouse.gov/administration/president-biden/

37 Anne Marie Griebie & Aubrey Immelman, "The Personality Profile and Leadership Style of U.S. President Joe Biden", College of Saint Benedict and Saint John's University, **Paper presented** at the 44th Annual Scientific Meeting of the International Society of Political Psychology, (virtual conference), July 11-13, 2021. https://digitalcommons.csbsju.edu/psychology_pubs/ 132/.

38 **Biden / Harris Democrats, A presidency for all Americans**, "Joe Biden and the Jewish Community: A record and A plan of Friendship, Support and Action", 2022.

https://joebiden.com/joe-biden-and-the-jewish-community-a-record-and-a-plan-of-friendship-support-and-action/

39 Ibid.

40 48 Alex Ward, "Why isn't Biden pushing Israel harder?", **VOX**, May20.2021.
https://www.vox.com/22442000/biden-israel-gaza-hamas-history-policy

41 Biden / Harris Democrats, A presidency for.

42 Ibid.

43 **U.S. Department of State, Biographies**, "Antony J. Blinken Secretary of State", Washington D.C. Jan.26.2021.
https://www.state.gov/biographies/antony-j-blinken/

44 David M. Herszanhorn & Rym Momtaz, "9 things to know about Antony Blinken, the next US secretary of state", **The Politicio**, Nov.23.2020.
https://www.politico.eu/article/nine-things-to-think-about-antony-blinken/

45 Natasha Bertrand, "The inexorable rise of Jake Sullivan", **The Politicio**, Nov.27.2020.
https://www.politico.com/news/2020/11/27/jake-sullivan-biden-national-security-440814

46 Jacob Majed, "New US envoy says 'absolutely won't' visit settlements, to avoid inflaming tensions", **Times of Israel**, Jan.14.2022.
https://www.timesofisrael.com/new-us-envoy-says-absolutely-wont-visit-settlements-to-avoid-inflaming-tensions/

47 Jack Detsch, "Meet Biden's Middle East Team", **Foreign Policy**, March 5. 2021.
https://foreignpolicy.com/2021/03/05/biden-middle-east-team-pentagon-state-department-nsc/

48 Lydia Saad, "Key Trends in U.S. Views on Israel and the Palestinians", **GALLUP**, May 28. 2021.
https://news.gallup.com/poll/350393/key-trends-views-israel-palestinians.aspx

49 Dennis Ross, "How Israel Should Navigate the New American Landscape", **Washington Institute for Near East Policy**, Nov 9. 2021.
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/how-israel-should-navigate-new-american-landscape

50 Ryan Grim, "As Israel attacked Gaza, It heard something new: Opposition from Congress", **The Intercept**, May 14. 2021.
https://theintercept.com/2021/05/14/israel-palestine-congress-criticism-democrats/

51 Ibid.

52 **العربي الجديد**، «تقدميو الحزب الديمقراطي الأميركي كابوس لإسرائيل وصداع لبايدن»، تقارير دولية، 24 مايو 2021.
https://www.alaraby.co.uk/politics

53 Colum Lynch, "Biden bucks progressives, won't denounce Israeli occupation", **Foreign Policy**, Aug.6 2020. https://foreignpolicy.com/2020/08/06/biden-2020-presidential-election-israel-occupation-progressives-sanders/

54 Jim Zanotti and Rhoda Margesson, "U.S. Resumption of Foreign Aid to the Palestinians", IN11649, **Congressional Research Service (CRS)**, Washington D.C. April 14. 2021.
https://sgp.fas.org/crs/mideast/IN11649.pdf

55 **U.S. Government Publishing Office**, "U.S. Senate, Committee on foreign relations, Senate Hearing 117-4", 117th Congress, Jan.19. 2021. http://www.govinfo.gov

56 **Middle East Monitor**, "Bennett: No negotiations to create a 'terrorist state' in Israel", Nov.9.2021.
https://www.middleeastmonitor.com/20211109-bennett-no-negotiations-to-create-a-terrorist-state-in-israel/

57 **الجزيرة**، «اقترحت نقلها إلى رام الله.. إسرائيل تتحدى خطة بايدن لفتح القنصلية الأميركية بالقدس والفلسطينيون يستنكرون»، 11/ 7/ 2021. https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/11/7

58 Jim Zanotti, »Israel: Background and U.S. Relations in Brief«, R44245, **Congressional Research Service (CRS)**, Washington D.C. April 15. 2022.
https://www.everycrsreport.com/reports/R44245.html

59 **الحرة**، «واشنطن تعرب عن «قلقها العميق» بشأن خطة الاستيطان الإسرائيلية الجديدة»، 25 أكتوبر 2021.
https://www.alhurra.com/israel/2021/10/26

شؤون فلسطينية

أنثولوجيا

الدعاية والآخر والاستيطان في الفكر الصهيوني

شيماء بدران*

يستعرض باب أنثولوجيا في هذا العدد الدعاية، الآخر، السلام، الحدود، الإبادة، الاستيطان، في الفكر الصهيوني، من حيث النظرية والتطبيق، كما جاءت في «شؤون فلسطينية». وبالمجمل، شكلت الصهيونية إحدى أهم مساحات اهتمام مركز الأبحاث، وركزت عليها من خلال المتابعات والرصد والتحليل، ولا يزال كتاب تاريخ الصهيونية، لكاتبه صبري جريس، مدير عام المركز الأسبق، واحدة من أهم الدراسات المرجعية بهذا الاتجاه.

يناقش نبيل شعث في مقاله (الفكر العنصري الاستعماري وراء «إسرائيليون يريدون») المنشور في العدد الأول من شؤون فلسطينية، آذار (مارس) 1971، (ص137-142) الفكر الصهيوني المغذي للإعلام الإسرائيلي، آخذاً دوره في نشر الدعاية الصهيونية والنموذج الذي يحاول صناعته وتأطيره، من خلال التركيز على نشرة «إسرائيليون يريدون» كنموذج، التي تكمن أهميتها في أنها كانت موجهة للعرب، توزع في الدول العربية بعد رحلة تمر فيها من خلال إيطاليا، حيث يحلل 20 عدداً من أعداد النشرة صدرت في العامين 1969 و1970. عمل شعث على تحليل مختلف المصطلحات ودلالاتها وربطها بموقعها في الفكر الصهيوني الذي ترتكز عليه، المنطلقة من توجهات يسارية خلاف غيرها من النشرات غير الدورية مثل (نيو ديل إيست) و(نيو اتلوك) الداعية إلى الاعتدال تجاه العرب.

يقدم شعث النشرة في سياقها التاريخي السياسي، الذي جاء بعد عام 1967، وهي لحظة الإدراك الإسرائيلية لصعوبة اقتلاع الفلسطينيين من أراضيهم، ولحظة البحث عن حلول بديلة كإقامة حكم ذاتي للفلسطينيين على الأرض، تحت سيطرة مطلقة لإسرائيل بما يتيح لها استدامة المشروع الصهيوني. وهي لحظة كانت فارقة فلسطينياً، حيث أدت ليقظة الفلسطينيين وظهور ثورتهم وتحول الرأي العام الدولي تجاه دعم حقوقهم.

يرى شعث أن «إسرائيليون يريدون» كانت منصة لتقديم دعاية مدروسة، تمثل

* منتسبة لبرنامج الزمالة البحثية في الشأن الفلسطيني- مركز الأبحاث

أفكار الصهيونية التي أفرزتها تلك التحولات، والتي كانت ترد بجانب منها على الخطاب العربي. ويدلل شعث على التحولات في الفكر الصهيوني بالانتقال من إنكار وجود الفلسطيني قبل العام 1967، إلى البحث عن «نقاء» الدولة اليهودية، من خلال صناعة كيان فلسطيني تحت السيطرة الإسرائيلية المطلقة.

ولهذا الغرض، يرصد شعث مواضيع النشرة التي تركزت على الرد على رموز الحركة الوطنية الفلسطينية والقومية العربية كجمال عبد الناصر وصلاح خلف، وزعزعة الثقة بالدعاية السياسية العربية، ومهاجمة فكرة الدولة الديمقراطية الفلسطينية، والهجوم على العرب عبر تسليط الضوء على حوادث محددة لرسم وجود عدم استقرار سياسي في النطاق العربي.

استخدمت النشرة كما يوضح شعث مفاهيم مثل العدالة والمساواة في الحديث عن العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية، في سياق تصوير الصراع على أنه مجرد نزاع حدودي بين طرفين متساويين، وذلك لكسب الرأي العام؛ وذلك فيه محاولة واضحة لتشويه حقيقة الاستعمار الاستيطاني الإحلالي. حاولت النشرة، وفق ما يرصد شعث، الفصل بين الثورتين الفلسطينية والجزائرية، مدعية أن الأخيرة محط إعجاب الإسرائيليين. كما حاولت زرع شقاق فلسطيني أردني عبر تكرار الدعاية الصهيونية بأن حق تقرير المصير الذي «تطالب به المنظمات الفلسطينية» مسألة فلسطينية أردنية. تطالب النشرة باعتراف فلسطيني إسرائيلي متبادل بكل من الشعبين، لكنها وبذات الوقت تحاول تبرير نفيها للكيان الفلسطيني، وعدوانها المستمر، بالرؤية الفلسطينية الهادفة للقضاء على إسرائيل.

يقول شعث إن هذه النشرة فشلت في تحقيق الأثر الدعائي المطلوب منها، ومع حلول عام 1970 أصبحت قليلة ومتقطعة حتى اندثرت، نتاجاً للخطاب الاستعلائي والتناقضات التي تحملها.

وفي العدد 14 من «شؤون فلسطينية»، تشرين الأول/ أكتوبر 1972، يقدم محمود درويش مساحتين متقابلتين من الفكر الصهيوني ورؤيته للمقاومة الفلسطينية، ويستعرضهما في مقالتين متتاليتين الأولى صفحة 264 والثانية 269. يدرس درويش نماذج لهذين التوجهين، فيشير في المقالة الأولى (إعلان حرب الإبادة على الفلسطينيين)، إلى السياسات الاستعمارية الإسرائيلية الساعية لاستثمار كل حدث من شأنه إتاحة فرصة لدولة إسرائيل لشن حرب إبادة

على الفلسطينيين، ثم ينتقل في المقالة التالية (مكانة الفلسطيني في الفكر الإسرائيلي) لمناقشة فكر النائب أرييه الياف الذي يطرح رؤية جديدة تماماً للفلسطينيين بعيدة عن تشييئهم وإقصائهم عن إنسانيتهم.

قد لا تكون المقارنة بين المقالتين عادلة، كون الأولى تتحدث عن توجهات شريحة واسعة داخل الحركة الصهيونية في التعامل مع الشعب الفلسطيني، في حين تتحدث الأخرى عن سابقة نادرة الحدوث واجهت الكثير من النقد وبقيت حالة شاذة عن المسار العام، لكن على أي حال، تهدف هذه المقاربة إلى فهم حيثيات التوجهين وليس إلى عرض التفاعلات بين توجهات رائجة داخل الحركة الصهيونية.

يوضح درويش في مقالته (إعلان حرب الإبادة على الفلسطينيين) موقع الفلسطيني في الفكر الصهيوني، بعيداً عن دعايات السلام الإعلامية التي تروج لها إسرائيل، إذ إن إسرائيل في الوقت الذي تعبر فيه عن نفسها على أنها وصية على الديمقراطية التي يجب نشرها في الدول العربية؛ فهي ترفض اعتبار الفلسطينيين أكثر من مجموعة بربر لا يرقون أساساً للتعامل الديمقراطي، متخذة عملية ميونخ مسوغاً دعائياً لإبادة شعب بأكمله. يستطرد درويش أن الهدف من استغلال عملية ميونخ ليس التبرير بحد ذاته، بل هو اغتنام اللحظة المناسبة لصناعة وترسيخ الرواية على المستوى العالمي وقولبة الفلسطيني في الإطار المعدّ له مسبقاً.

يستحضر درويش في مقال (مكانة الفلسطيني في الفكر الإسرائيلي) رد الفعل الصهيوني تجاه كتاب أرييه الياف في سياق تحليله لهذا الكتاب، الذي تمثل برفض محاولاته كسر القالب الذي وضع فيه الفلسطيني، ونزعه صفة الإرهاب عن المقاومين الفلسطينيين وإعادة طرحه حجج جديدة بهذه الخصوص.

وفي مقالة أخرى، يضيء أسعد عبد الرحمن في (الملامح البارزة لفكر بن غوريون السياسي) المنشورة في العدد 29 من المجلة، كانون الثاني (يناير) 1974، (ص35-44) على تطور الفكر الصهيوني من منظور بن غوريون، أحد أهم قادة الحركة الصهيونية، مسلطاً الضوء على مختلف محددات فكره وسلوكه السياسي، بدءاً من البيئة والتطور التاريخي والتعبئة الفكرية وواقع الحركة الصهيونية، وكذلك التحولات في النظرية والتطبيق في الفكر الصهيوني.

ترعرع بن غوريون على الفكر الصهيوني وتشرب أفكاره سواء من العائلة أو من البيئة المحيطة به، ولا يعني، ورغم استناده إلى الرؤية التطبيقية لفكر هرتزل،

إلا أنه آمن بأولوية القوة، إذ اعتبر أن إقامة قرية يهودية واحدة في فلسطين أهم من إقامة مئة مؤتمر، بالتالي، أي فعل صهيوني تنعدم جدواه ما لم يقم على القوة العسكرية والاستيطانية.

نظر بن غوريون إلى فكرة السلام مع الدول العربية على أنها غير واقعية، إذ من غير الممكن إقامة علاقة سلام مع دول تضمر عداءً واضحاً لدولة إسرائيل: «السلام بيننا وبين جيراننا يعتمد إلى حد كبير على امتلاك قوة عسكرية كافية لتشكل ردعاً»، وبالتالي، أراد بن غوريون أن يبقي علاقات النزاع مع الدول العربية حتى تظهر بمظهر السلام. كما لم يعِر أي اهتمام بالرأي العام الدولي، الذي رأى أن القوة هي القادرة على تحريكه. بالملخص، اعتمد بن غوريون في مجمل فلسفته على القوة وفرض الأمر الواقع كأساس لتعزيز الحركة الصهيونية.

في استكمال للحديث عن الدعاية والإعلام الصهيوني، يمكن الاطلاع على مقال محمود اللبدي (المنطلقات الأساسية في الفكر الإعلامي الصهيوني) المنشور في العدد 117 آب (أغسطس) 1981، (ص 87-106) إذ تتبع اللبدي خط سير وتطور خطاب الإعلام الصهيوني وأدواته، وتبقى الحجة التاريخية حول أحقية اليهود في أرض فلسطين باعتبارها أرض الميعاد إحدى الحجج الثابتة التي لم يتسنَّ الاستغناء عنها صهيونياً، كونها إحدى أهم دعامات الرواية الصهيونية التي عمل رواد الحركة الصهيونية على نشرها منذ نشأة الحركة، ما دفعهم إلى استهداف أبناء المسيحية لكسب المزيد من التعاطف، ونشر أفكارهم بالصحف والتدريس والمواعظ الكنسية. انتقلت الحركة الصهيونية فيما بعد لتوظيف الفكر القومي في خطاباتهم بشكل أوضح لتعميق فكرة أن الصهيونية جماعة قومية دينية تحمل هوية مستقلة وذات حق في تقرير المصير، عدا عن استغلال الهولوكوست واللاسامية، وبذلك، بنت الصهيونية روايتها الإعلامية بإحكام، وسارعت إلى وضع حجج ترد فيها على أي انتقادات قد توجه لها على الصعيد العالمي أو المحلي.

يتناول سعيد تيم في مقاله (إشكالية رسم الحدود في الفكر الصهيوني) المنشورة في العدد 207، تموز (يوليو) 1990، (ص56-77)، فكرة الحدود في الفكر الصهيوني، من حيث المنطلقات وخلفيتها ونتائجها؛ فما بين التصور والواقع، تبحث المقالة في الفجوة في الفكر الصهيوني تجاه هذه القضية. يذهب المنطلق الأول في اتجاه الطابع الديني والحق الإلهي لبني إسرائيل على الأرض، في حين يعود المنطلق الثاني إلى الحدود المرسومة مسبقاً من الملوك الأوائل

لتفسير الحدود، فيما يذهب المنطلق الثالث والأخير إلى البحث عن معطيات جغرافية وسياسية تحاول إيجاد حل لقضية الحدود.

افتقرت حدود دولة إسرائيل إلى الوضوح حسب معطيات المأثور الديني والتاريخي، فتارة تمتد لتشمل «كل أرض كنعان»، وأخرى تكون «من النيل إلى الفرات»، وقد تنحسر في بعض المواضع، وأخيراً «الأرض التي أنت مضجع عليها». لم يتضمن التوراة حدوداً واضحة، لكنه عزز فكرة التوسع والاستمرار في التملك واستحقاق بني إسرائيل للأرض عموماً، وبالتالي، أصبحت الحدود الدينية هي «ما يجب أن يكون» أو الهدف الذي بنيت عليه الصهيونية.

دفعت الفجوة بين الواقع والمنظور الديني إلى خلق تصورات جديدة تمثلت في محورين، المحور الأول قائم على ترسيم الحدود كما كان لها أن تكون مع بداية التنظير الصهيوني الذي طمع بفلسطين الكبرى بعد فشل مشروع أوغندا، إلا أن ذلك لم يكن ممكن الحدوث دفعة واحدة، ما دفع بن غوريون إلى وضع نظرية المراحل.

مع إقامة دولة إسرائيل على أرض الواقع وظهور العديد من العوامل التي باعدت الحلم الصهيوني بإسرائيل الكبرى، خاصة مع فشل احتلال سيناء 1956، والعجز عن إبادة وتهجير كل من هو فلسطيني على الأرض، فرضت البراغماتية نفسها في التعامل مع مسألة الحدود.

لجأت الصهيونية كأيديولوجيا إلى دعامات أساسية لتشكيل هيكليتها الفكرية، فحسب ليلى السياح في مقالتها (بعض التحولات في الفكر الصهيوني) المنشورة عدد 235-236 كانون الأول (ديسمبر) 1992 (ص28-36)، يعتبر الدين -المتلخص في الفكر التلمودي- واللغة العبرية المفتعلة والقصص الروائية اليهودية أهم دعامات بناء هذا الفكر. الصهيونية كفكرة تجمع كل هذه الدعامات لبناء الرواية، الأمر الذي لا مناص منه، لافتقارها للمقومات الأساسية اللازمة لبناء أي جماعة قومية.

تشير السياح إلى أن الصهيونية تعرف نفسها على أنها حق اليهود بإقامة وطن قومي في فلسطين، فتربط بين اليهود كديانة وكجماعة قومية. استطاعت هنا الصهيونية استغلال فوقية بعض المفاهيم اليهودية لتشكل دعامة لها مثل التفوق العرقي لليهود والنظر إلى جوهر الأخلاق المسيحية كتقليد عبري، الأمر الذي جعل من اليسير على الصهيونية الادعاء بحقها المقدس بالأرض وتبرير عنجهيتها بغطاء ديني.

تشير هذه الدراسة إلى أن العبرية ليست لغة أصيلة لليهود، بل أطلقت بالأصل على ذاك الخليط بين الكنعانية والآرامية، واستحدثت فيما بعد لتكون لغة للشعب اليهودي ومحاولة لتكوين رابط بين من لا رابط بينهم. وأخيراً استعانت بالقصصية اليهودية في تشكيل صورة شعب إسرائيل، وهنا حول المفكرون الصهاينة البطل العبري من الذليل والمتصوف في الروايات الدينية إلى بطل سياسي عسكري متمرد لرسم صورة جديدة للمواطن العبري وما عليه أن يكونه. كما عززت القصص والأشعار الصهيونية الكره كمادة خام للأطفال قابلة للاستثمار في الوعي اليهودي.

يقول سميح شبيب على لسان هرتزل في مقاله (الاستيطان والهجرة في الفكر الصهيوني) المنشور في العدد 248 ربيع 2012، (ص83-126)، «في بال أسست الدولة اليهودية، ولو قلت ذلك بصوت عالٍ، لضحك مني الجميع، ولكن ربما في خمس سنوات على وجه التقريب، وبعد خمسين سنة على وجه التأكيد، سيعلم كل واحد بالأمر».

تحدث سميح شبيب في مقاله عن الاستيطان كفكرة، ويوضح التطور الذي مرت فيه، ثم يوضح انتقال الاستيطان إلى مرحلة المأسسة، حيث أصبح أمراً واقعاً بفعل القوة، وولدت هنا المؤسسات التي تدعم الكيانية اليهودية على أراضي فلسطين بدعم من مختلف القوى العالمية التي تناوبت على تغذية حركة الاستيطان، منذ فترة الحكم العثماني حتى يومنا هذا، شارحاً الأدوات المستخدمة في كل مرحلة.

بالمجمل، وبين الفكرة والفعل، عملت «شؤون فلسطينية» على تغطية الخلفية النظرية لسياسات الصهيونية، من إبادة واستيطان وغيرهما، كما درست في الوقت ذاته الفرق بينهما وبين الادعاءات التي تحملها الصهيونية للرأي العالمي. وبالعموم، لا يزال هناك الكثير مما يمكن الحديث عنه في سياق فهم الفكر الصهيوني، خاصة مع انقساماته الواضح بين اليمين واليسار، والتفاوت في التعاطي مع مختلف القضايا داخل الأحزاب الصهيونية، ويكون ذلك في إطار فهم ضرورة تطور الرواية الفلسطينية بما يجابه الأخرى الصهيونية.

متابعات

جولة "بايدن" في المنطقة العربية ومآلات التسوية السياسية

يحيى قاعود *

مقدمة

حطت طائرة الرئيس الأميركي جوزيف بايدن في إسرائيل -المحطة الأولى- في زيارته للمنطقة العربية الأربعاء 13 يوليو/ تموز 2022، وكانت قبلته الثانية لقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مدينة بيت لحم، ومن ثم توجه إلى السعودية من مطار إسرائيلي مباشرة للقاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومصر والعراق والأردن.

تأتي زيارة بايدن للمنطقة العربية بعد مرور سنة ونصف السنة على دخوله المكتب البيضاوي، مليئة بالأحداث والتطورات السياسية والعسكرية إقليمياً ودولياً، التي انعكست بشكل مباشر على الأمن الغذائي والطاقة وسلاسل التوريد من جانب، ومآلاتها على القضية الفلسطينية دون أي تحرك سياسي أميركي لتحسين أوضاع الفلسطينيين وكبح جماح الاحتلال تمهيداً لإحياء عملية التسوية السياسية من جانب آخر.

يبدو أن إدارة بايدن المؤيدة لحل الدولتين، لم تقدم شيئاً حتى الآن سوى التصريحات بأنها تقبل بحل الدولتين، والسياسة الفعلية المؤيدة لإسرائيل. وعليه تناقش الورقة انعكاسات زيارة بايدن للمنطقة العربية على القضية الفلسطينية في ضوء انشغالات الإدارة الأميركية بترتيب ملفات الشرق الأوسط بعد التعقيدات الدولية التي خلفتها الأزمة الروسية- الأوكرانية.

إدارة بايدن والتسوية السياسية

وصل الديمقراطي جوزيف بايدن إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأميركية في 20 كانون الثاني/ يناير 2021 خلفاً للرئيس الجمهوري السابق دونالد ترامب الذي عقّد الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني وتماهى مع التطلعات الإسرائيلية بفعل إجراءاته وسياساته كنقل السفارة الأميركية للقدس، وإغلاق القنصلية الأميركية العامة بالقدس في تشرين الأول/ أكتوبر 2018 ودمجها مع السفارة الأميركية، ومن ثم إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن

* باحث في العلوم السياسية والسياسات العامة

أيلول/ سبتمبر 2018، ووقف دعم وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا). وآخر إجراء تجاه القضية الفلسطينية في ولايته الرئاسية، قدم خطته للتسوية السياسية «السلام من أجل الازدهار».

ورغم تأكيدات إدارة بايدن لأمن إسرائيل وتمويلها عسكرياً في اللقاء الأول الذي جمع بين رئيس الوزراء السابق نفتالي بينيت وبايدن بواشنطن 27 آب/ أغسطس 2021،[1] إلا أن رؤية إدارته للتسوية السياسية تختلف إلى حد ما عن الإدارة الجمهورية السابقة، وتقر بأن «حل الدولتين» الأفضل لكل الأطراف، ووعد بإعادة العلاقات الفلسطينية- الأميركية، وفتح القنصلية الأميركية بالقدس، والمضي قدماً بعملية التسوية السياسية.

وبالرغم من اتصالات وزيارات الخارجية الأميركية لفلسطين، التي كان آخرها اتصال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكين بالرئيس الفلسطيني محمود عباس في 30 يونيو/ حزيران 2022، شدد خلاله بلينكين على التزام الولايات المتحدة بتحسين نوعية حياة الشعب الفلسطيني ودعم «حل الدولتين» بطرق ملموسة.[2] إلا أن إدارة بايدن لم تقدم شيئاً عملياً وملموساً حتى اللحظة.

بايدن ورؤيته الإقليمية

كتب بايدن مقالاً في صحيفة واشنطن بوست في 9 تموز/ يوليو 2022 يفسر طبيعة زيارته للمملكة العربية السعودية، حيث طرح مجموعة من الأفكار والآراء التي يسعى لتحقيقها في زيارته للمنطقة العربية، حيث ناقش في مقالته فكرة توسيع الحضور الأميركي في منطقة الشرق الأوسط، في ضوء الحرب الروسية- الأوكرانية، وما يعيشه الشرق الأوسط من نزاعات وحروب داخلية كاليمن والعراق وسوريا، بالإضافة إلى التنافس القوي مع إيران حول برنامجها النووي. ويطرح بايدن ضرورة التعاون المشترك وترتيب الأوضاع في المنطقة.[3] أما نظرته للبرنامج النووي الإيراني؛ فقد أوضح في مقالته «ستبقى إيران معزولة حتى تعود إلى الاتفاق النووي... ولا خطة لما قد يحل محلها».

وفيما يخص القضية الفلسطينية، ذكر بايدن في مقالته أحداثاً سابقة تتعلق بالعدوان الإسرائيلي، ودوره مع الدول العربية في وقفه بعد (11 يوماً). واكتفى بذكر الدعم المالي للفلسطينيين الذي قارب (500) مليون دولار.[4] وهنا يجب التوضيح أنّ استئناف المساعدات الأميركية، يمكن أن يكون للقطاع الأهلي والقطاع الخاص، فيما وضعت في مرحلة دونالد ترامب اشتراطات قانونية، تمنع تقديم مساعدات للسلطة الفلسطينية، وعن طبيعة العلاقات العربية-

الإسرائيلية، خاصة المملكة العربية السعودية. كتب بايدن «سأكون أول رئيس يطير من إسرائيل إلى جدة بالمملكة العربية السعودية». وهو ما يعبر عن سياسة الإدارة الأميركية الحالية التي تهدف إلى تهدئة الأوضاع السياسية، وتحسين الأوضاع المعيشية الفلسطينية.

زيارة بايدن للمنطقة العربية والتسوية السياسية

أولاً: إسرائيل و"إعلان القدس"

أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لبيد جدول الزيارة عندما استقبل بايدن في إسرائيل، قائلاً: «جدول المباحثات مع الرئيس الأميركي سيناقش بناء منظمة أمنية واقتصادية مع دول الشرق الأوسط وتحالف دولي يوقف البرنامج النووي الإيراني».[5] وفي تصريح بايدن في مراسم استقباله بإسرائيل، عبر عن طبيعة العلاقات المتينة بين البلدين والتزام الولايات المتحدة الثابت بأمن إسرائيل، والتطلع للشراكة بأنظمة الدفاع التي تمتلكها إسرائيل. وفيما يخص السلام والتسوية السياسية، قال بايدن «مزيد من السلام والاستقرار والاتصال لجميع شعوب المنطقة.. سنناقش دعمي المستمر على الرغم من أنني أعلم أنه ليس على المدى القريب -حل الدولتين-. في رأيي أفضل طريقة لضمان مستقبل متساوٍ من الحرية والازدهار والديمقراطية للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء».[6]

في اليوم الثاني لزيارة بايدن إلى إسرائيل 14 تموز/ يوليو، وقع اتفاق شراكة إستراتيجي مع إسرائيل أطلق عليه «إعلان القدس»، ليؤكد بما جاء بمقالته والخطوات العملية التي رسمتها الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث أكد الإعلان «التزام الولايات المتحدة بمواصلة لعب دور نشط، بما في ذلك زيارة بايدن المقبلة إلى المملكة العربية السعودية، وبناء هيكل إقليمي قوي لتعميق العلاقات بين إسرائيل وجميع شركائها الإقليميين، ودفع التكامل الإقليمي لإسرائيل مع مرور الوقت، وتوسيع دائرة السلام لتشمل المزيد من الدول العربية والإسلامية».[7]

تضمن «إعلان القدس» مجموعة من التناقضات والتحديات التي تقف حائلاً أمام عملية تسوية سياسية مستقبلية، إذ أكد الإعلان أن «الولايات المتحدة وإسرائيل ستواصلان العمل معاً لمحاربة كل الجهود الرامية إلى مقاطعة إسرائيل أو نزع الشرعية عنها، أو إنكار حقها في الدفاع عن النفس، أو استبعادها بشكل غير عادل... كالأمم المتحدة أو المحكمة الجنائية الدولية... ويرفضون بشدة حملة المقاطعة، سيستخدم البلدان الأدوات المتاحة لهما لمحاربة معاداة السامية،

ومحاولات تقويض مكانة إسرائيل الدولية المشروعة».[8]

في المقابل، ورد في الإعلان «تلتزم الولايات المتحدة وإسرائيل بمواصلة مناقشة التحديات والفرص في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية... يعيد الرئيس بايدن تأكيد دعمه الطويل الأمد والمتواصل لحل الدولتين وللتقدم نحو واقع يمكن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء التمتع فيه بإجراءات متساوية من الأمن والحرية والازدهار. إن الولايات المتحدة على استعداد للعمل مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية وأصحاب المصلحة الإقليميين لتحقيق هذا الهدف».[9]

جاء الإعلان ليؤكد استدامة دعم الولايات المتحدة لإسرائيل أمنياً وعسكرياً بمليارات الدولارات، والالتزام بمنع امتلاك إيران السلاح النووي، مع التأكيد على سعي الولايات المتحدة لفتح أفق للعلاقات التعاونية والتطبيعية في المنطقة العربية، بحجة مجابهة إيران والحركات والأحزاب الإسلامية «المنظمات الإرهابية».[10]

اللافت للنظر منذ بدء الترتيب للجولة والإحاطة الإعلامية، وحتى توقيع «إعلان القدس» اهتمام بايدن بشكل كبير في عملية التطبيع، وإدماج إسرائيل في المنطقة العربية، واعتبار طيرانه كأول رئيس للولايات المتحدة إلى السعودية مباشرة بمثابة اختراق في طبيعة العلاقات السعودية- الإسرائيلية. قد تكون الخطوة الحالية رمزية نحو تطوير العلاقات التطبيعية مع الدول العربية، لكنها ليست ناضجة بما يكفي لبناء علاقات تطبيعية وطبيعية في الوقت الراهن. وهو ما أكده نائب وزير الخارجية الإسرائيلي عيدان رول للصحفيين «التطبيع لن يحدث بين عشية وضحاها، لكن سيكون هناك بعض الإعلانات نحو هذا التحرك أثناء وجود الرئيس الأميركي في جدة».[11] وبالتالي، تطور العلاقات الطبيعية بين إسرائيل والدول العربية، خاصة الخليجية ستمر عبر مراحل متتالية، يبدو أن الجديد- القديم في سياسة الإدارات الأميركية المتعاقبة هو تطويع الأزمات الإقليمية والدولية في تعزيز العلاقات الإسرائيلية- العربية. بعد تصور إيران العدو المشترك، جاءت الحرب الروسية- الأوكرانية لتعزيز التعاون بشأن زيادة إنتاجية النفط، وتحسين سبل سلاسل التوريد عبر المنطقة العربية.

ثانياً: زيارة بايدن إلى فلسطين وتأييد "حل الدولتين"

اجتمع الرئيس محمود عباس بالرئيس جوزيف بايدن في مدينة بيت لحم الجمعة 15 يوليو/ تموز، حيث عبر عباس عن المطالب الفلسطينية قائلاً: «إن مفتاح السلام والأمن في المنطقة يبدأ بالاعتراف بدولة فلسطين، وتمكين

الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وإنهاء جميع قضايا الوضع الدائم بما فيها قضية اللاجئين، والسبيل لذلك يبدأ بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران 1976».[12] وطالب بايدن بمجموعة خطوات عملية لتعزيز العلاقات الفلسطينية- الأميركية، «نتطلع إلى خطوات من جانب الإدارة الأميركية لتعزيز العلاقات الثنائية، من خلال إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس الشرقية، ورفع منظمة التحرير الفلسطينية عن قائمة الإرهاب، نحن لسنا إرهابيين، وإعادة فتح مكتبها في واشنطن».[13]

ورداً على «إعلان القدس» الذي حمل رؤية إسرائيلية- أميركية مشتركة للمضي قدماً في التطبيع، تضمنت كلمة محمود عباس في المؤتمر الصحفي «إذا أرادت إسرائيل أن تكون دولة طبيعية، فلا يمكنها أن تستمر بالتصرف كدولة فوق القانون، وهذا يستدعي أن تنهي إسرائيل احتلالها لدولة فلسطين... عندها فقط سيتم قبول إسرائيل لتعيش في سلام وأمن وحسن جوار مع دول وشعوب المنطقة، استناداً إلى المبادرة العربية للسلام».[14]

فيما أعاد بايدن التأكيد على دعمه «لحل الدولتين» الذي يبدو بعيداً جداً من وجهة نظره، وأكد على رؤيته للتطبيع قائلاً: «حينما تحسن إسرائيل علاقاتها مع جيرانها في المنطقة، يمكننا أن نستفيد من هذا الزخم لإعادة إحياء عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين».[15] يبدو أن الإدارة الأميركية اعتبرت بعض التسهيلات والدعم المادي كافياً في هذه المرحلة، دون تقديم أي حلول أو مقترحات جدية للتسوية السياسية، إنما النظرة البعيدة تلك تتماشى مع إستراتيجية إسرائيل التي تفرض الوقائع على الأرض.

في ذات السياق، يؤكد السفير السابق للولايات المتحدة في إسرائيل، دان شابيرو أن الإدارة الأميركية أظهرت عدم اهتمام باستثمار أي جهد سياسي في إعادة بدء مفاوضات السلام، حيث لم يعين بايدن مبعوثاً خاصاً للشرق الأوسط بعد، والديناميكيات السياسية المحلية الإسرائيلية والفلسطينية لا ترجح تحقيق اختراقات، فضلاً عن تصدر الأولويات الأخرى. وعندما لا تكون هناك مفاوضات، فإن الأمر يتعلق أكثر بالحفاظ على احتمالات قيام دولتين على قيد الحياة من أجل مفاوضات قد تأتي لاحقاً.[16] وبالنظر للسياسة الفعلية للإدارة الأميركية، لم يقدم أو حتى يناقش بايدن أي سياسة عملية تتعلق بالسياسات والإجراءات الإسرائيلية اليومية كالاستيطان، واحتجاز الأموال الفلسطينية. ومن جانب آخر، لم يعد بتنفيذ تصريحاته المتعلقة بالتمثيل الدبلوماسي وتحديد موعد

لإعادة فتح القنصلية، أو إعادة فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن. رغم المطالبات الدائمة للسلطة الفلسطينية من الإدارة الأميركية بضرورة الإسراع بفتح القنصلية ومكتب منظمة التحرير وإعادة الدعم المالي للفلسطينيين، وبالرغم من تباطؤ الإدارة الأميركية، إلا أن القيادة الفلسطينية لم تأخذ موقفاً ممانعاً من الزيارة أو أن تكون خارجاً عنه، إنما سعت بكل السبل إلى طرح التحديات والمشكلات الفلسطينية، والاستفادة من الزيارة وأن القضية الفلسطينية حاضرة في أي ترتيبات إقليمية مقبلة.

ثالثاً: بايدن وقمة "جدة للأمن والتنمية"

في ثالث أيام زيارته للمنطقة وصل السعودية، وفي كلمته الإعلامية بجدة قال إنه بحث مع المسؤولين السعوديين مسألة الطاقة والحاجة لمد الأسواق بما تحتاج بعد إفرازات الحرب الروسية- الأوكرانية على الأسواق العالمية، إنه يتوقع خطوات عملية من الرياض. وفيما يتعلق بالتمدد الروسي والصيني، صرح بايدن «العمود الفقري لهذه الرحلة هو البناء لدورنا المستقبلي بألا نترك فراغاً للصين وروسيا في الشرق الأوسط».[17]

غير أن البيان الختامي لقمة جدة، لم يتضمن كافة تصريحات بايدن وحماسه تصريحاته بشأن التطبيع مع السعودية، أو حتى قدرته على تسويق الملف النووي الإيراني بالشكل الذي تضمنه «إعلان القدس». وتبددت تطلعاته بشأن تعزيز العلاقات الإستراتيجية العربية- الإسرائيلية، تحديداً العلاقات السعودية- الإسرائيلية.

في المقابل أكد البيان الختامي في بنوده الأولى على «ضرورة التوصل لحل عادل للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، مشددين على أهمية المبادرة العربية. وأكد القادة ضرورة وقف كل الإجراءات الأحادية التي تقوض حل الدولتين، واحترام الوضع التاريخي القائم في القدس ومقدساتها».[18]

وهو ما أكده عادل الجبير وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية، في مقابلة مع CNN حينما سُئِل عن تطبيع العلاقات مع إسرائيل «قلنا للرئيس بايدن، السعودية تدعم مبادرة السلام العربية، في الواقع نحن من طرحها ووضحنا أن السلام يأتي في نهاية هذه العملية وليس في بدايتها».[19] وأضاف: «نحن ملتزمون بتسوية على أساس دولتين مع الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة وعاصمتها القدس الشرقية، هذا مطلبنا من أجل السلام». وقد ثمن أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حسين الشيخ الموقف العربي

الثابت والتاريخي من قضية فلسطين وحضورها الحي في قمة جدة.[20]

أفق التسوية السياسية ما بعد جولة بايدن

حضور القضية وغياب الفعل السياسي: حضرت القضية بقوة في الاجتماعات والخطابات الإعلامية، ولكن غاب الفعل السياسي الأميركي، حيث لم تخرج من إطار التنظير والمواقف بعد. ومع ذلك، ليس من مصلحة القيادة الفلسطينية أن تأخذ موقفاً متشدداً من الزيارة، إنما تكثيف الضغط السياسي وترتيب أوراق الضغط والاستفادة من الزيارة بإحراز تقدم في العلاقات الفلسطينية-الأميركية من جهة، والضغط على إسرائيل وتحقيق نتائج ملموسة من جهة أخرى، وذلك بدعم عربي للموقف الفلسطيني.

تدني سقف التوقعات: يبدو أن عملية التسوية السياسية و«حل الدولتين» الذي تؤيده الإدارة الأميركية الحالية يتجه من التسوية إلى التسهيلات السياسية والاقتصادية؛ فقد أوضحت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارين جان بير ببيان للخارجية الأميركية بشأن زيارة بايدن للمنطقة «سيزور الرئيس الضفة الغربية للتشاور مع السلطة الفلسطينية ولتأكيد دعمه الشديد لحل الدولتين، مع تدابير متساوية للأمن والحرية وكذلك إتاحة الفرصة للشعب الفلسطيني».[21] وبذلك ساوت الإدارة الأميركية بين تحقيق الأمن وتطلع الشعب الفلسطيني للحرية، بالرغم من أن الحل السياسي هو ما يجلب الأمن والنمو الاقتصادي للفلسطينيين.

تضمنت حقيبة بايدن السياسية زيارة مستشفيات بالقدس الشرقية، وتقديم بعض الدعم المالي لها، وبالرغم من رمزية الزيارة الأميركية للأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أنها لا تحمل حلولاً سياسية أو مؤشرات للبدء بتسوية سياسية. وهو ما أكدته ورقة الحقائق التي أصدرها البيت الأبيض في 14 تموز/ يوليو 2022، حيث تضمنت «تحسين إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية والتكنولوجيا، وإطلاق الجيل الرابع من الاتصال الرقمي، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتقدم خدمات حيوية للاجئين الفلسطينيين، والحد من انعدام الأمن الغذائي، وتعزيز الحوار بين الشعبين لدعم السلام».[22]

إسرائيل المستفيد الأول والأخير: يبدو أن إسرائيل هي المستفيد الأكبر من زيارة بايدن للمنطقة على عدة مستويات: الأمنية والعسكرية، السياسية والاقتصادية. حيث وقع بايدن مع لابيد إعلاناً مشتركاً، أطلق عليه «إعلان القدس» بموجبه تلتزم الولايات المتحدة بدعم أمن إسرائيل وعدم السماح لإيران بامتلاك سلاح نووي.

من جانب آخر، ألزمت إدارة بايدن نفسها بالمضي قدماً في تعزيز العلاقات التعاونية والتطبيعية بين إسرائيل وبين الدول العربية، التي من شأنها تعزيز بدء مفاوضات التسوية السياسية على حد تعبير بايدن.

الفعل السياسي الفلسطيني: طرحت السلطة الفلسطينية رؤيتها نحو التسوية السياسية، وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967. لكن طرح الرؤى في ضوء السكون السياسي الأميركي وتقديم قضايا التعاون والتطبيع الإسرائيلي- العربي، على التسوية السياسية، يتطلب فعلاً فلسطينياً مع الدول العربية وفق «مبادرة السلام العربية 2022»، والضغط على إدارة بايدن من أجل تقديم خطوات عملية تساعد فيما بعد على إطلاق عملية تسوية سياسية حقيقية.

الهوامش

1 يحيى قاعود، «لقاء «بايدن»- «بينيت» بين الأولوية الإسرائيلية والحسابات الأميركية»، تقدير موقف، **مركز الأبحاث**، 30 آب/ أغسطس 2021 https://bit.ly/3PAk8WS

2 Secretary Blinken's Call with Palestinian President Abbas, June 30, 2022 https://bit.ly/3yazQ3P

3 Joe Biden (Opinion), «Why I'm going to Saudi Arabia, Joe Biden»,**Washington Post**, July 9, 2022 https://wapo.st/3Ruc6QO

4 Ibid.

5 «القبة الحديدية المطورة.. بايدن يبدأ جولته الإقليمية من إسرائيل وإعلان منتظر خلال الزيارة»، **الجزيرة**، 13 يوليو/ تموز 2022 https://bit.ly/3z3CZE9

6 «Remarks by President Biden at Arrival Ceremony»,**U.S. Embassy in Israel**, July13, 2022 https://bit.ly/3z47RVa

7 « The Jerusalem U.S.-Israel Strategic Partnership Joint Declaration«, **The White House**, July 14, 2022: https://bit.ly/3ARJT0G

8 Ibid

9 Ibid

10 Ibid

11 لازارا بيرمان، «دبلوماسي كبير يلمح إلى أن بايدن سيقدم أنباء عن إحراز تقدم في العلاقات السعودية الإسرائيلية»، **Times of Israel**، 12 يوليو/ تموز 2022 https://bit.ly/3NYUQAk

12 «مؤتمر صحفي عقب اجتماع الرئيس محمود عباس بالرئيس الأميركي بايدن»، **تلفزيون فلسطين**، 15 يوليو/ تموز 2022 https://bit.ly/3o4sj1R

13 المصدر نفسه

14 المصدر نفسه

15 المصدر نفسه

16 «ما الذي لا يمكن توقعه من رحلة بايدن إلى القدس؟ سفير أميركا السابق في إسرائيل يوضح» لـ **CNN بالعربية**، 12 يوليو/ تموز 2022 https://cnn.it/3uNkjG0

17 «كلمة للرئيس الأميركي جو بايدن من مدينة جدة- السعودية»، **قناة الجزيرة**، 17 يوليو/ تموز 2022 https://bit.ly/3ci9SUC

18 «البيان الختامي لقمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأردن ومصر والعراق والولايات المتحدة الأميركية (قمة جدة للأمن والتنمية)»، **وزارة الخارجية السعودية**، 16 يوليو/ تموز 2022 https://bit.ly/3RDSius

19 «هل تنضم السعودية إلى اتفاقيات إبراهيم؟» **CNN**، 16 يوليو/ تموز 2022 https://cnn.it/3OezjUz

20 «الشيخ يثمن الموقف العربي من قضية فلسطين خلال قمة جدة»، **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا**، 16 يوليو/ تموز 2022 https://bit.ly/3uWbeuJ

21 « Statement By Press Secretary Karine Jean-Pierre on President Biden's Travel to Israel, The West Bank, And Saudi Arabia, Statements and Releases», **U.S. Embassy In Israel**, June 14, 2022 https://bit.ly/3uL1x2j

22 « Fact Sheet: The United States-Palestinian Relationship», **The White House**, JULY 14, 2022 https://bit.ly/3PGN9QK

متابعات

تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على القضية الفلسطينية

كريم قرط *

بدأت الأزمة الأوكرانية تتصاعد منذ أواخر عام 2021 في ظل سعي أوكرانيا للانضمام لحلف شمال الأطلسي "الناتو" ما أثار قلق روسيا من تأثير تلك الخطوة على أمنها القومي، التي بدأت منذ كانون الأول/ ديسمبر 2021، بحشد قواتها على الحدود الغربية لأوكرانيا. وقد تكلل هذا التوتر بإعلان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن عملية عسكرية في 24 شباط/ فبراير 2022 ضد أوكرانيا. ألقت هذه الأزمة المتصاعدة بظلالها على العالم، وسط تحليلات وترقب لما يمكن أن تحدثه من تغييرات وتطورات على النظام الدولي القائم منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991، فمع أن الأزمة الحالية لم تتطور لمواجهة شاملة بين روسيا والغرب، وأن روسيا في الأساس لا تمتلك كل مقومات القطب العالمي التي تمكنها من فرض هذه المواجهة، إلا أن هذه الأزمة أتت لتسريع عدد من التغيرات التي كانت تجري على الساحة الدولية منذ عدة سنوات، خاصة تركيز الولايات المتحدة الأميركية جهودها لمواجهة الصعود الصيني وعودة روسيا للساحة الدولية وتراجع اهتمامها بساحات وقضايا أخرى، مثل الشرق الأوسط وقضاياه.

ألقت الأزمة بظلالها على مجمل التفاعلات الدولية؛ السياسية والاقتصادية على حد سواء، فعقب الغزو الروسي لأوكرانيا اتجهت الدول الغربية لتعزيز تحالفاتها العسكرية والسياسية وتوسيع حلف شمال الأطلسي في مواجهة "الخطر الروسي". إذ تقدمت كل من السويد وفنلندا بطلبات عضوية في حلف شمال الأطلسي، وهما الدولتان اللتان حافظتا على الحياد طوال حقبة الحرب الباردة، في ظل حديث عن رغبة عدد من دول شرق أوروبا وجنوبها في الانضمام للحلف، وتزايد عسكرة أوروبا.[1] وعدا عن ذلك، فقد عززت الحرب نزعة العسكرة لدى ألمانيا التي اكتفت بالمظلة الأمنية الأميركية من خلال حلف الناتو سابقا.[2]

ومن ناحية أخرى، أنتجت هذه الأزمة حراكاً لدى العديد من الدول التي حاولت النأي بنفسها عن الانحياز المباشر لأي طرف في الحرب، والحفاظ على علاقات

* باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية - مركز يبوس

متوازنة مع طرفي الأزمة، وهي خطوات تشابه مسعى تشكيل مجموعة "عدم الانحياز" إبان الحرب الباردة.[3]

تتشابه بعض نواحي هذه الأزمة مع سياق الحرب الباردة، ولكن ما يختلف في سياق الأزمة الحالية عن حقبة الحرب الباردة هو غياب البعد الأيديولوجي في المنافسة بين الغرب وروسيا والصين، وكذلك نهاية الحقبة الاستعمارية الأوروبية التي كانت خلالها تتلاقى شعوب الجنوب على أهداف التحرر من الاستعمار. كانت هذه الحيثيات مهمة للقضية الفلسطينية خلال الحرب الباردة، إذ استقطبت القضية دعم حركات التحرر والكتلة الشرقية في سياق الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية الغربية. وهذا ما قد يشير إلى أن التطورات الحالية في السياسة الدولية لن يكون لها تأثير إيجابي على القضية الفلسطينية نظراً لاختلاف السياق الناظم لهذه التطورات.

هذا، وتعد القضية الفلسطينية من أكثر القضايا حساسية وتأثراً بالتقلبات والتغيّرات الدولية والإقليمية، وذلك بحكم الواقع المتداخل والمتشابك للفاعلين المحليين والإقليميين في القضية الفلسطينية، وللعوامل والمفاعيل المؤثرة عليها. لا تنعزل القضية الفلسطينية عن السياق العالمي، فتاريخياً كانت الأحداث التي تجري بعيداً عن الجغرافيا الفلسطينية تنعكس مباشرة على القضية الفلسطينية، خاصة في شرق أوروبا، التي تجري الأزمة الحالية فيها، وأوروبا بشكل عام.

المشهد الفلسطيني عشية اندلاع الأزمة الأوكرانية

اندلعت الأزمة الأوكرانية في ظل مرحلة تعاني فيها القضية الفلسطينية من عدد من الأزمات الداخلية والخارجية. فالقضية الفلسطينية أصبحت قضية أقل حضوراً إقليمياً ودولياً، خاصة بعد إقدام عدد من الدول العربية على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل قبل التوصل لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية حسب ما نصت عليه "مبادرة السلام العربية" 2000. وهذا ما عزز التوجه الإسرائيلي الهادف لتجاوز القضية الفلسطينية وتصفيتها، وفتح شهية إسرائيل لاستقطاب المزيد من الدول العربية والإسلامية للتطبيع. وهو ما يعني فعلياً تصفية القضية الفلسطينية ومحاولة إجبار الفلسطينيين على القبول بمقترحات السلام الاقتصادية وغير السياسية التي تطرحها الحكومات الإسرائيلية التي شكلت مضمون ما عرف بـ"صفقة القرن" التي تقدمت بها إدارة الرئيس الأميركي السابق "دونالد ترامب".[4]

وعلاوة على ذلك، فقد جاءت هذه الأزمة في ظل عدم استقرار سياسي في إسرائيل، وقدوم حكومة "بينيت- لبيد" التي انتهجت سياسة يمينية متشددة تجاه القضية الفلسطينية، وإعلان رئيسها السابق "نفتالي بينت" عن توجهه تجاه القضية الفلسطينية المعروف بـ"تقليص الصراع"، وهو ما يعني ترسيخ التخلي الإسرائيلي عن مبدأ "حل الدولتين" واستمرار تقويضه.[5] وإلى ذلك، لم تُجرِ إدارة الرئيس الأميركي "جو بايدن" أي تغييرات جوهرية على سياسة سلفه ترامب تجاه القضية الفلسطينية، فإدارة بايدن لم تتراجع عن الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل ولا عن نقل السفارة الأميركية إليها، كما أنها لم تتراجع عن الاعتراف بشرعية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ودعمت مسار التطبيع العربي مع إسرائيل المتجاوز لمبادرة السلام العربية.[6]

ونتيجة لهذه الظروف السابقة التي أدت إلى تهميش القضية الفلسطينية، فإن تأثير الأزمة الأوكرانية عليها كان مضاعفاً. فقد بدأت تجليات هذا التأثير تتضح على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني منذ بداية الأزمة، ويمكن تقسيم هذه التأثيرات إلى: تأثيرات قصيرة المدى، تنقسم بدورها إلى تأثيرات اقتصادية وتأثيرات سياسية، وتأثيرات بعيدة المدى تتعلق بالتغيرات التي أحدثتها الأزمة على الإقليم والقوى الرئيسية فيه ومدى تأثيرها على القضية الفلسطينية.

انعكاس الأزمة الأوكرانية اقتصادياً على الشعب الفلسطيني

كانت لتطورات الغزو الروسي لأوكرانيا آثار اقتصادية طالت الاقتصاد العالمي، المنهك جرّاء وباء كورونا، برمته. فقد أدت الأزمة الأوكرانية إلى مضاعفة موجة غلاء الأسعار التي تجتاح العالم نتيجة انتشار وباء كورونا منذ 2020، خاصة أسعار النفط والغاز والمواد الغذائية، نتيجة العقوبات الغربية المفروضة على روسيا وحظر أوكرانيا لتصدير الحبوب، إذ تشكل حصص روسيا وأوكرانيا حوالي 25 % من صادرات القمح العالمية. ومع اندلاع الحرب هبط عرض المواد الغذائية على الصعيد العالمي، ما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة الحبوب في جميع أنحاء العالم، إذ ارتفع سعر طن القمح من 285 دولاراً إلى 426 دولاراً، أي بزيادة قدرها 49 %، كما ارتفع سعر طن الذرة من 271 دولاراً إلى 378 دولاراً أي بنسبة 39 %. وقد انعكست هذه الأزمة بشكل جدي على الدول العربية لاعتمادها بشكل أساسي على استيراد الحبوب الأساسية من أوكرانيا وروسيا، غير أن هذه الأزمة تتباين من بلد عربي لآخر حسب الظروف الاقتصادية لكل بلد عربي.[7]

ولكن في الحالة الفلسطينية هناك أثر مضاعف لهذه الأزمة، نظراً للأزمات الاقتصادية المتراكمة التي تعصف بالحكومة الفلسطينية، وعدم قدرتها على الاحتفاظ بمخزون احتياطي من الحبوب في ظل تحكم الاحتلال في البنية التحتية الفلسطينية، ما أثار مخاوف من نفاد مخزون القمح لدى السلطة الفلسطينية في غضون أسابيع عقب اندلاع الحرب.[8]

شكّلت الحكومة الفلسطينية خلية أزمة للتعامل مع تبعات ارتفاع الأسعار، حيث اتخذت الحكومة قراراً بإعفاء جميع مبيعات الدقيق التي تزن 25 كغم فما فوق والمخابز من ضريبة القيمة المضافة لثلاثة أشهر، في مسعى لعدم رفع الأسعار على المواطن الفلسطيني. ولكن هذا القرار سيكون له دور في تعميق الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية؛ لأن هذه الخطوة ستؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية للحكومة الفلسطينية التي تعتمد عليها الموازنة العامة بشكل أساسي، ما سيزيد من عدم قدرة الحكومة على دفع رواتب موظفيها. فمنذ شهر كانون الثاني/ ديسمبر من 2021 تدفع الحكومة ما قيمته 75 % إلى 80 % من الرواتب نتيجة انخفاض إيرادات الضريبة المحلية وتراجع المساعدات الدولية واقتطاع الاحتلال نسبة كبيرة من إيرادات المقاصة تزيد على 200 مليون شيقل (نحو 65 مليون دولار) شهرياً، من إجمالي قرابة 750 مليون شيقل (نحو 243 مليون دولار) من إيرادات المقاصة الشهرية.[9]

كما أن ارتباط الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي بشكل مباشر، وتحكم الاحتلال بمفاصل التجارة والاستيراد للسلطة الفلسطينية، سيجعله عرضة للتأثر بأي انعكاسات ترتبط بالأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الإسرائيلي، خاصة فيما يتعلق بارتفاع أسعار السلع،[10] ما يقيد قدرة الحكومة الفلسطينية على اتخاذ إجراءات للحد من تأثير الأزمة الاقتصادية عليها.

وهو ما حدث فعلاً، حيث تشير بيانات أسعار المستهلك إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين بنسبة 3.43 % منذ بداية الأزمة وحتى شهر أيار/ مايو المنصرم.[11] وقد أدى هذا الارتفاع إلى حدوث بعض الاحتجاجات المطالبة بحل مشكلة غلاء الأسعار.[12]

ومن ناحية أخرى، فإن الحرب الدائرة في الساحة الأوروبية حالياً قد تؤدي إلى استمرار تراجع الدعم المالي الأوروبي، الذي توقف فعلياً منذ عام 2020، للسلطة الفلسطينية ومشاريع البنية التحتية ومؤسسات المجتمع المدني، أو لمشاريع إعادة إعمار قطاع غزة؛[13] نتيجة أعباء مواجهة الأزمة الأوكرانية

وتبعات العقوبات الغربية على روسيا.[14] وما يزيد من احتمالية هذا الأمر هو اتخاذ السلطة الفلسطينية سياسة الحياد تجاه الصراع وعدم رضوخها للضغوط الغربية لإدانة روسيا، ما قد يؤدي إلى اتخاذ الدول الأوروبية خطوات عقابية تجاهها بتقليص المساعدات أو قطعها، وفي المقابل لا تظهر السلطة الفلسطينية بوضوح تأييد الموقف الروسي حتى لا تتضاعف احتماليات توقف الدعم الأوروبي المالي لها.[15]

ومع أن الاتحاد الأوروبي أعلن في شهر حزيران/ يونيو 2022 عن عودة صرف المنح المخصصة للسلطة الفلسطينية عن عام 2021؛ متجاوزاً الشروط التي فرضها على السلطة الفلسطينية سابقاً لإعادة الدعم المالي، إلا أن هذا التغيّر في موقف الاتحاد الأوروبي غير منعزل عن سياق التطورات السياسية ورغبة إسرائيل والولايات المتحدة في الحفاظ على الاستقرار في الساحة الفلسطينية التي يُخشى من انفجارها في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية. كما أن استمرارية الدعم الأوروبي أو انتظامه لاحقاً غير مؤكدة في ضوء أنه نابع من اعتبارات مرحلية طارئة.[16]

وعليه، فإن الآثار الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية أعمق أثراً على الشعب الفلسطيني لأنها تأتي ضمن عدد من الأزمات والظروف الاقتصادية السيئة، خاصة أنها تأتي في ظروف سياسية معقدة وأجواء متوترة تترافق مع تصعيد إسرائيلي، ما قد يؤدى إلى موجات من الاحتجاجات الشعبية والاضطرابات التي لا يُعلم أين ستكون وجهتها أو دورها في تهديد الاستقرار السياسي للحكومة الفلسطينية أو في حدوث انفجار شعبي عارم ضد الاحتلال الإسرائيلي.

انشغال العالم بعيداً عن القضية الفلسطينية

كان لاندلاع الأزمة الأوكرانية وانشغال الولايات المتحدة والغرب بشكل عام بدعم الجهود العسكرية الأوكرانية، وفرض العقوبات على روسيا، ومحاولة استقطاب العديد من الدول للمشاركة في العقوبات، وانشغال العالم بالآثار الاقتصادية العميقة للأزمة؛ دورٌ في تراجع الاهتمام العالمي بالقضية الفلسطينية وتهميش مجرياتها.

فلم تعد مسألة الشيخ جراح واقتحامات المسجد الأقصى خلال شهر رمضان تستقطب الاهتمام العالمي، ما ترك للاحتلال الإسرائيلي هامشاً واسعاً لتنفيذ سياساته تجاه القضية الفلسطينية في ذروة انشغال العالم بالأزمة الأوكرانية. وقد عزز سلوك الولايات المتحدة المنشغلة بالأزمة الأوكرانية سياسة تهميش

القضية الفلسطينية بتحاشيها اندلاع أزمات جديدة خاصة في الأراضي الفلسطينية ومحاولاتها عبر أطراف إقليمية الضغط على السلطة والمقاومة الفلسطينية لخفض التصعيد. حيث إن اندلاع هبة أو حرب جديدة على غرار هبة القدس ومعركتها في أيار 2021 يمكن أن يسبب حرجاً للولايات المتحدة وإسرائيل على المسرح الدولي، خاصة أن الولايات المتحدة تساند وتدعم المقاومة المسلحة في أوكرانيا، بينما تصفها بالإرهاب في فلسطين. كما أن سلاح العقوبات الغربي ضد روسيا يمكن أن يعزز المناداة بفرض العقوبات على إسرائيل على غرار سلوك الغرب في أوكرانيا.[17]

ساهمت هذه المعادلة في طمأنة الاحتلال إلى أن أحداث شهر رمضان لن تؤدي إلى مواجهة شاملة مع قطاع غزة خلال الفترة الحالية، لإدراك المقاومة أن أي مواجهة في الفترة الحالية لن تحظى بالاهتمام الإعلامي العربي أو العالمي ولن يكون لها دور في تحريك الرأي العالمي أو استقطاب الدعم في ظل انشغال العالم بالأزمة الأوكرانية وتبعاتها.[18] وقد تجلى هذا الأمر في إصرار الحكومة الإسرائيلية على إجراء "مسيرة الأعلام" في ذكرى احتلال القدس، واستشراسها في السماح للمستوطنين باقتحام المسجد الأقصى خلال شهر رمضان المنصرم؛ دون أن تجر هذه الأحداث إلى تدخل المقاومة الفلسطينية أو حدوث هبة على غرار عام 2021.

من ناحية أخرى، فإن الأزمة الأوكرانية ستنعكس على أولويات الدول الأوروبية، في ظل عودة الهيمنة الأميركية على سياساتها بشكل أكبر، ما يعزز احتمالية انزياح مواقفها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية للتقارب مع الموقف والسياسة الأميركية. فالاتحاد الأوروبي منشغل حالياً بتأمين مصادر الطاقة في محاولة التخلص من هيمنة الغاز الروسي على أوروبا، إذ يعد اعتماد دول الاتحاد على الغاز الروسي عالياً وأساسياً، حتى تنجح سياسة العقوبات الغربية على روسيا. وفي ضوء هذا التوجه، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى غاز شرق البحر المتوسط الذي تعد إسرائيل جزءاً من مشروع ضخه لدول الاتحاد، بحكم استحواذها على حقول الغاز الفلسطينية في البحر المتوسط، وهذا الأمر سيجعل الاتحاد الأوروبي يتجاهل القضية الفلسطينية حتى لا تؤثر على علاقاته مع إسرائيل.

عكست تصريحات رئيسة المفوضية الأوروبية "أورسولا فون دير لاين" خلال لقائها مع رئيس الوزراء الفلسطيني "محمد اشتية"، عند إعلانها عن عودة الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، تراجع اهتمام الاتحاد الأوروبي بالقضية

الفلسطينية لحساب الاهتمام بأزمة الموارد العالمية وتعزيز العلاقة مع دول الشرق الأوسط كمصدر بديل عن الغاز الروسي، بينما أتى تأكيدها على التزام الاتحاد بحل الدولتين في ذيل خطابها، وهو ما يشير إلى انشغال الاتحاد الأوروبي عن القضية الفلسطينية كمقدمة لتلاشي التزام الاتحاد بحل الدولتين.[19]

والإشكالية في انشغال الاتحاد الأوروبي عن القضية الفلسطينية، واحتمالية تراجعه عن حل الدولتين؛ هي أن الاتحاد الأوروبي يعد من أبرز المتمسكين بمشروع "حل الدولتين" الذي تراجعت عنه الولايات المتحدة فعلياً بتساوقها مع السياسات الإسرائيلية على الأرض. صحيح أن الاتحاد الأوروبي ودوله لم يتخذوا خطوات عملية في تدعيم حل الدولتين، مثل الاعتراف بدولة فلسطين، إلا أن تمسك الاتحاد الأوروبي به يعطيه المشروعية والزخم كمشروع يحظى بإجماع عالمي، ولكن انشغال أوروبا بالأزمة الأوكرانية وتقارب موقفها مع الموقف الأميركي من المحتمل أن يؤدي إلى تراجع التزام الاتحاد الأوروبي به، ما يقلل من مشروعيته على المستوى الدولي ويتيح الفرصة للانجرار نحو الأطروحات الأميركية والإسرائيلية لحل الصراع من قبيل صفقة القرن والسلام الاقتصادي وتقليص الصراع.[20]

عززت تصريحات المستشار الألماني "أولاف شولتز" خلال زيارته لإسرائيل في آذار/ مارس المنصرم، هذا التوجه، إذ عكست تأييداً أوروبياً للحلول الاقتصادية للقضية الفلسطينية -في تساوق مع الموقف الأميركي- وكذلك إرجاء التسوية السياسية للمستقبل، إذ قال خلال اجتماعه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نفتالي بينت: "نلاحظ أن إسرائيل تتخذ خطوات في الشهور الأخيرة لتحسين معيشة الفلسطينيين، وأنا أبارك ذلك. ولكن، لكي نمنع التصعيد يجب التقدم في مفاوضات عينية حول السلام. حل الدولتين يجب أن يتم بالمفاوضات، لكن هذا موضوع للمستقبل".[21]

المأزق الإسرائيلي

استفادت إسرائيل من الحرب الأوكرانية في عدة نواحٍ، إذ شكّلت الحرب فرصة للاحتلال الإسرائيلي لزيادة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، حيث تسعى الحكومة الإسرائيلية وأذرعها المختلفة إلى استقطاب يهود أوكرانيا الفارين من الحرب لتوطينهم في مستوطنات الضفة الغربية، وكذلك استغلالهم في مخططات تهويد النقب والجليل. فحسب وزارة الهجرة والاستيعاب الإسرائيليّة، فإن هناك 50 ألف يهودي أوكراني تنطبق عليهم معايير قانون العودة الإسرائيلي، وقد بدأت فعلياً عملية جلب بعضهم إلى فلسطين وتوطينهم في المستوطنات

ومناطق مؤقتة لحين إنشاء مدن لهم في النقب والجليل.[22]

وعلى الجانب الآخر، فقد أثارت الأزمة الأوكرانية عدداً من القضايا المهمة التي يمكن أن تشكل تأثيراً إيجابياً على القضية الفلسطينية، ومنها مسألة ازدواجية المعايير الغربية في التعامل مع الغزو الروسي لأوكرانيا وفرض سلاسل من العقوبات والمقاطعة لروسيا بشكل فوري، في حين لم تفرض أدنى عقوبة أو إدانة على إسرائيل وسلوكها تجاه الشعب الفلسطيني منذ أكثر من 70 عاماً بحجم ما فُرض على روسيا. كما أن الإشادة الغربية والدعم للمقاومة المسلحة الأوكرانية في مقابل وصف المقاومة الفلسطينية، غير المسلحة حتى، بالإرهاب، يشير إلى ازدواجية المعايير الغربية، وهو ما يمكن استغلاله لتفعيل المقاومة الفلسطينية والتأكيد على حق مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

ولكن هذه الحيثية لها جوانب سلبية أيضاً، حيث يحاول الاحتلال الإسرائيلي الترويج لهذه الازدواجية على أنها اعتراف غربي وعالمي إلى حد ما بأن المقاومة الفلسطينية غير شرعية وأن السياسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني غير مخالفة للقانون الدولي، ولذلك لا تواجَه إسرائيل بالإدانات والعقوبات.[23]

ولكن، في مقابل تأثيرات الأزمة الأوكرانية السلبية على القضية الفلسطينية، هناك عدد من التأثيرات التي فرضتها هذه الأزمة على الاحتلال الإسرائيلي. ففي ورقة تقدير موقف صادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، يناقش إلداد شافيت التأثيرات المحتملة للأزمة على إسرائيل على المستويات الدولية والإقليمية والجبهة الشمالية، ويرى أن الولايات المتحدة ستطلب من إسرائيل أن تشارك في الجهود الغربية الهادفة لفرض العقوبات على روسيا وتقديم المساعدة لأوكرانيا، ما سيضع إسرائيل في مأزق لأنها ستكون في مواجهة مع روسيا التي تربطها بها علاقات اقتصادية وإستراتيجية مهمة. فتضرر علاقات إسرائيل مع روسيا سيؤثر على حرية عملها على الجبهة الشمالية وقصف الأهداف الإيرانية والسورية بالتنسيق مع روسيا، حيث يمكن أن تمنع روسيا إسرائيل من قصف المواقع السورية أو التضييق عليها في ذلك. كما أن عزل روسيا وتشديد العقوبات عليها ستكون له نتائج سلبية على إسرائيل، لأن روسيا ستسعى للرد على حلفاء أميركا، ولذلك يمكن أن توقف روسيا التنسيق العملياتي مع إسرائيل في سوريا، وأن تعترض الغارات الإسرائيلية على سوريا، كما أنه من المحتمل أن تتوقف روسيا عن جهود الحد من الوجود الإيراني في سوريا، وكذلك يمكن أن تشجع إيران على استخدام أذرعها العسكرية في استهداف القوات الأميركية في سوريا، وحتى أهداف إسرائيلية.[24]

ومن الملاحظ أن تورط إسرائيل في نزاع مع روسيا ليس بأمر بعيد الاحتمال. ففي الآونة الأخيرة هددت روسيا إسرائيل بوقف التنسيق في الجبهة الشمالية على خلفية تقديم إسرائيل دعماً لأوكرانيا.[25] وبالإضافة إلى ذلك، فقد ساءت مؤخراً علاقات إسرائيل بروسيا على خلفية تصريحات وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف التي قال فيها "إن لهتلر أصولاً يهودية"، وهو ما أكدته وزارة الخارجية الروسية عقب تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلي الذي أدان تصريحات لافروف.[26]

تمكنت إسرائيل من الحفاظ على توازن في علاقاتها مع روسيا والغرب خلال أشهر الحرب الماضية، ولكن إن حدوث أي من هذه السيناريوهات الآنفة الذكر، ستكون له نتائج سلبية على الاحتلال الإسرائيلي، خاصة في ظل الحالة السياسية غير المستقرة وانهيار حكومة بينيت- لبيد، ولذلك يتحاشى الاحتلال حدوث تصعيد في الأراضي الفلسطينية أو مواجهة جديدة مع المقاومة الفلسطينية في ظل هذه الأخطار المحدقة.

موقع القضية الفلسطينية في محيطها الإقليمي في ظل الأزمة الأوكرانية

تجتاح المنطقة منذ فترة سياسة متداخلة الأطراف تهدف إلى تصفير المشاكل بين المحاور المتناقضة، التي تنقسم إلى المحور التركي- القطري، والمحور الإيراني "محور المقاومة"، والمحور السعودي- الإماراتي- المصري. صحيح أن هذه المحاور مائعة فليست لها بنية مؤسسية معينة أو اتفاقيات ناظمة، ولكنّ هناك تقارباً في وجهات النظر وتنسيقاً وعملاً مشتركاً بينها تجاه القضايا الإقليمية.

يمكن تصنيف العلاقة بين المحور السعودي- الإماراتي- المصري، وبين المحورين الآخرين على أنها علاقة صراع، بينما كانت العلاقة بين المحور التركي- القطري، وبين المحور الإيراني علاقة تنافس وتعاون في أحيان مختلفة. ليس من المستهجن القول إن التناقضات بين هذه الأقاليم قد أعطت زخماً للقضية الفلسطينية، فإيران وحلفاؤها يتزعمون تيار المقاومة ويعلنون صراحة عن دعم المقاومة الفلسطينية ووجود علاقات وتنسيق معها. وعلى الجانب الآخر تحتضن تركيا وقطر حركة "حماس" ضمن علاقاتهما واحتضانهما لجماعة الإخوان المسلمين وتقدمان الدعم المادي لها، وتقومان أيضاً بدعم الجهود السياسية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية، فعقب اعتراف الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل قاد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان جهود عقد القمة الإسلامية الاستثنائية لمواجهة هذه القرار، التي شارك فيها الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

على المحور المقابل كانت تحركات بعض الدول العربية تتسارع لعقد اتفاقيات تطبيع مع إسرائيل، خاصة الإمارات، مع تكهنات بانضمام السعودية لهذا المسار، وهو ما استدعى هجوم المحاور الأخرى عليها، ما قد يكون له دور في إحجام السعودية عن الإقدام على هذه الخطوة.

ولذلك، يمكن القول إنه كان لهذه التناقضات دور إيجابي في إبقاء القضية الفلسطينية على مسرح الأحداث في ظل انشغال الدول العربية بأزماتها الداخلية، ولكن يبدو أن هذه التناقضات ستتلاشى أو سيتم التغاضي عنها في ظل سياسة تصفير المشاكل الإقليمية. فمع اندلاع الأزمة الأوكرانية سارعت عدد من دول الإقليم إلى إجراء استدارات مهمة في سياساتها الخارجية تجاه خصومها.

فمن ناحية، تبذل تركيا جهوداً حثيثة لترميم علاقاتها الإقليمية فيما يمكن أن يكون عودة لسياسة "تصفير المشاكل" التي صاغها وزير الخارجية السابق داوود أوغلو أو تطبيقاً لسياسة بن علي يلدرم "تكثير الأصدقاء وتقليل الأعداء"، وفي هذا الإطار عملت تركيا على إصلاح علاقاتها مع الإمارات، والسعودية التي زارها أردوغان في 29 أبريل/ نيسان ليعلن عن عودة العلاقات السعودية التركية.[27] في ذات الوقت تسارعت جهود تركيا لإعادة علاقاتها مع إسرائيل التي زار رئيسها يتسحاق هرتسوغ تركيا مؤخراً بناء على دعوة من أردوغان لمحاولة ترميم العلاقات التركية الإسرائيلية، فيما يتوقع أن تكون مصر المحطة المقبلة لتركيا.[28]

لا تقف سياسة تصفير المشاكل على تركيا، حيث تتجه الإمارات إلى حل إشكالياتها مع إيران وإنهاء ملفات الخلاف معها، بعد إعادة العلاقات بينها وبين تركيا وقطر، فيما عُقدت الجولة الخامسة من الحوار السعودي الإيراني في بغداد في 21 نيسان/ أبريل بعد أن عُلقت سابقاً على خلفية إعدام السعودية لعدد من الشيعة، وقد أعلن الطرفان عن أن نتائج الحوار كانت إيجابية وسيتم التحضير للجولة السادسة التي ستعقد بين المستويين السياسي والدبلوماسي بدلاً عن المستوى الأمني، ما يشير إلى احتمالية أن تشهد الفترة المقبلة مصالحة سعودية إيرانية.[29]

ولكن في المقابل شهدت الفترة الحالية عقد قمم عربية مصغرة مع إسرائيل في شرم الشيخ بمشاركة مصر والإمارات، والنقب بمشاركة وزراء خارجية الإمارات والبحرين ومصر والمغرب والولايات المتحدة وإسرائيل، في مسعى لتعزيز مسار التطبيع لمواجهة التحديات التي تفرضها المرحلة الحالية، مثل احتمالية

العودة للاتفاق النووي مع إيران، والتخوف من التقلبات الاقتصادية وتضاعف أزمات ارتفاع الأسعار واضطراب سوق النفط والغاز العالميين.

هناك الكثير من الأسباب والعوامل الإقليمية والخاصة بكل دولة على حدة؛ تقف خلف حمّى سياسة تصفير المشاكل في الإقليم، ولكن العامل المحفز لجميع القوى في المرحلة الحالية هو التحدي الذي فرضته الحرب الروسية الأوكرانية وما رافقها من ارتفاع في أسعار النفط والغذاء، وقلق دول المنطقة، خاصة حلفاء الولايات المتحدة من ابتعادها عن المنطقة وانشغالها بالأزمة الأوكرانية ومواجهة روسيا. وتزايد التوترات بين الولايات المتحدة وحلفائها على خلفية الحرب الأوكرانية ومطالبتها لهم، خاصة السعودية والإمارات وإسرائيل بالمشاركة في جهود فرض العقوبات على روسيا، وهو ما تتجنبه هذه الدول للحفاظ على مصالحها وعلاقاتها مع روسيا.[30] بالإضافة إلى محاولة دول المنطقة استغلال الفرص التي أنتجتها هذه الحرب في تحسين ظروفها الاقتصادية، خاصة محاولة تركيا ربط نفسها بمشروع خط الغاز الفلسطيني الذي تسرقه إسرائيل لتعويض أوروبا عن الغاز الروسي الذي تحاول أوروبا والولايات المتحدة استبداله للتخلص من هيمنة الطاقة الروسية على أوروبا.[31]

في ضوء هذه الاستدارات المتسارعة وتهميش التناقضات بين المحاور المتصارعة، وتطوير عدد من الدول العربية والإقليمية لعلاقاتها مع إسرائيل، يبدو أن مكانة القضية الفلسطينية ستزداد تراجعاً. فمع أن القضية الفلسطينية أثيرت خلال قمة النقب، إلا أن ذلك لم يكن إلا على مستوى رفع الحرج لا أكثر، خاصة في ظل غياب الفلسطينيين عنها. كما أن زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن للمنطقة، لم تشر إلى تغيّر في إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه المنطقة أو تجاه القضية الفلسطينية. فمع أن هدف زيارة بايدن للأراضي الفلسطينية -حسب بيان البيت الأبيض- هو التأكيد على الالتزام الأميركي بحل الدولتين، إلا أن سلوك إدارة بايدن تجاه القضية الفلسطينية لا يشي بأي تحرك جدي نحو هذا المسار. عدا عن أن الزيارة جاءت نتيجة ضغوط الأزمة الأوكرانية لحث الدول العربية وإسرائيل على دعم الجهود الغربية ضد روسيا، ومحاولة وضع ترتيب جديد للمنطقة يسهم في تهميش وتجاوز القضية الفلسطينية أكثر فأكثر عبر محاولة جرّ دول عربية جديدة للتطبيع مع إسرائيل، مثل السعودية.[32]

ختاماً

تظل القضية الفلسطينية شديدة الحساسية تجاه التغيّرات الدولية والإقليمية، وعليه تعددت التأثيرات الفعلية والمحتملة للأزمة الأوكرانية على القضية الفلسطينية بين تأثيرات اقتصادية يمكن أن تؤدي لتفاقم الأزمات التي تعاني منها السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وتأثيرات سياسية تسهم في لفت أنظار العالم عن القضية وتهميشها. إلا أن تأثير الأزمة الأوكرانية الأهم على القضية الفلسطينية ستبدو ملامحه على المدى البعيد مع تشكل النظام الإقليمي الجديد المبني على المصالحات العابرة للمحاور المتناقضة، الذي يبدو أن إسرائيل ستكون ركيزة أساسية فيه.

إلا أن التطورات التي يمكن أن تنتج عن هذه الأزمة على مستوى النظام الدولي، كالعودة لنظام دولي متعدد الأقطاب لا تهيمن الولايات المتحدة الأميركية عليه منفردة؛ يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على القضية الفلسطينية في المستقبل. وهذا ما يتطلب من الفلسطينيين أن يستعدوا لهذا الاحتمال من خلال بناء إستراتيجية وطنية شاملة كاستجابة لتطورات المشهد الدولي.

وهذا ما ينقص الفلسطينيين بشكل جادّ خلال هذه الأزمة، فالموقف الفلسطيني حيالها غير متماسك، ولم تكن هناك خطوات فلسطينية حقيقية لتوظيف الصراع لمصلحة القضية الفلسطينية، فلم تكن هناك تصريحات منهجة، أو حملة دولية تقودها المؤسسة الرسمية الفلسطينية، تسعى من خلالها إلى تنفيذ قواعد القانون الدولي على إسرائيل، كونها دولة احتلال مثلما تطبق على روسيا. وينسحب ذلك أيضاً على حركة «حماس» وغيرها من الفصائل الفلسطينية، التي اتخذت موقفاً غير واضح المعالم من الحرب، ولم تتبنَ مبادرات من خلال علاقاتها الدولية والإقليمية لتعزيز مكانة القضية الفلسطينية.[33]

الهوامش

1. ألفة سلامي، «قمة الـ «ناتو»: تداعيات انضمام السويد وفنلندا للحلف الأطلسي»، **السياسة الدولية**، 2022.http.//:www.siyassa.org.eg/News/18320.aspx

2. طارق عبود، «الأزمة الأوكرانية: هل تكون مدخلاً لنظام دولي جديد؟»، **المعهد المصري للدراسات**، https://2u.pw/VbGtu

3. المصدر نفسه.

4. عبد الوهاب عمروش، «صفقة القرن 2020: تسوية القضية الفلسطينية أم تسويتها»، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، ع 1، 2021،ص8-774

5. وليد حباس، «ماذا يعني بينيت بـ»تقليص الصراع» مع الفلسطينيين وكيف يلتقي هذا المفهوم مع أجندة الصهيونية الدينية؟»، **المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار**، 2021. https://2u.pw/cML7l

6. وليد سالم، «بين إرث إدارة ترامب وعكسه: توجهات إدارة بايدن بشأن القضية الفلسطينية»، **مركز دراسات الوحدة العربية**. https://2u.pw/yAvut

7. صالح نعوش، «الحرب الأوكرانية: انكشاف الأمن الغذائي العربي»، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2022. https://net.aljazeera.studies/ar/article/5355

8. **العربي الجديد**، «مخاوف من نفاد مخزون القمح في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال ثلاثة أسابيع»، 2022. https://2u.pw/wkm4M

9. رائد حلس، «انعكاسات الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد في مناطق السلطة الفلسطينية»، **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، 2022. https://2u.pw/LVJ1H

10. المصدر نفسه.

11. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، «جدول غلاء المعيشة الفلسطيني لشهر أيار»، 05/2022، https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4256

12. قيس أبو سمرة، «فلسطينيون يحتجون على غلاء الأسعار في الضفة الغربية»، **الأناضول**، 2022. https://2u.pw/BmwLh

13. عمرو حمزاوي وآخرون، «ما تعنيه الحرب الروسية في أوكرانيا لمنطقة الشرق الأوسط»، **مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط**. https://mec-carnegie.org/ar/2022/04/01/pub-86792

14. وليد عبد الحي، «انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العالم العربي والقضية الفلسطينية»،**مركزالزيتونةللدراساتوالاستشارات**،2022.https://2u.pw/3L1Pm

15. ماهر الشريف، «الحرب في أوكرانيا وتداعياتها على الدول العربية»، **مؤسسة**

متابعات

الدراسات الفلسطينية،2022.https://www.palestine-studies.org/ar/node/1652665

16. **مصدر الإخبارية**، «عودة الدعم الأوروبي.. تحرك لمنع انفجار أم خطوة ضغط لإجراء الانتخابات؟»، 2022. https://bit.ly/3W2Eaf

17. حسام شاكر، ا»تأثيرات الأزمة الأوكرانية على القضية الفلسطينية وخيارات التصرف المتاحة»، **مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، 2022. https://bit.ly/3eHUBv

18. Yohanan Tzoreff, »With Ramadan Approaching, the Fear of Escalation16 «, **The Institute for National Security Studies**, 2022.https://www.inss.org.il/publication/ramadan-2022/

19. حسن محاريق، «ما الذي تغير في موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية؟»، **المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية REFORM**. https://bit.ly/3JJzaj

20. عرفات الحاج، «تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على فلسطين»، **مركز رؤية للتنمية السياسية**، 2022. https://www.pd-vision.org/archives/516396

21. **صحيفة الشرق الأوسط**، «قفزة نوعية في العلاقات الإسرائيلية- الألمانية»، 3 آذار (مارس) 2022 مع رقم العدد 15801، https://bit.ly/3n4mXb

22. ختام عجارمة، «إسرائيل والاستغلال المزدوج لليهود الأوكرانيين»، **مركز رؤية للتنمية السياسية**، 2022. https://www.pd-vision.org/archives/516299

23. ديمتري شومسكي، «في أوكرانيا ستقام دولة فلسطين»، **ترجمة صحيفة الغد**، 2022. https://bit.ly/3JGUiA

Eldad Shavit & Udi Dekel & Anat Kurz, "The Cold War is Heating Up: Implications for Israel", **INSS, Special Publication**, February 23, 2022. https://www.inss.org.il/publication/russia-usa-tenion/

25. **عربي بوست**، «روسيا تهدد إسرائيل بوقف التعاون في سوريا!»، 2022. https://pw.2u/535w1

26. **القدس العربي**، «تصريحات لافروف حول «أصول هتلر اليهودية» تشعل حرباً كلامية بين روسيا وإسرائيل»، https://bit.ly/3huR7R

27. جابر عامر، «زيارة أردوغان للسعودية: صفحة جديدة من سياسة تصفير المشاكل»، **العربي الجديد**، 2022. https://bit.ly/3GhPvZ

28. عدنان أبو عامر، «زيارة «هرتسوغ» إلى تركيا.. دلالات «إسرائيلية»، **مركز رؤية للتنمية السياسية**، 2022. https://www.pd-vision.org/archives/516143

29. **مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية**، «ما الدوافع وراء استئناف الحوار السعودي الإيراني؟»، 2022. https://rawabetcenter.com/archives/145394

30. **شبكة الهدهد الإخبارية**، «قمة النقب وماذا بعد؟»، 2022. https://hodhodpal.com/post/49477/

31. أماني سنوار، «منطلقات الاندفاعة التركية نحو إسرائيل: ملف الطاقة يتصدر القائمة»، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2022. https://studies.aljazeera.net/ar/article/5340

32. محمد إبراهيم الدويري، «زيارة الرئيس الأميركي المرتقبة للمنطقة «بين المصالح المتبادلة والمطالب الضرورية»، **المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية**، 2022. https://ecss.com.eg/19743/

33. إياد أبو زنيط، «المواقف الفلسطينية من الحرب الروسية الأوكرانية.. بين منطلقات التأييد والمعارضة»، **مركز رؤية للتنمية السياسية**، 2022. https://pd-vision.org/ar-chives/516312

دراسة تاريخية...

طولكرم خلال الاحتلال البريطاني (1918-1948)

رويدة أحمد *
تمارة مشعل**

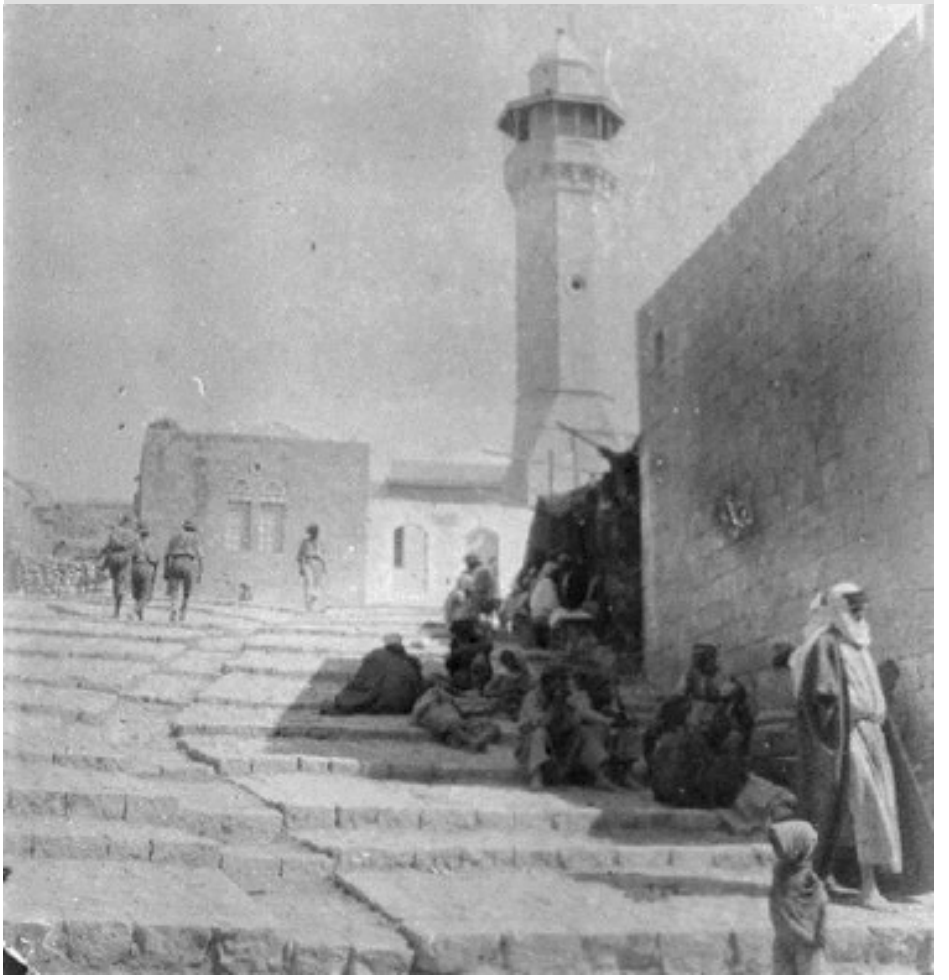

*باحثة في التاريخ- طولكرم

*باحثة في التاريخ- طولكرم

تناولت الدراسة التطور العمراني لمدينة طولكرم إبان الاحتلال البريطاني (1918-1948)، حيث عملت بلدية طولكرم على مجاراة التقدم في شتى المجالات، وذلك من خلال تنفيذها مشاريع حيوية وتطويرية للمدينة، حيث أخذت بالنمو السريع شأنها شأن المدن الكبرى في فلسطين، وذلك بسبب الزيادة العمرانية والسكانية.

لعب موقع طولكرم دوراً مهماً في نموها وتطورها، وإكسابها أهمية تجارية وعسكرية، فهو ملتقى الطرق التجارية، ومركز للمواصلات البرية بين الساحل والداخل، والشمال والجنوب، وممر للغزوات بين مصر والشام، وما سهل وساعد في الوصول إليها شبكة من الطرق وخط سكة الحديد المار منها، فميزها موقعها بخاصية دفاعية، وتميزت أيضاً بخصوبة التربة ووفرة المياه والآبار، ما ساعد على نمو المدينة وتطورها.[1]

لمحة تاريخية

اعتبرت طولكرم مركزاً ثالثاً لإقطاع آل البرقاوي* بعد مركزهم في برقة وشوفة، فتبعت لولاية بيروت ولمتصرفية عكا في الشمال الغربي من فلسطين، وأدار شيوخ البرقاوي شؤون طولكرم العامة بما شملته من عقود بيع وشراء أو فض الخصومات بين الناس، وكان يصادق عليها شيخ واحد من الآتي: شيوخ آل البرقاوي، وشيوخ علماء المسلمين، وشيوخ العتيلي من عتيل، وشيوخ آل الدسوقي من فرديسيا، وشيوخ آل التفال من ذنابة، وأحياناً كان يصادق عليها أحد أفراد آل الكرمي الفقهاء. وفتح إبراهيم باشا طولكرم بعد حصاره قلعة شوفة عام 1831م، حيث حاصرها من موقع مرتفع موازٍ لها في الجنوب، وضربها بالمدفعية، فدمر جزءاً منها.

نص قانون الولايات الذي أصدرته الدولة العثمانية سنة 1864م على تقسيم الدولة إلى ولايات، والولايات إلى سناجق، والسنجق إلى أقضية، والقضاء إلى

* آل البرقاوي: ينسب آل البرقاوي إلى قبيلة برقة التي قدمت من الجزيرة العربية إلى فلسطين زمن صلاح الدين الأيوبي، وقاموا بتأسيس قرية برقة في نابلس، وسموهم باسم قبيلتهم. واعتبر آل البرقاوي من العائلات الإقطاعية التي حكمت منطقة برقة وشوفة وطولكرم. خليل حسن البرقاوي، **طولكرم مدينة لها تاريخ**، (طولكرم: اسم الناشر غير معروف، 1994)، ص69.

نواحٍ، والنواحي إلى قرى، وترتب على ذلك أن أصبحت منطقة بني صعب ناحية. بقيت طولكرم تتبع في إدارتها مدينة نابلس حتى نهاية القرن التاسع عشر، فازدادت أهميتها بعد أن أحدث العثمانيون قضاءً جديداً أطلقوا عليه قضاء بني صعب، وذلك عام 1892م ويشمل: بني صعب، ووادي الشعير، والشعراويات، وقد اختيرت طولكرم لتكون مركزاً لقضاء بني صعب.[2] تقع منطقة بني صعب إلى الشمال من جماعين ويحكمها آل جيوسي، وقلقيلية وجينصافوط وكفر زيباد وكفر جمّال.[3]

تحول الحكم في طولكرم من مجلس مشايخ إلى بلدية، وقائم مقامية ثم دار الحكومة، وهذا التطور نقلها من قرية كبيرة إلى مدينة مستقلة عن نابلس في الإدارة والحكم، وكان ذلك لوقفة أهالي بني صعب إلى جوار الدولة العثمانية، واتساع ناحية بني صعب وتزايد سكانها، ما جعلها تطالب باستقلالية، كقضاء يدير شؤونها ويقدم خدماته لسكانها، ومن الدوافع التي دفعت الدولة العثمانية لاختيار طولكرم مركزاً للقضاء توسطها ناحية بني صعب.[4]

ترجع التسمية هذه إلى «آل صعب» الذين نزلوا جبل عامل وما جاوره من فلسطين في عهد صلاح الدين الأيوبي، فقد امتدت سلطتهم إلى هذه الجهات، وقيل إن «الصعوب» هؤلاء هم ذرية «الملك الأفضل نور الدين الأيوبي».[5]

وخلال الحرب العالمية الأولى اتخذ جمال باشا قائد الجيش العثماني الثامن طولكرم مقراً لجيشه، التي عهد إليها الدفاع عن فلسطين، ونتيجة الحرب وقعت طولكرم تحت الانتداب البريطاني في 20 أيلول/سبتمبر 1918م ومكثوا فيها حتى 15 مايو 1948م كباقي المناطق الفلسطينية، وقاومت مدينة طولكرم الاحتلال البريطاني، إذ شارك أهالي القضاء في ثورة 1936م ومن أبرز قادتها عبد الرحيم الحاج محمد من قرية ذنابة، الذي قاد معركة المنطار 1937 بالقرب من قرية بلعا، والقائد عارف عبد الرازق من طيبة بني صعب الذي عمل على نسف خطوط السكك الحديدية والجسور لعرقلة المواصلات البريطانية واليهودية.[10]

تطور البنية التحتية في فترة الانتداب البريطاني لمدينة طولكرم

بدأ قضاء بني صعب ممثلاً بمركزه طولكرم مجاراة التقدم في شتى مجالات الحياة، بتنفيذ مشاريع حيوية وتطويرية للمدينة قامت بها بلدية طولكرم، حيث أخذت بالنمو السريع شأنها شأن بلديات المدن الكبرى، وذلك بسبب زيادة العمران والسكان. وما يدل على ذلك استحداثها مشاريع مهمة في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين ومنها:

- **مشروع المياه وتكريرها**

بدأت نقطة التحول الجذري في طولكرم حول المياه، عندما ارتأت البلدية حفر بئر ماء جديدة داخل حديقة البلدية العامة نمرة (1). فبموجب القرار المؤرخ في 10 تموز/ يوليو 1924والمصادق عليه، تم تكليف متخصص من يافا لاستكشاف ماء البئر. إلا أنه لم يقبل بأقل من ثلاث ليرات. ورفضت البلدية لأن المبلغ كبير بالنسبة لميزانيتها في ذلك الوقت. وتم الاتفاق مع كل من سليمان أبو عباس ومحمود أبو شاهين بالشغل اليومي مقابل خمسة وعشرين قرشاً لكل واحد منهما لعمق عشرة أمتار. وانتهت أعمال حفر البئر في 20 كانون الأول/ يناير 1924م.[6]

كما قررت البلدية حفر بئر ماء جديدة نمرة (2) لعدة أسباب، منها ازدياد عدد السكان وكثرة استهلاكهم للمياه، وإغلاق الصحة آبار مياه الشتاء. وفي 18حزيران/ يونيو 1925م اتفقت البلدية مع المهندس الألماني المستر أرلف للقيام بعملية الحفر.[7] واستمر المهندس بالحفر إلى أن تفجر نبع الماء.[8]

يعتبر مشروع المياه من المشاريع الكبرى والمهمة التي أسهمت في تطوير المدينة، بعد أن كانت خدماتها متواضعة حيث قُدر نفوس المدينة بنحو ستة آلاف شخص عدا عن الألوف من الوافدين إليها من الخارج لقضاء أشغالهم.

- فقد كان اعتماد البلدة المائي قبل مشروع البلدية على المياه المتجمعة في الشتاء، وهي غير موزعة على معظم السكان إضافة إلى اضطرارهم للوقوف لساعات من أجل الحصول على المياه من الحاووز المزود للمياه، حيث إن الخزانات لا تجاري تطور المدينة من ناحية سكانية وعمرانية.[9] لذا دعت الحاجة للقيام بهذا المشروع، فلجأت البلدية للاقتراض من بنك باركليز مبلغ 4800 جنيه في عام 1935م،[10] وفق بنود الاتفاقية الآتية:
- أنه لا يجوز صرف أي شيء من المبلغ الذي يسحب من هذا القرض إلا لمشروع المياه فقط.
- أن يكون هذا القرض ديناً على هيئة بلدية طولكرم بصورة عامة وعلى رسوم المياه وإيرادات مشروع الماء بصورة خاصة. وتم فتح حسابين مع البنك، حساب للقرض وحساب تودع فيه إيرادات الماء الصافية وتخصم منه فوائد القرض عند استحقاقها.[11]

توالت الاجتماعات في مجلس البلدية لتحضير وتجهيز الأدوات والمواد المطلوبة لإتمام المشروع، حيث تم الاجتماع مع المهندس المسؤول عن مشروع المياه وقائمقام طولكرم لتجهيز حاووز يكون ارتفاعه عن سطح الأرض بما يقدر بسبعة أمتار، تدفع البلدية مصاريف إنشائه بما يقدر بـ250 جنيهاً.[12]

احتاج مشروع المياه إلى كثير من المواد الأولية لإنشاء خطوط رئيسية وفرعية، عدا عن الأنابيب والعدادات المائية التي تفوق قدرة ميزانية البلدية، ما دفعها لتقليل اعتماد مشروع المياه.[13] ومن أجل تشجيع أهالي طولكرم للاشتراك في مشروع الماء، تم تخفيض الحد الأدنى لرسم المياه الشهري من 140 ملاً إلى 100 مل تصرف 60 ملاً كرسم الماء، و40 ملاً كأجرة عداد، وذلك في تاريخ الأول من حزيران/ يونيو 1939م،[14] ويتضح أن البلدية لم تباشر بمشروع المياه إلا بعد أن تم تجهيز مخطط للبلدية.[15]

قدمت مدرسة خضوري الزراعية[16] خدمات للبلدية منها تسهيل أخذ الماء من بئر المدرسة، وذلك في وقت حاجة البلدية للماء، والسماح للبلدية بمد خط المياه في أرض المدرسة الزراعية وإيصاله إلى الخزان الكبير الذي أنشأه الجيش بجوار سكة الحديد.[17]

لم تغفل بلدية طولكرم اهتمامها بمتابعة توفيرها المياه الصالحة للشرب للسكان، فكانت تعتمد على تعقيم آبار المياه بشكل دوري مستخدمة بذلك مادة الكلورين، ونظراً لأهمية الموضوع سارعت بلدية طولكرم باستحضار ماكينة لتكرير المياه وتركيبها،[18] حيث طلب طبيب الصحة من الخواجة زتلين المتواجد في مدينة القدس تركيب آلة أوتوماتيكية لتكرير الماء في آبار المياه بطولكرم بدلاً من استعمال مسحوق الكلورين، وبعد كشف الخواجة على آبار المياه تعهد أن يقوم بتركيب آلة تكرير ومضخة تابعة لها، بملغ قدره 145 جنيهاً.[19]

- **مشروع الكهرباء**

ومن أعمال بلدية طولكرم، التفاوض مع شركات الكاز من أجل توفير احتياجات البلدية بأقل الأسعار، فقد جرت المفاوضات بين كل من شركة شل وفاكرم أويل منذ بداية شهر شباط 1931م لغاية كانون الأول من نفس العام، من أجل الحصول على أسعار الكاز والبنزين، وقدمت شركة شل أسعاراً تنقص عشرين ملاً عن الأسعار المعروفة فجاءت كالآتي: 130 ملاً ثمن تنكة الكاز المرشح، و90 ملاً ثمن تنكة الكاز السائب، و410 مل ثمن تنكة البنزين، ولم تقدم شركة

فاكرم أويل مثل هذه الأسعار. وبذلك تقرر تنظيم اتفاقية بين رئيس البلدية ووكيل شركة شل من أجل تأمين احتياجات البلدية لمشروع الكهرباء.[20]

وفي عام 1932م بدأت الحكومة البريطانية بإدخال الكهرباء على المدرسة الزراعية المقامة على الأراضي الكرمية، تمهيداً لإنارة الدوائر والعمارات الحكومية في المدينة.[21] وهذا ما دعا مجلس البلدية إلى بدء المفاوضات مع شركة الكهرباء للعمل على إنارة البلدة.[22]

- **مشروع المسلخ**

اهتمت بلدية طولكرم بمسلخ ذبح الأنعام على نحو كبير ومتواصل، إذ صدر قرار مفتش بيطري نابلس والمحول من الحاكم الإداري المتضمن طلب إرسال جاويش بلدية طولكرم إلى نابلس ليتدرب في مسلخها على كيفية تفتيش اللحوم بشكل يومي.[23] كما أصدرت البلدية بتاريخ 29 أيلول/ سبتمبر 1924م قراراً بعمل الترميمات اللازمة من شبابيك وأرضيات للمسلخ.[24] حيث تم تعيين السيد محمد توفيق أفندي مأموراً من طرف دائرة البيطرة لطولكرم اعتباراً من بداية تشرين الأول 1924م، ووظيفته الرسمية التفتيش على القرى وأخذ معلومات عن أمراض الحيوانات السارية، وسيقوم بالتفتيش على اللحوم في المسلخ مجاناً.[25]

وفي عام 1930م بدأت بلدية طولكرم بإرسال مراقبي اللحوم إلى نابلس من أجل تدريبهم على التفتيش عوضاً عن إرسالهم إلى القدس.[26] وتم تعيين محمد أفندي المسعود ليقوم بفحص الحيوانات والذبائح التي ستذبح في المسلخ أثناء تغيب مفتش اللحوم.[27]

ومن أجل إصدار رخصة بموجب قانون الحرف والصناعات، طلب من مهندس دائرة الأشغال العمومية عمل خارطة فنية بالمسلخ.[28] وفي الوقت نفسه تم إرسال تقرير من وكيل أطباء البيطريين بخصوص زيارة المفتشين على المسالخ.[29]

استمرت عمليات التفتيش والكشف عن المسلخ على نحو دوري على مدار العام. وجاء تقرير مفتش بيطري نابلس حول مسلخ بلدية طولكرم، بأنه لا يتفق مع شروط الصحة حيث أصبح قديماً ولا يفي بالحاجة، لذلك تم تكليف المهندس كاظم حزينو للقيام بعمل مخطط لمسلخ جديد ينشأ مكان المسلخ الحالي، يكون مرفقاً بالتعليمات الصحية.[30] وتم عمل مناقصة لذلك على أن يزيد عرض البناء من ستة إلى ثمانية أمتار، وأن يكون السقف من الباطون.[31] وجرى

الاتفاق مع المتعهد محمد إسماعيل المصري مقابل 29 جنيهاً و800 مل.[32]

- **مشروع الصرف الصحي**

ومن أعمال بلدية طولكرم متابعتها صيانة الصرف الصحي على نحو مستمر لما ينتج عنه من تلوث للبيئة وتأثير على السكان، فكانت عملية صيانة الصرف الصحي للبيوت تتم بإشراف البلدية. أما التكاليف فكانت تقع على عاتق السكان.[33] وكان من يتأخر من السكان في إصلاح الخلل الذي يصيب الصرف الصحي لديه تباشر البلدية في عمليات الإصلاح اللازمة مع إجبار صاحبها على دفع التكاليف المترتبة على الموضوع،[34] وذلك حسب قانون المجاري لسنة 1930م يخول البلدية حق تصليح وإنشاء الصرف الصحي الخصوصية في حالة عدم قيام أصحابها أو المكلفين في ذلك، وتم تخصيص مبلغ 60 جنيهاً في ميزانية السنة.[35]

كان المجرى العمومي الوحيد في طولكرم هو المجرى الواقع بجانب الجامع حتى حاكورة القص. وقد أنشئ بصورة بسيطة وغير فنية، ففي أواخر حكم الدولة العثمانية، ونظراً لاتساع البلدة وتكاثر أهلها، وعدم إنشاء مجارٍ جديدة من جهة، وتدفق مياه الأمطار في ذلك المجرى من جهة أخرى، ما أدى الى امتلاء الخزانات وفيضانها على وجه الأرض، ما دعا البلدية لاتخاذ إجراءات وتدابير مؤقتة، كتعزيل الخزانات الممتلئة بالأتربة والحجارة، فاستدعت الحاجة القيام بمشروع الصرف الصحي تحت إشراف دائرة الصحة.[36]

تم الاتفاق مع المهندس جودت أفندي شعبان على عمل خارطة لإنشاء مجرى جديد يمتد من حمامات الجامع حتى حاكورة القص بمبلغ 15 جنيهاً، واطلع رئيس الصحة ووافق عليها.[37] بدأت البلدية بتحسين الصرف الصحي فأُنشِئت مجارٍ من الفخار بسعة ثمانية إنشات مع الحفر والطم، وفق المخطط المصادق عليه من مهندس الصحة،[38] حيث واجه مشروع الصرف الصحي عراقيل، منها اعتراض خط المجرى مع خط أنابيب مشروع المياه، فكان من الضرورة تغيير تجاه ذلك الخط بحيث يتجنب خط أنابيب مشروع المياه، فتم تكليف المتعهد لترك الخط الذي تم حفره والمباشرة بحفر خط جديد.[39]

أصدرت البلدية قراراً بإنشاء المصارف والصرف الصحي في منطقة بلدية طولكرم، مماثلاً تماماً لنظام إنشاء المصارف والصرف الصحي لبلدية صفد، تكون العوائد الواجب دفعها بمقتضى المادة الخامسة من النظام بدل اثنين في المئة من بدل الإيجار كبلدية صفد أيضاً.[40]

- **المحرقة**

خصصت البلدية موقعاً ليكون مكاناً لتخلص الأهالي من النفايات وسمّي المحرقة. فقدم أهالي طولكرم شكوى إلى البلدية يوضحون بها الأذى الذي لحق بهم من المحرقة، حيث تجمع الذباب والبعوض وانتشار الدخان. فطالبوا بنقل المحرقة إلى مكان آخر. وبذلك قرر رئيس البلدية عدم حرق أي شيء فيها إلى حين نقلها إلى جهة أخرى.[41] وفي تاريخ 1931/6/11م تكررت شكوى أهالي بلدية طولكرم من المحرقة كونها تقع بالقرب من بيوتهم. وبذلك أصدر رئيس البلدية قراراً بنقلها إلى الجهة الشرقية الجنوبية من البلدة بعيداً عن البيوت والسكان. وطلب بذلك موافقة الصحة.[42] ومن أجل ذلك توجّه قائمقام طولكرم إلى حاكم اللواء من أجل المصادقة على تخصيص مبلغ وقدره عشرون جنيهاً ومئتان وخمسون ملاً. من قسم الواردات من الميزانية لأجل إنشاء المحرقة الجديدة.[43]

تم تعيين موظف خاص من أجل أن يشرف على المحرقة تجنباً لأي ضرر. حيث خصصت له البلدية لباساً خاصاً به.[44] قامت البلدية بإرسال المفتش من أجل النظر إلى أداء خادم المحرقة. فقد كتب بأن خادم المحرقة لا يقوم بواجباته كما هو مطلوب منه. وأنه وجد أكوام الأوساخ مطروحة على الأرض وغير محروقة.[45] تكررت الشكاوى فقرر القائمقام أن يعامل الرجل بشدة. إما بخصم شيء من راتبه. أو طرده وذلك من أجل المصلحة العامة.[46]

- **الأسواق والشوارع**

بدأت بلدية طولكرم بتنفيذ القوانين الخاصة بالبلديات التي تم نشرها في جريدة الوقائع الفلسطينية لعام 20 حزيران/ يونيو 1935م عدد 519 المتعلقة بإيجاد محلات خاصة لتكون أسواقاً للخضار والفحم والحطب والشيد والخزف.[47]

باشرت البلدية -بناءً على هذه القرارات- البحث عن أماكن مناسبة لتشييد هذه الأسواق. إما عن طريق الإيجار أو الاستملاك. فقامت البلدية باستئجار أربعة مخازن ملك السيد صبحي القطو. والتي تقع على طريق بئر البلدية مقابل 16 جنيهاً من تاريخ 1 آب/ اغسطس 1936 إلى مارس 1936م. فتم إنشاء سوق للكلس والفحم والحطب والأواني الخزفية والحبوب.[48]

ومن أشهر أسواق بلدية طولكرم سوق الخضار وسوق بيع الحيوانات. حيث قامت البلدية بداية باستئجار مكان لإقامة سوق الخضار في عام 1935م. فوقع الاختيار على القسم الغربي من حاكورة الصويص لمدة تسعة أشهر بمبلغ 8 جنيهات من الأول من تموز/ يوليو 1935 لنهاية آذار/ مارس 1936م. فوضعت البسطات بالقطعة المذكورة. وتم العمل على فتح الطريق لتسهيل دخول الحيوانات والسيارات التي تنقل الخضار إلى السوق.[49]

تمت الموافقة في عام 1939م على استملاك مكان خاص لإنشاء سوق الخضار في القسم الجنوبي من حديقة البلدية،[50] حيث اقتصر السوق على بيع الخضار والفواكه. وتم منع البسطات من أي نوع كان.[51] أما بخصوص سوق بيع الحيوانات فتم استئجار مكان بمنطقة أرض الوعرة الشامية بإيجار وقدره 18 جنيهاً،[52] وتم تسييجها لحفظ الحيوانات ولمنع دخولها إلى الأراضي المجاورة،[53] وفي عام 1940م تم رفع قيمة الإيجار ليبلغ 22 جنيهاً.[54]

تأخر إنشاء سوق بيع الحيوانات لأسباب منها: صعوبة الحصول على أرض مناسبة. وإن وجدت لا يتم الاتفاق مع أصحابها.[55] كما أن إعانات الحكومة التي قد طالبت بها البلدية لم تكن على القدر الكافي. بالرغم من توضيحها لأهمية إنشاء هذا السوق في مدينة طولكرم.[56] لذلك تم اتخاذ قرار بالموافقة على أخذ قرض من الحكومة قدره 500 جنيه فلسطيني يدفع على 8 أقساط سنوية متساوية بفائدة قدرها ثلاثة ونصف في المئة وذلك لأجل إنشاء السوق.[57]

قامت البلدية بعدة دراسات في أمر استملاك قطعة الأرض الخاصة بسوق الحيوانات. فوقع الاختيار على أرض في الجهة الشمالية الشرقية من المدينة بمساحة 20 دونماً لصاحبها السيد فريد الطبال وشركائه. وأرض السيد الحاج مصطفى صدوق وشركاه،[58] وأعلن ذلك في الوقائع الفلسطينية. كما تم إعلان مواقع الأسواق الأخرى في محلها بالسوق الجديد الذي أنشِئ في أراضي حديقة البلدية.[59]

قررت البلدية عمل عريشة في السوق كالعريشة المنصوبة في سوق الخضار لتظلّل الرواد من الشمس،[60] كما تم تكليف مهندس البلدية بتسوية أرض السوق واستعمال الحجارة في بناء السور حوله.[61]

تقرر تخصيص القسم الجنوبي الشرقي من الساحة العامة محلاً للبيع بالمزاد العلني، وهو القسم الذي يحده جنوباً خان المصري، وشمالاً وغرباً طريق

نابلس- يافا، وشرقاً شارع السوق القديم. وأعلن ذلك في الوقائع الفلسطينية، كما تم إعلان مواقع الأسواق الأخرى في محلها بالسوق الجديد الذي أنشئ في أراضي حديقة البلدية.[62]

قامت بلدية طولكرم عام 1946م بتسمية شوارع المدينة، حيث أطلقت على كل شارع اسم خاص به، إضافة إلى وضعها لوحات على زوايا الشوارع تبين ذلك، وعملت على ترقيم المنازل المحاذية لكل شارع.

ما عكس التطور والتقديم العمراني في مدينة طولكرم، عدد الشوارع التي حازت على أسماء جديدة خاصة بها والتي بلغت (22) شارعاً، كان من أبرزها شارع نابلس الذي يمتد من البلدية لسوق الحيوانات، وشارع شويكة الذي يمتد من البلدية حتى حدود المنطقة على طريق قرية شويكة.[63]

- **الصحة**

أما فيما يخص الجانب الصحي للمدينة، فباشرت البلدية بتحويل جزء من عمارة البلدية وهو صالون وغرفة، تم تحويلهما إلى مركز للإسعاف الأولي والطوارئ من قبل نادي الائتلاف للسيدات في طولكرم،[64] إضافة لقيام البلدية بشراء سيارة للإسعاف بثمن 280 جنيهاً بواسطة بلدية يافا.[65]

من مظاهر الاهتمام بالسلامة العامة تابعت الصحة أمور البيدر، فقد شكلت البيادر القبلية في طولكرم خطراً كبيراً على الصحة نظراً لتأثير غبار التبن بشكل مباشر على العيون، إضافة إلى خطر وقوع الحرائق، حيث إن البيادر القبلية محاطة بأبنية ودور من الجهات كافة، وبناء على الشكاوى المقدمة من طرف الأهالي وجاويش البوليس والمصدق عليها من قبل رئيس الصحة، ولتخفيف الأضرار الناجمة عن وضع الحاصلات على البيادر القبلية، تقرر منع الأهالي من وضع حصالاتهم على البيدر القبلي، وتم تحديد أماكن لوضع الحاصلات وهي كالآتي:

على بعد عشرة أمتار من باب مطحنة داوود أفندي أبو شريفة، إلى الخواريق الموضوعة من طرف محمد أفندي أبو الرب الغربية على شرط ألا تبعد البيادر من الجهة الشمالية عن الطريق أقل من عشرة أمتار. أرض الوعرة الشرقي الخاصة بعائلتي أبو شنب والهمشري الملاصقة لمقبرة المسيحين الشرقية. أرض مصطفى صدوق الواقعة بالجهة الشمالية من دار شاكر أفندي، وعلى طريق شويكة وأرض الحاج مسعود سعادة المقابلة لأرض مصطفى صدوق بالجهة

الغربية من طريق شويكة. حاكورة عبد أبي الحافظ أفندي حنون وشريكه الواقعة بالجهة الشرقية من دار حنون وما وراءها من الحواكير الشرقية. وبذلك سمح للأهالي بوضع بيادرهم في المحلات المذكورة وكل شخص له الخيار بوضع محصوله بالمكان الذي يراه مناسباً له ضمن الأماكن التي حددتها البلدية.[66]

اهتمت الصحة بالمرافق العامة واحتياجاتها، كالحمامات، وتبين ذلك من خلال دراسة دفاتر بلدية طولكرم ومتابعة وقائع جلساتها، ففي 10 نيسان 1924م، كلفت البلدية محمد أفندي الترك بعمل صيانة للحمامات التي بلغ عددها ثمانية، من أبواب وترميم، مقابل ثلاثة جنيهات مصرية.[67]

- **التعليم**

لم يكن لطولكرم وقضائها نصيب كبير من اهتمام الدولة العثمانية بالتعليم فيها، فقام الأهالي بإنشاء المدارس والكتاتيب بجهود محلية مع مساعدات بسيطة من الحكومة العثمانية، حيث أحرز قضاء بني صعب في مسألة المعارف مركزاً متميزاً بين سائر القصبة، فأهالي القضاء ميالون جداً للمعارف، وبلغ عدد الطلبة المداومين في مكتب الذكور 250 طالباً، أكثر هؤلاء الطلاب من أبناء القرى المجاورة، حتى إن خمسين أو ستين طفلاً منهم يبيتون في الحوانيت القائمة تحت بناء المكتب ويحضرون إلى المكتب نهاراً.[68] استمر الاهتمام في المجال التعليمي فتم إنشاء ٢٣ مكتباً ابتدائياً، وبلغ عدد الطلاب في قضاء بني صعب 950 طالباً.[69]

أما خلال فترة الانتداب البريطاني فلم تكن هناك سياسة تعليمية واضحة للتعليم العربي عند حكومة الانتداب، وقد اعترف بذلك (همفري بومنت) أول مدير معارف في حكومة الانتداب فقال «إنني أتحمل المسؤولية عن وضع وبلورة سياسة تربوية لبلاد لم تكن لها سياسة تربوية في يوم من الأيام». وما كان واضحاً منها هو التحيز البريطاني للتعليم اليهودي، فقد أعطت حكومة الانتداب الحرية الكاملة والاستقلال التام لليهود ليشرفوا على تعليم أبنائهم، وقد قيدت العرب وحرمتهم من حق الإشراف على تعليم أبنائهم.[74]

الملاحق

خارطة رقم (1)[75]

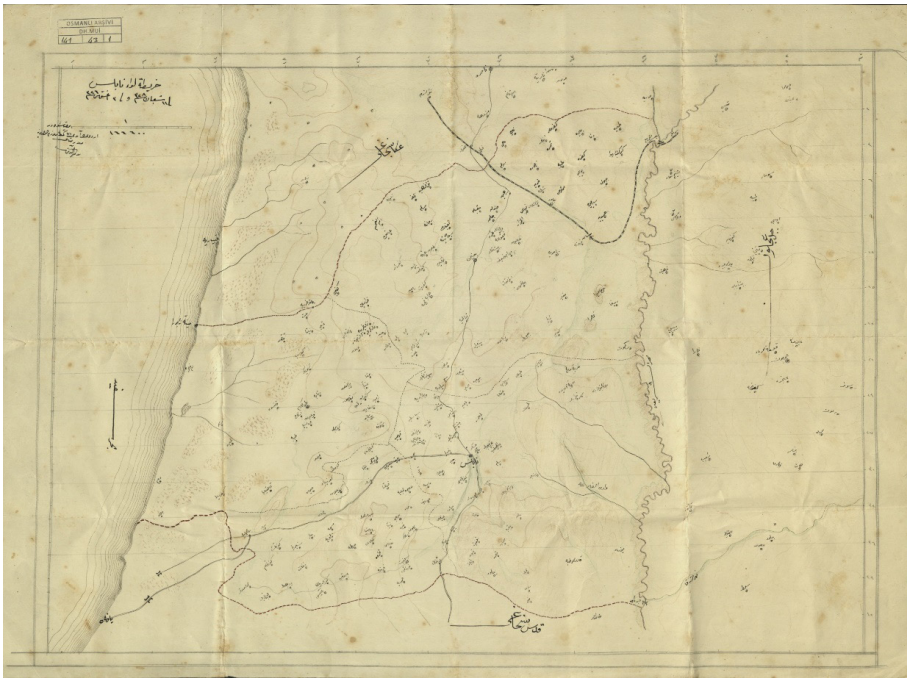

قضاء بني صعب

الهوامش:

1. . آمنة أبو حجر، **موسوعة المدن والقرى الفلسطينية**، ج2، ط1، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003)، ص576.
2. . خليل حسن البرقاوي، **طولكرم مدينة لها تاريخ**، (طولكرم: اسم الناشر غير معروف، 1994)، ص21.
3. . عمر البرغوثي وخليل طوطح، **تاريخ فلسطين**، (بور سعيد: مكتبة الثقافة الدينية، (ب، ت)، ص 355.

*حسن، قصة، ص28.

4. . أكرم الراميني، **نابلس في القرن التاسع عشر**، (عمان: مطابع الشعب (ب، ط)، 1976)، ص51.

5. علي حسن، **قصة مدينة طولكرم**، (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1991م) ص29.

6. مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين، ج1**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط3)، ص196.

7. عبد الكريم رافق، **التعليم في فلسطين في عهد الانتداب**، القسم 2، ط1، (بيروت: الموسوعة الفلسطينية، 1995)، ص900.

8. عبد الرحيم السدور، **أضواء على مدينة طولكرم**، (طولكرم: بلدية طولكرم، 1989)، ص20.

9. إبراهيم صالح التايه، مقابلة شخصية، طولكرم، 2 نيسان (أبريل) 2019.

10. الدباغ، بلادنا، ص196.

11. عبد الجبار العودة، **ملكية الأراضي في قضاء طولكرم في ظل الحكم البريطاني (1918-1958)**، رسالة ماجستير غير منشورة، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 3007)، ص35

12. دفتر بلدية طولكرم، قرار رقم 158، 1935.

13. المصدر نفسه، قرار رقم 387، 1935.

14. المصدر نفسه، قرار رقم 368، 1935.

15. جريدة فلسطين، عدد (1756-89)، 1 تموز 1931م، ص3.

16. دفتر بلدية طولكرم، قرار رقم 10، 1935.

17. المصدر نفسه، قرار رقم 23، 1935.

18. المصدر نفسه، قرار رقم 54، 1935.

19. المصدر نفسه، قرار رقم 28، 1937.

20. المصدر نفسه، قرار رقم 29، 1939.

21. المصدر نفسه، قرار رقم 83، 1939.

22. أنشئت مدرسة خضوري الزراعية عام 1930، على أرض تبلغ مساحتها حوالي 600 دونم، تبرع بها أهالي طولكرم، بعد أن قدم السير أليس خضوري من هونغ كونغ هبة لحكومة الانتداب البريطانية، بلغت 150000 جنيه فلسطيني. *عبد الرحمن النجاب، **مدرسة خضوري الزراعية وتأثيرها على المجتمعات المحلية والإقليمية**، ط2، (عمان: مطابع الدستور التجارية، 2015)، ص 9.

23. دفاتر بلدية طولكرم، قرار رقم 44، 1944.

24. المصدر نفسه، قرار رقم 38، 1939.

25. المصدر نفسه، قرار رقم 63، 1951.
26. المصدر نفسه، قرار رقم 36، 1931.
27. صحيفة فلسطين، عدد 167-2125، 14 أيلول، 1932، ص6.
28. دفتر بلدية طولكرم، قرار رقم 12، 1935.
29. المصدر نفسه، قرار رقم 86، 1924.
30. المصدر نفسه، قرار رقم 94، 1924.
31. المصدر نفسه، قرار رقم 98، 1924.
32. المصدر نفسه، قرار رقم 9، 1931.
33. المصدر نفسه، قرار رقم 213، 1931.
34. المصدر نفسه، قرار رقم 135، 1931.
35. المصدر نفسه، قرار رقم 136، 1931.
36. المصدر نفسه، قرار رقم 135، 1936.
37. المصدر نفسه، قرار رقم 150، 1936.
38. المصدر نفسه، قرار رقم 188، 1936.
39. المصدر نفسه، قرار رقم 39، 1931.
40. المصدر نفسه، قرار رقم 139، 1931.
41. المصدر نفسه، قرار رقم 159، 1931.
42. المصدر نفسه، قرار رقم 136، 1935.
43. المصدر نفسه، قرار رقم 159، 1835.
44. المصدر نفسه، قرار رقم 85، 1938.
45. المصدر نفسه، قرار رقم 51، 1938.
46. المصدر نفسه، قرار رقم 87، 1935.
47. المصدر نفسه، قرار رقم 32، 1931.
48. المصدر نفسه، قرار رقم121، 1931.
49. المصدر نفسه، قرار رقم 125، 1931.
50. المصدر نفسه، قرار رقم 41، 1931.
51. المصدر نفسه، قرار رقم 197، 1931.

52. المصدر نفسه، قرار رقم 218، 1931.
53. دفاتر بلدية طولكرم، قرار رقم 46، 1935.
54. المصدر نفسه، قرار رقم 82، 1935.
55. المصدر نفسه، قرار رقم 55، 1936.
56. المصدر نفسه، قرار رقم 62، 1939.
57. المصدر نفسه، قرار رقم 51، 1940.
58. المصدر نفسه، قرار رقم 62، 1937.
59. المصدر نفسه، قرار رقم 35، 1938.
60. المصدر نفسه، قرار رقم 120، 1940.
61. المصدر نفسه، قرار رقم 51، 1937.
62. المصدر نفسه، قرار رقم 14، 1938.
63. المصدر نفسه، قرار رقم 64، 1940.
64. المصدر نفسه، قرار رقم 73، 1940.
65. المصدر نفسه، قرار رقم 88، 1940.
66. المصدر نفسه، قرار رقم 45، 1943.
67. المصدر نفسه، قرار رقم 46، 1943.
68. المصدر نفسه، قرار رقم 88، 1940.
69. المصدر نفسه، قرار رقم 73، 1956.
70. المصدر نفسه، قرار رقم 99، 1958.
71. المصدر نفسه، قرار رقم 98، 1958.
72. المصدر نفسه، قرار رقم 94، 1931.
73. المصدر نفسه، قرار رقم 4، 1924.
74. أحمد عمار، **التعليم في قضاء طولكرم في ظل الانتداب البريطاني**، رسالة ماجستير غير منشورة (نابلس، جامعة النجاح الوطنية، 3000)، ص 75- 75.

مقابلة العدد

«شؤون فلسطينية» تحاور رئيسة الاتحاد الدولي للصحفيين "دومنيك بدالي"

- قتل الصحفية أبو عاقلة شكل صدمة بالنسبة لي، وإسرائيل قتلت 57 صحفياً فلسطينياً خلال آخر عقدين هناك حرب حقيقية ومعلنة ضد حرية الصحافة في العالم
- انتخاب فلسطين نائباً لرئيس الاتحاد تمثيل لجزء واسع من العالم

إعداد: إبراهيم ربايعة*

* أجريت هذه المقابلة عبر الإيميل في 26 حزيران/ يونيو 2022.

في حزيران/ يونيو الماضي، اختتمت أعمال مؤتمر الاتحاد الدولي للصحفيين «الكونغرس الـ31»، الذي استضافته سلطنة عمان لمدة أربعة أيام، والذي انتخبت فيه الفرنسية دومنيك بدالي رئيسة للاتحاد الدولي، وانتخب رئيس نقابة الصحفيين الفلسطينيين ناصر أبو بكر نائباً لها، إلى جانب زوليانا لينز من البيرو وسابينا أندرجيت من الهند.

وطغت قضية الحريات في العمل الإعلامي على جدول أعمال المؤتمر، وأعرب المؤتمر في بيانه الختامي عن أهمية تعزيز حقوق الصحفيين حول العالم، وحماية حرياتهم وحياتهم.

أما بدالي، فأكدت أن على الحكومات حماية الصحفيين واحترام حرياتهم، وأهدت فوزها إلى روح الصحفية شيرين أبو عاقلة، وكافة الصحفيين الذين تعرضت حياتهم للخطر في ميدان العمل، داعية لتكاتف جهود كل صحفيي العالم لتحقيق حماية شاملة وعامة.

وكان لـ«شؤون فلسطينية» هذه المقابلة القصيرة مع رئيسة الاتحاد الدولي للصحفيين عقب انتخابها:

أهنئك بداية على انتخابك بهذا الموقع، واسمحي لي أن أبدأ بالسؤال عن أهم التحديات التي يواجهها الاتحاد الدولي للصحفيين اليوم؟

أشكرك على التهنئة، وبالنسبة لسؤالك فيجب علينا كاتحاد دولي العمل دوماً على حماية ومساندة الصحفيين بمواجهة الأطراف التي تعادي الصحافة والحكومات التي تستهدف العمل الصحفي، ففي كثير من الدول اليوم هناك حرب حقيقية ومعلنة ضد حرية الصحافة، وهذا ما يستلزم منا دعماً دائماً.

إذاً، ما هي أولويات الاتحاد الدولي في المستقبل القريب؟

أعتقد أننا أمام قضيتين طارئتين:

القضية الأولى مرتبطة بحرية جوليان آسانغ: يواجه هذا الصحفي الأسترالي خطر أن يتم تسليمه للولايات المتحدة الأميركية، وخطر أن يحكم هناك بحوالي 175 عاماً، إن حكومة الولايات المتحدة تقوم بمقاضاته بتهمة العمالة، رغم أنه لم يقم -كصحافي- بأكثر من الكشف عن بعض جرائم الحرب التي ارتكبها الجيش الأميركي في العراق وأفغانستان، فيما نشرت الصحافة حول العالم هذه المعلومات عنه.

لأكثر من عشر سنوات حتى اليوم، حاول الاحتماء منهم، وهو اليوم معتقل في سجن بيلمارش، الخاضع للسلطات البريطانية. ولأكثر من ثلاث سنوات، هو معتقل بلا مبررات قانونية. إن إرسال آسانغ للولايات المتحدة رسالة مرعبة لكل الصحفيين ولكل وسائل الإعلام حول العالم: لا تنشروا أي معلومات قد تغضب الحكومة الأميركية.

أما القضية الثانية، فهي قضية الصحفيين الأربعة في اليمن: عبد الخالق عمران، وأكرم الوليدي، وحارث حميد، وتوفيق المنصوري، وهم صحفيون حكمت عليهم السلطات الحوثية بالإعدام، وجريمتهم الوحيدة نقل الأخبار عن اليمن واليمنيين، وممارسة مهنتهم كصحفيين. يجب أن نتحرك لإنقاذ حياة الزملاء الأربعة.

اسمحي لي بالانتقال إلى الشأن الفلسطيني، كيف ترين انتخاب ممثل فلسطين كنائب لرئيس الاتحاد الدولي للصحفيين؟

إن انتخاب ممثل فلسطين نائباً أول لرئيس الاتحاد الدولي للصحفيين حدث مهم، لا يمثل هذا الاختيار فلسطين فحسب، بل يمثل جزءاً واسعاً من العالم حيث تشتعل الحروب التي تؤجج وتهدد الديمقراطيات والحريات في كل مكان. لعب ناصر أبو بكر دوراً مهماً في الاتحاد، حيث شغل عضوية اللجنة التنفيذية لسنوات، وهو على اطلاع عميق على المشاكل والأزمات والتحديات التي تواجه قطاع الصحافة بشكل عام، وتلك التي تواجه السياقات الشبيهة بالسياق الفلسطيني بشكل خاص.

إن التحدي الرئيسي لحرية الصحافة وسلامة الصحفيين في فلسطين هو الاحتلال، كيف تقيمين عمل نقابة الصحفيين الفلسطينيين والاتحاد الدولي للصحفيين في مواجهة هذه التحديات؟

نجحت نقابة الصحفيين الفلسطينيين بتنظيم اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي في رام الله، وذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، الذي تخللته مسيرة من أجل حرية الصحافة والمعلومات، جوبهت بالغاز المسيل للدموع من قبل الجيش الإسرائيلي، رغم أنها كانت مسيرة سلمية جابت ساحات رام الله. تخيل أنه تم التعامل مع ممثلي الإعلام في خمس قارات بالترويع وكأنهم إرهابيون.

قبل ذلك، كنا قد عقدنا جلسة مهمة وشيقة بعنوان «كيف تتصرف كصحفي في ظروف الحرب»، ما جعل المشاركين يدركون المشاكل الجمة التي

كانت وما زالت تواجه الصحفي الفلسطيني.

لكن استجابة الاحتلال لمبادراتكم دوماً ما كانت سلبية، ما هي الأدوات والمسارات البديلة لديكم لوقف هذه الانتهاكات الإسرائيلية؟

إن مسارنا البديل يتمثل في الاستمرار بنشر وإخبار الجميع حول العالم عما يحدث في المناطق المحتلة من إجراءات غير قانونية. سنستمر حتى تتخذ الحكومات إجراءات وخطوات حازمة في هذا الإطار.

كيف تلقيتم نبأ قتل الصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة؟

كانت صدمة مريعة، نحن جميعاً نعرفها، أنا التقيتها على المستوى الشخصي في رام الله. منذ لحظة قتلها، ونحن مستمرون بإدانة عملية القتل هذه في كل مكان. كان اسم شيرين أول ما اقتبست وقدمت في فيديو شهادتي، كرئيسة للاتحاد الدولي للصحفيين، التي قدمتها للجلسة الخمسين لمجلس حقوق الإنسان، في 24 حزيران/ يونيو 2022 في جنيف. كما جددت التذكير بأن 57 صحفياً فلسطينياً قتلوا خلال الأعوام العشرين الماضية.

ما هي خطواتكم العملية لإنهاء الإفلات من العقاب ومحاسبة مرتبكي هذه الجرائم وما يتصل بها ضد الصحفيين الفلسطينيين؟

إننا في الاتحاد الدولي للصحفيين نسير بخطوات حثيثة لإنهاء الإفلات من العقاب على مسارين مختلفين:

الأول يتمثل في مسار الملاحقة القضائية، والأهم هنا هو الملاحقة في المحكمة الجنائية الدولية.

والثاني يرتبط بالإجراءات القانونية التي نقوم بها كاتحاد دولي بهدف الوصول لاتفاقية دولية ضد الإفلات من العقاب. يجب إدانة واعتقال ومحاكمة المجرمين الذين يستهدفون الصحفيين ومن يرعاهم ويدفعهم. قمنا بإعداد مسودة هذه الاتفاقية بالاستعانة بخبراء دوليين متخصصين، وهدفنا أن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بتبنيها، وهذا ما يساعدنا لدفع الدول والحكومات لدعمها. إن هذه عملية نضالية تحتاج لجهد كبير، ونقاتل بكل أدواتنا لأن ننجز هذا الأمر بالسرعة الممكنة.

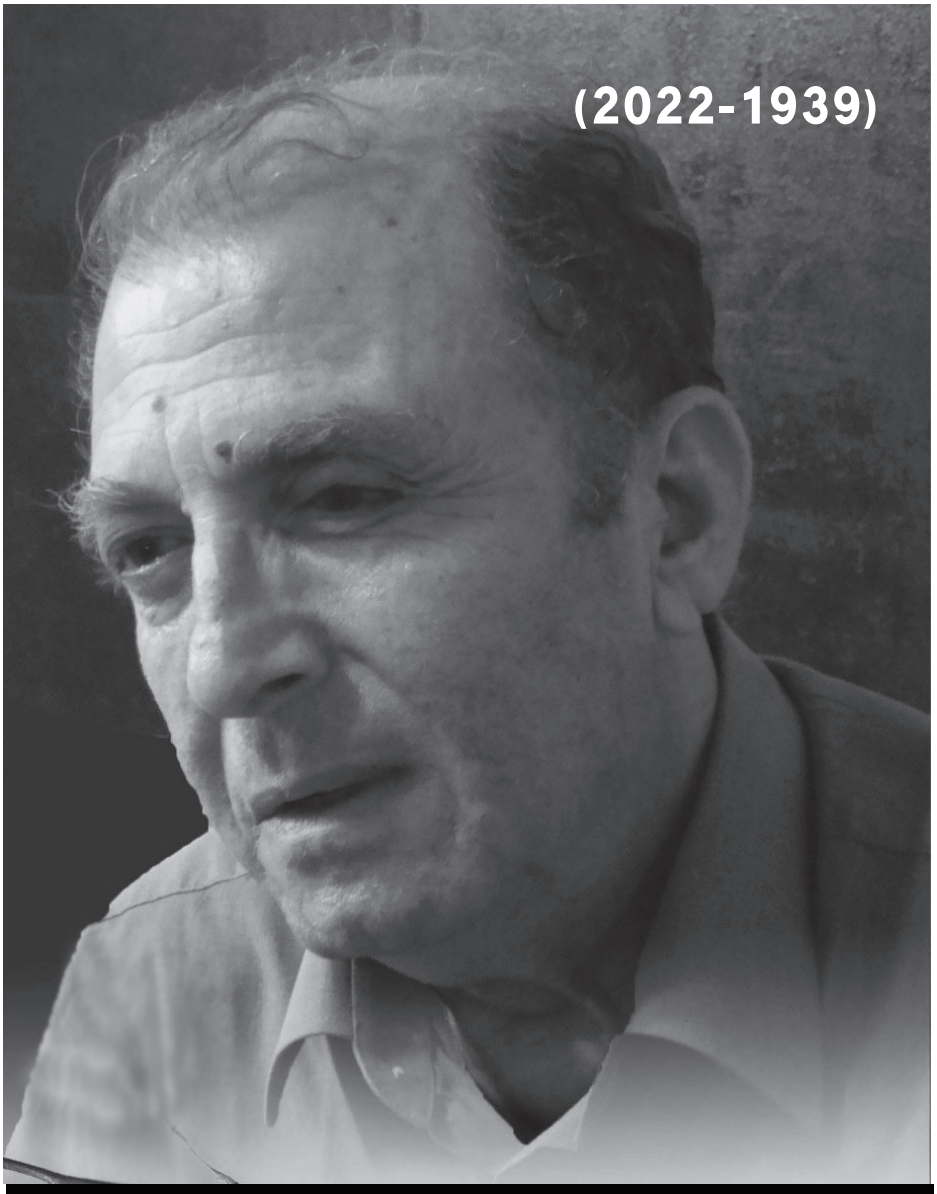

فيصل حوراني

ذكريات في مركز الأبحاث

حسام أبو النصر

في الثاني عشر من أيار/ مايو 2022، رحل المفكر والكاتب فيصل حوراني، في مقر إقامته في سويسرا، عن عمر يناهز 83 عاماً، ووري جثمانه الثرى في رام الله، بعد جنازة شارك فيها رفاق دربه ومحبوه. وفي حزيران/ يونيو 2022، منح الرئيس محمود عباس الراحل حوراني وسام الثقافة والعلوم والفنون- مستوى الإبداع، وذلك خلال استقبال عائلة الفقيد في مقر الرئاسة برام الله.

سيرة حوراني

كاتب وناقد سياسي فلسطيني، ولد في المسمية القريبة من غزة عام 1939، نزح مع أسرته [1] إثر النكبة عام 1948 إلى غزة وعاش فيها مع عائلته عاماً واحداً، هاجر بعده إلى سوريا، حيث تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في دمشق. عمل الحوراني حرفياً حتى عام 1958، ثم درس في جامعة دمشق وحصل على شهادة الليسانس في الفلسفة، وعلم الاجتماع وعلم النفس عام 1964.عمل حوراني مدرساً خلال دراسته الجامعية؛ وشارك في تأسيس رابطة الطلاب الفلسطينيين(دمشق) ثم أصبح رئيساً لها عام 1964.[2]

انتقل حوراني إلى الجزائر عام 1964 وعمل محرراً للقضايا الفلسطينية والعربية في صحيفة الشباب الأسبوعية. عاد إلى دمشق عام 1965 وعمل في مجلة البعث اليومية، وأصبح مدير دائرة الأخبار في الصحيفة، ومحرر صفحة الآراء. كتب حوراني أيضاً برامج سياسية للإذاعة والتلفزيون السوري. بدأ حوراني العمل في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في أواخر الستينيات، حيث شغل موقع رئيس تحرير مجلة الطليعة التي كانت تصدرها منظمة التحرير عام 1970، إلى جانب موقعه كعضو في هيئة تحرير مجلة صوت فلسطين. وإثر ذلك، منعته السلطات السورية من الكتابة في الصحافة السورية بعد عام 1971.

شغل حوراني منصب نائب رئيس مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في موسكو خلال 1977- 1978. عاد إلى دمشق عام 1978 وعمل في الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث ترأس دائرة الإعلام والعلاقات العامة. باشر عمله ككاتب حرّ عام 1979. أصبح باحثاً في مركز الأبحاث في بيروت، ثم سكرتيراً ومديراً لتحرير «شؤون فلسطينية».

انتقل حوراني إلى نيقوسيا في قبرص حيث أعيد فتح المركز. مثّل اتحاد الكتاب

في المجلس الوطني الفلسطيني عام 1984، وعين عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988، ثم انتقل إلى فيينا عام 1989 حيث عمل كاتباً حرّاً. عاد إلى فلسطين عام 1995 ومنحته وزارة الثقافة الفلسطينية الجائزة الفلسطينية لأعمال السير الذاتية في كانون الثاني/ديسمبر 2004 لسيرته التي نشرت في عدة مجلدات خلال السنوات 1994- 2002، والتي لحقها مجلد آخر عام 2005. له عدة كتب وروايات عن المنفى وتاريخ عمله السياسي والنضالي، أهمها جذور الرفض الفلسطيني 1918- 1948، المحاصرون،سمك اللجة، العمل العربي المشترك وإسرائيل- الرفض والقبول 44- 67، الفكر السياسي الفلسطيني 1974-1964: دراسة في المواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عبد الناصر وقضية فلسطين- قراءة لأفكاره وممارساته،دروب المنفى (سيرة ذاتية في خمسة أجزاء)، الحنين، بير الشوم باولا وأنا، فاطمة، حياتها وموتها.

حوراني ومركز الأبحاث

ارتبط اسم فيصل حوراني بمركز الأبحاث بعد أن انتقل في العام 1979م، من دمشق إلى بيروت ليعمل في المركز، وكان من أهم الشهود على حادثة النهب والاجتياح، الإسرائيليين، التي سيلي توضيحها في الصفحات التالية، وهناك تسلّم رئاسة قسمي الدراسات الفلسطينيّة والدراسات الدوليّة، ثمّ أُضيفت إلى مسؤوليّته سكرتاريا تحرير دورية المركز «شؤون فلسطينيّة»، التي تسلم بعدها إدارة تحريرها.

جاء ذلك بعد انفصاله عن حزب البعث في سوريا،[3] حيث نشأ وتعلم في دمشق، فكان يسارياً ماركسياً، التحق في بداياته بحزب البعث لفترة قصيرة وكانت تجربته الأهم عمله في «جريدة البعث»، وفي إذاعة دمشق، محللاً ومعلقاً سياسياً لسنوات طويلة،بعدها تم فصله وتلقفته المؤسسات السورية الثقافية ووزارة الثقافة في عهد الوزيرة نجاح العطار التي كانت راعية لليساريين، مع رئيس «المؤسسة العامة للكتاب والترجمة» أنطوان مقدسي، ما أتاح له نشر كتبه ومقالاته الأولى قبل أن ينتقل إلى لبنان عام 1979 ويعمل في مركز الأبحاث وفي «الإعلام الموحّد الفلسطيني» الذي كان يرأسه عبدالله الحوراني آنذاك.

عايش حوراني حصار بيروت الذي استمرّ قرابة ثمانين يوماً، حينها، بقي مركز الأبحاث قائماً بعمله بالمقدار الذي تتيحه ظروف هذا الحصار، حتى أيلول/ سبتمبر 1982، وفي ظل مفاوضات رفع الحصار، التي حملت شروطاً لحماية

المدنيين والمؤسسات الفلسطينية. كان حوراني، بصحبة الشهيد صلاح خلف، حين تلقّى الأخير مكالمة من الرئيس اللبناني الأسبق أمين الجميّل الذي تعهد بحماية المركز والمؤسسات الأخرى.[4]

أخذ حوراني بالضمانات الدولية، التي قدمتها الإدارة الأميركية بشكل أكثر جدية من تلك اللبنانية، لكن ما إن خرج المقاتلون الفلسطينيّون من بيروت، حتّى اجتاحت إسرائيل غرب بيروت. وحين بدأ جيش إسرائيل اجتياحه الأوّل لعاصمة دولة عربيّة، ودخل بيروت الغربية في 1982/9/15م، كان حوراني وزملاؤه في المركز، منهمكين في العمل الذي بدأوه قبل أيّام لتهيئة المركز لأداء المطلوب منه في الظروف المستجدّة.[5] وفي المساء عندما علم جريس بأن أوائل الجنود الإسرائيليين وصلوا الى الشارع المحاذي جاء ليلاً الى المركز واخذ المواد المهمة ووضعها في حقيبتين بعيدا عن متناول أي جندي إسرائيلي،[6] مما يؤدي وقوعها في أيدي العدوّ إلى أضرار شخصيّة بالعاملين. وحين عرفوا أن المجتاحين المتّجهين نحو رأس بيروت قد بلغوا منطقة الروشة، صدرت التعليمات بالتفرّق فرادى أو في جماعات صغيرة والبحث عن مخابئ تؤويهم. وحوراني في بحثه المتلهّف عن مخبأ، وضعت الصدفُ أمامه سيّدة لبنانية مسيحيّة، وهي من معارفه الموثوقين، لتوفّر له مخبأ غير بعيد عن المركز، وتولّت تأمين اتصالاته بكلّ من احتاج، فقضى فترة الاختباء في مأمن دون أن يتعرّض للعزلة.

وقعت مجزرة صبرا وشاتيلا، وقد بُلغ حوراني عبر اتصالاته في المخبأ أن جنرال المجازر الإسرائيليّ أريئيل شارون يقود العملية، في هذه الأثناء، ظن الإسرائيليون عند وصولهم أن بناية المركز مفخخة، بسبب فراغها من أي موظف. كل ذلك حدث بعد إخراج المقاتلين الفلسطينيين من المنطقة، فقاموا بعملية تمشيط في اليوم الأول، وفي اليوم الثاني، قامت وحدة بمهاجمة المركز واقتحامه، وشرعت الوحدة الإسرائيلية بعملية نهب محتوياته،[7] وفي الوقت نفسه، قامت وحدة الاستخبارات الإسرائيلية أثناء وجودها في بيروت بملاحقة المسؤولين عن المركز، فاقتحمت عدداً من البيوت التي تفترض وجودهم فيها، وإذا كانت عملية المطاردة قد فشلت، فإن عملية التخريب قد نجحت في تحقيق أهدافها الإجرامية إلى حد بعيد.

وقد أُبلغ حوراني من قبل صديقة صحفيّة أميركيّة كانت تقطن في شقّة في بناية تطلّ على المركز، أنها أحصت خمساً وثلاثين شاحنة عسكرية إسرائيلية متهيّئة لنقل موجودات المركز، فيما بدا لها أنّها عملية نهب شاملة، فعرض عليها حوراني أن تُجري مقابلة مع قائد الوحدة العسكريّة الإسرائيليّة التي

تقوم بنهب المركز الفلسطينيّ، فاستهواها ذلك.[8] وقد انسحب الإسرائيليون مخلفين وراءهم خراباً شبه كامل في مركز الأبحاث كما وثقه حوراني.

حوراني شاهد على العدوان

بعد عام من نهب المركز، بقي حوراني وزملاؤه في المركز في حالة انهماك في روتين العمل، إلا أن ثمة هاجساً وخوفاً مرتقباً يسيطر على الأجواء. فالكل كان على علم عبر وسائط مختلفة «صديقة وغير صديقة» بالتهديدات التي طالتهم وطالت مديرهم صبري جريس، ورغم شعور الاطمئنان الذي يوحيه منظر رجال الدرك اللبناني، إلا أن الاعتداء على مركز الأبحاث، لم يتأخّر طويلاً.

خلال اضطرابات لبنان، وقبل الاجتياح، بذل حوراني، (مدير تحرير شؤون فلسطينية)، جهوداً استثنائية، رغم خطورة الوضع، لإصدار المجلة في موعدها، ومعه أحمد شاهين، وهو كاتب وصحفي ومعارض سوري، كان مشرفاً على نشرة رصد إذاعة إسرائيل.

انتظم صدور مجلة شؤون فلسطينية منذ آذار/ مارس 1971 حتى حادث التفجير الذي تعرّض له المركز في الخامس من شباط/فبراير 1983 بسيارة ملغومة، تحمل 30 كغم من مادة الهوكسيجين شديدة الانفجار.[9]

حوراني إلى نيقوسيا

وقعت التطوّرات التي أفضت إلى إلغاء وجود مركز الأبحاث في بيروت بعد تفجيره، صدر قرار رسمي لبناني يقضي بإغلاق المركز نهائياً، وأضحى جميع العاملين فيه عرضة للاعتقال والملاحقة والتحقيق من قبل الأجهزة الأمنية اللبنانية. اعتُقل حوراني، من قبل السلطات، وبعد التحقيق معه في مبنى الأمن العامّ اللبنانيّ، صدر القرارُ بإبعاده، واقتاده رجُلا أمن ألقياه في طائرة مغادرة إلى قبرص وهو مقيّد اليدين، وبعد أيّام، اعتقل جريس، وتم التحقيق معه، قبل إبعاده إلى دمشق، بالرغم من الحصانة الدبلوماسيّة التي يتمتّع بها، ثم إلى قبرص حيث كان حوراني في انتظاره، كما اعتقل شاهين، وتم إبعاده أيضاً إلى قبرص، وتعرّض آخرون من العاملين في المركز إلى الاعتقال أو الإبعاد، ولم يبقَ من مركز الأبحاث ما يُعتدّ به، وكان كل ذلك بمثابة الإعلان عن طيّ صفحة مركز الأبحاث في بيروت.[10] توجّه جريس وحوراني ومن انضمّ إليهما ممن أبعدوا عن لبنان، إلى إعادة تأسيس المركز في نيقوسيا.[11] بعد ان اضطرت منظمة التحرير الى نقل مركز الأبحاث الى قبرص بعد ان تعرض عام 1983

حيث واصل العمل من الموقع الجديد.[12]

لكن دخل دورة الاحتضار وبقي بقوة الاستمرار، وفي صيف 1985 استأنفت 'شؤون فلسطينية' صدورها بانتظام من جديد. وهذه المرة من مقر مركز الأبحاث في نيقوسيا[13]، في تشرين الأول/ أكتوبر 1984، من خلال مدير تحريرها حوراني، وإلى جانب عمله في المركز، واظب على مقالاته في أسبوعية فلسطين الثورة، مجلة منظمة التحرير الفلسطينية. وقد كان مستهدفاً في نيقوسيا، إذ زاره مسؤول المحطة الأمنية الفلسطينية في قبرص وأبلغه أن عرفات اتصل به من تونس وأمره بنقل حوراني إلى أثينا في ظل ورود معلومات من دمشق بصدور أمر باغتياله، لكن حوراني لم يستجب.

في قبرص، حيث شحت المصادر والميزانيات، صار على حوراني، وصلاح عبد الله أن يعدا ما يمكن نشره في شهرية المركز في ثلاث صفحات أو أربع على الأكثر كل شهر أو كل شهرين. فصار ينجز عمله اليومي في ساعة واحدة ويشغل بقية وقت العمل في استكمال كتابين لهشرع في تأليفهما منذ كان في بيروت، فنشر أحدهما عند مغادرته، ونشر الثاني بعدها في قبرص.

حوراني شاهد على صفقة التبادل ومصير الأرشيف

كانت المنهوبات من مركز الأبحاث مطلباً رئيسياً من المطالب الفلسطينية في صفقة تبادل الأسرى، فتحركت ثلاث طائرات فرنسية محملة بـ 113 صندوقاً[14]، كل منها بسعة سيارة، وصلت إلى مطار الجزائر في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر1983. [15]

وقد أرخ حوراني لذلك من خلال نشر القصّة الكاملة لنهب مركز الأبحاث الفلسطيني ببيروت، حيث عني بأن يستفهم عمّا خزّنه في هذا الارشيف قادةٌ عرفهم، وأورد اسمين، هما ياسر عرفات وخالد الحسن، وقد علم أنّ ما خزّناه آل بعد رحيلهما إلى أيدٍ أمينة. بينما يمكن أن يَعُدّه بعضهم سرّياً، وُجد في أرشيف مركز الأبحاث مع أشرطة، قليلة جداً، سَجّل عليها أصحابها شهاداتهم عن مهام قاموا بها، وهناك مثل واحد منها سجّلها حوراني لعصام سرطاوي عن مساعيه مع قادة الاشتراكية الدوليّة، وفي المقدّمة، بمّا اشتهر أمره، لقاءاته مع رئيس حكومة النمسا اليهودي برونو كرايسكي، ومسجّلو هذه الأشرطة كانوا يطلبون عدم وضعها لاطّلاع الجمهور إلا بعد انقضاء عدد من السنين أو حتّى بعد رحيلهم، كانت توضع هذه الأشرطة في خزانةٍ حديديّةٍ مفتاحهامع المدير العامّ للمركز موجوده في حجرة مكتبه.[16]

وذكر حوراني جهود دبلوماسيّ سوفياتيّ، خدم في عدة دول عربية، إلى أن صار المستشار الثقافيّ في السفارة السوفياتيّة في بيروت والمدير الإقليميّ لمكاتب وكالة أنباء نوفوستي في عدد من الدول العربيّة، المستعرب المحبّ الفلسطينيّين (ألكساندر سميرنوف)، فقد ألف أن يقود بنفسه سيّارةً تحمل أثمن ما تملكه م.ت.ف. لتنقله إلى البقاع، أو حتى إلى دمشق، متسلّحاً بحصانته الدبلوماسيّة وفارضاً حتّى على حواجز المتعاونين مع إسرائيل، وليس على الإسرائيليّين وحدهم، أن يحترموا حصانة ممثّل الدولة العظمى. وما فعله سميرنوف فعله دبلوماسيّون آخرون من زملائه السوفيات ومن رفاقه البلغار على وجه الخصوص، ومن غيرهم.

كان عرفات يحب فيصل، لدرجة أنه في إحدى الجلسات اعتبره يمثل فصيلاً وحده وجعله يحضر اجتماع الأمناء العامين،[17] ومع بداية العام 1989 استقر رأيه على مطالبة عرفات بأن يفرغه للكتابة، وخلال دعوة حوراني لحضور الاجتماع نصف السنوي للمجلس الوطني الأعلى للتربية والثقافة والعلوم في القاهرة، فاتح عرفات بحاجته للتفرغ للكتابة، فوافق مع الترحيب وقال لحوراني: «تحقيق طلبك بحاجة الى إجراءات إدارية، تعال إلي في تونس وخير البر عاجله».

رغم أنه لم يكن في أنظمة م.ت.ف أي بند يجيز تفريغ أي كاتب للكتابة وحدها، لكن ياسر عرفات ابتكر طريقة تفرغ فيصل بطريقة لا تخالف أنظمة م.ت.ف، فسماه عرفات (مستخدماً صلاحياته)، مسؤول الإعلام الفلسطيني في أوروبا، وحدد مدينة فيينا مقراً له، كما طلب من رئيس دائرة الإعلام ياسر عبد ربه أن يمهر هذا القرار بتوقيعه هو الآخر، فوقع على القرار دون أي تردد.[18]

وفي نهاية مسار شاق، استقال حوراني من مركز الأبحاث وتفرغ للكتابة والإقامة في فيينا، حيث تعرفعلى زوجته باولا في اليوم التالي لوصوله عاصمة النمسا[19]، لكنه لم يفقد الاهتمام بمعرفة مصير المكتبة والأرشيف المستعادين رغم السنوات الطويلة، وقد اتصل بمقرّ المركز في رام الله، مستفسراً عن أمور يحتاج لتذكّرها من أجل مقابلة، فعرف سميح شبيب، رئيس تحرير شؤون فلسطينية، حينها، أنه بصدد تقديم القصّة الكاملة لحكاية نهب مركز الأبحاث، وقدّم شبيب له بشرى لم يتوقعها أن السلطات الجزائرية جمعت ما وقعت عليه من حاويات المركز، وتفحّصتها وأرسلت قائمة مفصّلة بما تضمّه، وأظهر استعراض القائمة أنّ الحاويات ضمّت فعلاً جزءاً كبيراً من المكتبة والأرشيف، ووعدت السلطات بأن تشحن هذا الكنز، وتوصله إلى المركز في رام الله، واعتبر حوراني أنه لم يتلقَّ نبأ عامّاً واحداً خلال السنوات العشرين

الأخيرة فأسعده، بمقدار ما أسعده هذا النبأ[20].

يقول صقر أبو فخر: على تلك الدروب المتعرّجة، شهد فيصل حوراني الأهوال كرُبّان إغريقي، وذاق مقادير من الحب بين ذراعي محبوبته. ومع ذلك، لم تهدأ مجاذيفه بحثاً عن جزيرته المتخيلة. كان يريد وطناً ليهجع إليه، فكانت هجعته الأخيرة في المنفى، وضجعته الأخيرة في بلاده. هكذا عاش فيصل حوراني؛ مثل الطروسي بطل رواية «الشراع والعاصفة» التي كتبها صديقه حنا مينه. كان فارساً، لكنه لم يمتطِ جواداً، بل سفينة للعودة المتخيلة. بدأ حياته في ميدان الأدب، وكان الشعر والمقالة سلاحه. ففي الشعر والمقالة يستطيع الفلسطيني أن يصرخ، وفي الرواية يمكن أن يعيد بناء عالمه المتهدّم.[21]

ببليوغرافيا حوراني في مجلة شؤون فلسطينية

كتب فيصل حوراني عدداً كبيراً من المقالات في شؤون فلسطينية منذ التحاقه بالمركز عام 1979 حيث سجل أول مقال له بعنوان، «ابعد من الصمود» في العدد 96، ص 3، أما المقال الثاني فكان بعنوان «الميثاق الوطني وموقعه في سياق الفكر السياسي الفلسطيني»، وجاء في العدد 97، ثم كتب باب المقاومة الفلسطينية ضمن (شهريات)، في العدد 98، وقد بدأ حوراني خلال هذا العدد عمله كسكرتير للتحرير. وفي العدد 99كتب «منظمة التحرير الفلسطينية والاتجاه نحو التسوية» عام 1980،كما أجرى حواراً مع إبراهيم أبو لغد حول الجامعة الفلسطينية المفتوحة في العدد 101، ثم جاء مقال «إيران في المجابهة مع الإمبريالية الأميركية» في العدد 102،كما قدم مقاله «الرفض العربي الرسمي لإسرائيل 1942-1950»، وذلك في العدد 107، ثم كتب»عبد الكريم الكرمي أبو سلمى.. حضور يمتد فينا وبنا»، في العدد 108، وبعدها كتب «نطفئ شمعة لتوقد شمعتان» في العدد 111، وفي العدد 115 جاء مقال «نعيم خضر الذي استحوذ على السر الفلسطيني».

انقطع حوراني عن الكتابة بين تموز1981 ونيسان 1982، حتى العدد 125 نيسان 1982، وكتب في العدد 127 في حزيران 1982 مقال «الطبقي والقومي والتوازن بينهما»، ثم مقال «حرب الوجود والدفاع عن الوجود» في العدد 128، وبعدها انقطع نشر المجلة لمدة ثلاثة أشهر لتصدر الأعداد 129- 130- 131 في عدد واحد عن آب، أيلول، أكتوبر 1982، وهي الفترة التي حدث فيها الاجتياح، وهذا ما حدث مع العددين 132-133 عام 1982، حيث كتب حوراني مقالاً بعنوان «الوحدة الوطنية الفلسطينية على قاعدة الاستقلال الفلسطيني»، ثم كتب «الموقف

الفلسطيني من التسوية»في العدد 134، حيث ظهر حوراني مديراً للتحرير، وبعد التفجير بقي من طواقم المركز جريس مديراً عاماً وحوراني مديراً للتحرير، وقد وجه جريس رسالة إلى المعتدين، كتب بعدها حوراني مقال «خطران يهددان الساحة الفلسطينية: الرفض العدمي والاستسلام»، في العدد 138 - 139، الذي كان أول عدد يصدر في قبرص.

واستمر حوراني بالعطاء في نيقوسيا مع زملائه الذين انتقلوا للعمل هناك، وكتب في العدد 141-140 «مجلس الأغلبية والطريق الجديد»، ثم كتب حوراني مقاله «الحركة الوطنية وعلاقتها ببريطانيا 1918-1939»، وذلك في العدد 146-147، وتم حجب اسم حوراني كمدير تحرير، واستمر في الكتابة، وقدم في العدد 150-151 «مؤتمرات القمة العربية والموقف من إسرائيل»، ثم كتب عن ملامح العلاقات العربية عشية حرب حزيران 1967 في العدد 154-155 كانون الثاني، وكتب «القمة العربية الرابعة ولاءاتها» في العدد 173-172، ثم كتب «الموقف الفلسطيني من الانتداب البريطاني» في العدد 185، بعدها كتب «الديمقراطية الفلسطينية في الممارسة» في العدد 233-234، ثم «الولادة العسيرة قبل العام 1974» وذلك في العدد 240-241.

توقف إصدار المجلة حتى خريف 2011، ومع إعادة إحيائها كتب حوراني مساهماً في هذه العودة، «قليل عن عرفات وأقل عن خلفائه» في العدد 246 ثم كتب «السعي الفلسطيني لتأسيس دولة 1918- 1948» في العدد249 -250، «الاجتياح الإسرائيلي لمناطق الضفة الغربية الفلسطينية أو قصة اجتياح معلن» في العدد 259، فيما ظهر آخر مقال بعنوان «تأثير الوضع الدولي على الصراع» في العدد 267.

الهوامش :

1 معن البياري«مقاطع من فيصل حوراني»، **العربي الجديد**، 17 أيار (مايو) 2022 https:// 3Q6lVU0/ly.bit

2 الحدث الثقافي، «وفاة الكاتب والصحفي الفلسطيني فيصل حوراني»، **صحيفة الحدث**، رام الله، السبت 06 آب (اغسطس) 2022 https://:3Swc9fF/ly.bit

3 فخري صالح، «رحيل فيصل حوراني صاحب السيرة الفلسطينية الشاملة»، **اندبندنت عربية**، 15 مايو 2022 https://:3vM7UTu/ly.bit

4 فيصل حوراني، مقابلة شخصية، رام الله، 10 تشرين أول (أكتوبر) 2018.

5 فيصل حوراني، «القصّة الكاملة لنهب مركز الأبحاث الفلسطيني ببيروت»، **وكالة وطن للانباء**، 5 كانون ثاني (يناير) 2018 https://:3SxShJ1/ly.bit

6 رونة سيلع، «لمعاينة الجمهور الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية»، **مركز مدار**، 2018، ص214- 221

7 المصدر نفسه.

8 أوس يعقوب، «فيصل حوراني: القصّة الكاملة لنهب مركز الأبحاث الفلسطيني ببيروت»، **موقع رمان**، 30 تشرين ثاني (نوفمبر) 2017 https://:3p1ltJL/ly.bit

9 حوراني، مقابلة.

10 يعقوب، فيصل حوراني.

11 محمود النجار، مقابلة شخصية، رام الله، 15كانون أول (ديسمبر) 2018.

12 غازي الخليلي، «عملي في مركز الأبحاث»، **شؤون فلسطينية**، العدد 267، رام الله، ربيع 2017، ص 185

13 عبد الباري عطوان، «شؤون فلسطينية مجدداً»، **القدس العربي**، 11 تشرين ثاني (نوفمبر) 2011

14 محمود الصباغ، «مركز الأبحاث الفلسطيني: رحلة الذاكرة من اللجوء إلى التدمير القسم الأول»، **الحوار المتمدن**، العدد: 6698، 9 تشرين اول (أكتوبر) 2020 https://:3Qi-/ly.bit uHOy

15 عيسى عبد الحفيظ، مقابلة شخصية، رام الله، 15آذار (مارس) 2020.

16 حوراني، القصّة الكاملة.

17 فيصل حوراني، **باولا وأنا**، (رام الله: دار التنوير، 2022)، ص16.

18 المصدر نفسه، ص17.

19 المصدر نفسه.

20 سميح شبيب، «مركز الأبحاث الفلسطيني، الذاكرة الضائعة»، **ملتقى فلسطين**، 13 حزيران (يونيو) 2005، https://bit.ly/3P7zIxC

21 صقر أبو فخر، «فيصل حوراني.. الرحيل على دروب المنافي»، **العربي الجديد**،15 حزيران (يونيو) 2022، https://bit.ly/3A6UC6I

مراجعات

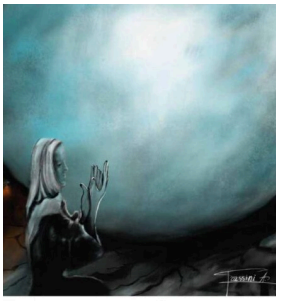

هندسة الاضطهاد

سياسات التحكم بالأجساد الصامتة

نور بدر

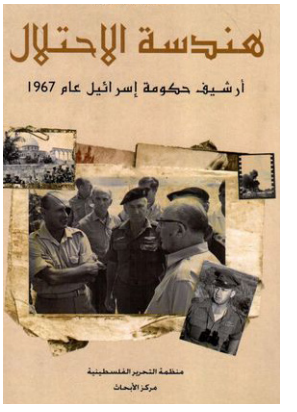

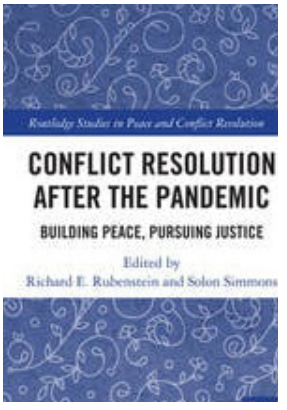

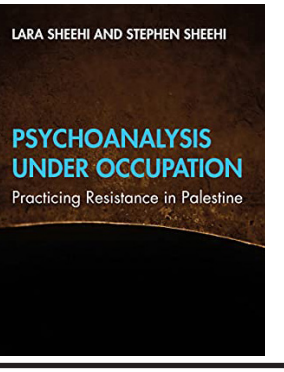

مراجعات

عنوان الكتاب:

هندسة الاضطهاد: سياسات التحكم بالأجساد الصامتة

المؤلف: نور بدر

مكان النشر: رام الله

الناشر: مؤسسة روزا لوكسمبرغ

سنة النشر: 2202

عدد الصفحات: 119

مراجعة: منى عوض الله

* باحثة ومحررة في المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية- عمان.

مدخل

يبحث كتاب «هندسة الاضطهاد: سياسات التحكم بالأجساد الصامتة»، الصادر عن مؤسسة روزا لوكسمبورغ (2021)، للباحثة نور بدر، في أحد نماذج العنف البنيوي الذي يمارسه الاحتلال الصهيوني على الفلسطينيين فوق أرضهم. وهو نموذج المرأة الفلسطينية المصابة بسرطان الثدي في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال رحلة سعيها للوصول إلى العلاج المطلوب في مستشفى أوغستا فكتوريا/ المطلع في القدس. وتحاول الباحثة هنا تفكيك منطق الإزالة الذي يستهدف الجسد الفلسطيني، والمتمظهر في أنماط الإبادة التي يمارسها الاحتلال بوصفه كياناً استيطانياً إحلالياً قائماً على محو الآخر وإزالته من الوجود، وفق عملية ممنهجة ومستمرة، تتجلى بوضوح في ممارسات الهيمنة والرقابة المفروضة على حياة الفلسطيني بتفاصيلها اليومية، والتي تطال -من جملة الحقوق والحريات التي تنتهكها- حرية الحركة والتنقل، بمنع السفر أو الإبعاد أو اشتراط الحصول على موافقات أمنية وتصاريح للعبور داخل الأراضي المحتلة، ثم حق التعبير عن الرأي بالكتابة والنشر، وأخيراً حق الحياة الكريمة باختراق خصوصية الجسد، في الفضاءين العام والخاص، بإخضاعه للتفتيش على الحواجز وفي الساحات العامة وساحات المدارس، وبمنع المرضى من تحصيل الرعاية الصحية الملائمة.

أولى المسائل الجديرة بالاهتمام في هذا الكتاب ما جعلته الباحثة مدخلاً لعرض منهجيتها، إذ تتناول المرأة باعتبارها منتجة للمعرفة والسياسات، من خلال إثبات سرديات النساء موضع الدراسة، واعتمادها مصدراً لمعرفة ذواتهن والواقع؛ أولاً باعتبارهن المصدر الأصيل لهذا النوع من المعرفة، وثانياً خروجاً من دائرة «السرديات المذابة في الخطابات المهيمنة» التي تقدم معاناة الأفراد اليومية ضمن سياقات تخدم النضالات العسكرية والشعارات السياسية العريضة. وهي إذ ذاك تنتهج منهج مقاربة التاريخ من الأسفل، حيث يُعاد اكتشاف الحدث التاريخي وكتابته من وجهة نظر الأفراد العاديين بدلاً من القادة والزعماء والمسؤولين. وهذا المنهج الذي تبلور على يد إدوارد تومبسون، في مقالته «History From Below»، في ستينيات القرن الماضي، ثم تطور وشاع بين المؤرخين، ليُعاد من خلاله توثيق تجارب جمهور الناس وإنقاذها من التهميش والإهمال، تعترضه إشكاليات وصعوبات، سواء فيما يتعلق بالأدلة والبراهين الموثّقة للحوادث، أو في شح المصادر التي تنقلها. وهنا تبرز أهمية ما تقدمه الباحثة في هذه الدراسة، إذ تسهم في مراكمة المصادر الموثّقة لتجارب تلك

الفئات، من خلال 26 مقابلة أجرتها مع نساء أُصبن بمرض سرطان الثدي، وواحدة عايشت معاناة والدتها التي توفاها الله به، و12 مقابلة مع أخصائيين اجتماعيين وأطباء وأكاديميين.

الحاجز فضاء للعنف

خصصت الباحثة قسماً من كتابها للحديث عن الحاجز، باعتباره إحدى المحطات البارزة في رحلة العلاج للمصابات بسرطان الثدي، ما يذكرنا بجملة الأعمال المكتوبة والمرئية التي تناولت الحواجز العسكرية الإسرائيلية كواحدة من أدوات القمع وفرض الهيمنة التي تُمارس على جميع فئات الشعب الفلسطيني، حيث مسلسل الانتظار الطويل، والمساءلة، وتفتيش الأجساد والممتلكات الذي قد ينتهي برفض السماح بالعبور. وعلى الرغم من قلة ما ينقله الكتاب من حوارات تدور على تلك الحواجز، فإننا نستطيع تخيلها بسهولة، لكن بصورة مغايرة لتلك التي نستحضرها من مشاهد أفلام الحواجز الكثيرة، إذ غالباً ما تميل الأعمال السينمائية والكتابات الروائية إلى تقمص روح التحدي والغضب والمقاومة على الحواجز، وهو ما نراه مثلاً في بعض مشاهد فيلم «ملح هذا البحر» (2008) لآن ماري جاسر، و«حاجز» (2020) لعمر رمال، و«الهدية» (2021) لفرح نابلسي. بينما تتجنب تلك الأعمال، أو ربما هي تعجز -وإن حاولت- عن تجسيد المشاهد المرتبطة بمشاعر القهر والانكسار والهزيمة أمام فظاظة الجنود، وسطوة الألم على الأجساد المنهكة. وهي إضافة أخرى يقدمها الكتاب، نلمحها في مواضع عدة من روايات المصابات التي يوثقها، نقرأ منها: «جعلوني أخلع جميع ملابسي»؛ «عندما دخلت وقفت ولم أستطع المشي»؛ «إنت ممنوع تدخل دولة إسرائيل، واحنا ما بهمنا أمك مريضة أو غير مريضة»؛ «ارجعي إلى رام الله، لا تستطيعين اجتياز الحاجز»؛ «حملوا الهوية وألقوها عليّ طالبين مني مغادرة الحاجز»؛ «في إحدى المرات انهرت بالبكاء ووقعت على الأرض داخل المركز»؛ «عندما طلبت مني المجندة أن أفتح رجليّ واسعاً لتفتيشي. لم أستطع بسبب وجود غضروف في ظهري».

حسب التقرير الأخير لمنظمة هيومن رايتس ووتش (2021)، فإن سلطات الاحتلال أقامت نحو 600 حاجز عسكري ثابت، أغلبها في مناطق التجمعات الفلسطينية، فرضت على حركتهم وتنقلاتهم قيوداً مشددة ومعقدة أدت إلى تعطيل حياتهم اليومية. على هذه الحواجز تخضع المصابات ومرافقوهن لسلسلة من الإجراءات والتعقيدات التي لا تراعي مرضهن أو تلتفت إلى ضعف أجسادهن، فثمة إجراءات أمنية مشددة، تحتاج فيها المريضات إلى مراجعة

جهاز الشاباك، لاستصدار تصاريح تسمح لهن بالعبور، وهو ما قد يُمنح لهن أحياناً، أو يُمنع عنهن لأسباب تبدأ من المشاركة في المظاهرات الشعبية، أو ضرب الحجارة، أو التعبير عن الرأي على وسائل التواصل الاجتماعي، أو حتى أن يكون للعائلة أو أحد أفرادها تاريخ نضالي يعتبره الاحتلال مهدداً لأمنه. والباحثة تسلط الضوء هنا على فكرة مهمة مفادها أن الحق في الرعاية الصحية، صار، في الحالة الفلسطينية، مرتبطاً بجملة من الحقوق والحريات المنتهَكة في حياة الفلسطينيين، وبشكل أساسي الحق في حرية الحركة والتنقل، ما يعني أنه لا تعود هناك أهمية معتبرة للحديث عن تحسين مستوى الخدمات الصحية ما لم يُمكّن الأفراد من الوصول إليها.

بسبب تلك التعقيدات تلجأ بعض المريضات -كما في حالات يعرضها الكتاب- إلى التخلي ابتداءً عن العلاج، واتخاذ قرار الاستئصال مبكراً، خوفاً من مضاعفات قد تطرأ مع تأخر استصدار التصاريح وإتمام إجراءات السفر، خاصة للمريضات في قطاع غزة اللواتي يتناهى إلى أسماعهن قصص نساء مررن بالتجربة ذاتها، وانتهى بهن الأمر بفقدانهن حياتهن بسبب المنع. وفي حالات أخرى، تلجأ المريضات إلى المخاطرة ببقائهن متخفيات في مدينة القدس طوال فترة العلاج، في حال حصولهن على تصريح لا يغطي كامل الفترة اللازمة، فتظل الواحدة منهن وحيدة دون مرافق يقوم على رعايتها وتدبير شؤونها، ما يجعل رحلة العذاب تمتد لتطال أفراد الأسرة جميعاً. وهنا نستحضر تجربة ابنة إحدى المصابات، إذ تتذكر حادثة منعها من مرافقة والدتها التي توفاها الله بالسرطان: «أنا أبكي حتى اليوم على ذلك، صورتها وهي تنتظرني على الجانب الآخر من الحاجز تؤلمني. كانت تعاني من إرهاق شديد، وإعياء شديد، وتنتظرني. في نهاية الأمر انقطع الأمل، لم يُسمح لي بقطع الحاجز، ولا بأي شكل من الأشكال». لكن المعاناة لا تتوقف عند هذا الحد، إذ تقرر الابنة، في هذه الرواية، خوض مغامرة تهريب خطرة، كانت لتفقد فيها حياتها برصاص جنود الاحتلال، لو أنها اكتُشفت، في سبيل الوصول إلى والدتها. مثل هذه الروايات تسلط الضوء على أبعاد جديدة للحالة الإشكالية المركبة التي تعيشها المصابات في ظل الاحتلال، إذ تجرّ معها مزيداً من العواقب إلى دائرة أوسع في محيطها.

القطاع الصحي الفلسطيني تحت الاحتلال

تصف منظمة الصحة العالمية قطاع الصحة الفلسطيني -في تقرير لها حول الأحوال الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة صدر عام 2021- بأنه «هش ومجزأ»، وهو ما يشير إليه الكتاب بعرضه نماذج استهداف الاحتلال منظومة

الصحة الفلسطينية: من مستشفيات ومراكز صحية ومؤسسات ومنظمات طبية وكادر طبي (أطباء ومرضين ومسعفين)، إما بالتهميش أو الإغلاق أو الاقتحام أو القصف العسكري. وفي هذا السياق يعرض الكتاب نموذج اقتحام مستشفى عكا القريب من مخيمي صبرا وشاتيلا، في عام 1982، مستنداً إلى الشهادات التي تنقلها بيان الحوت في دراستها الموسومة بـ«اقتحام مشفى عكا، الجمعة 17 أيلول/ سبتمبر 1982»، المنشورة عام 2002 في مجلة الدراسات الفلسطينية. والحقيقة أنه ثمة مساحة أوسع أفردتها الحوت لتغطية هذه المسألة في كتابها «صبرا وشاتيلا أيلول 1982» (مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 2003)، إذ خصصت قسماً كاملاً تناولت فيه حادثة اقتحام مستشفى عكا في اليوم المذكور، وقسماً آخر لاقتحام مستشفى غزة في مخيم صبرا في اليوم التالي. وفي النموذجين تعرض الحوت شهادات أطباء ومرضات يروون مشاهد اعتداءات وقتل وتعذيب تعرض لها الكادر الطبي والمرضى على حد سواء. والتساؤل مشروع هنا عن سلامة استشهاد الباحثة بأي من هذين النموذجين في سياق الكتاب، حيث تشير الشهادات حول الحادثتين -كما وردت في كتاب الحوت- إلى أن المقتحمين كانوا من رجال الكتائب وقوات سعد حداد. في حين ظلت الدبابات الإسرائيلية تتابع الحدث عن بُعد. وليس في ذلك تبرئة لقوات الاحتلال ودورها بالطبع، لكن النماذج الأوضح على انتهاكات الاحتلال للنظام الصحي الفلسطيني هي تلك التي أوردها الكتاب عن قصف عدد من المراكز الصحية في قطاع غزة، منها مركز شهداء الدرج، ومركز آخر شمال غزة، وثالث شرق مدينة خان يونس، ورابع في وسط القطاع، وتدمير شبكة الطرق الموصلة إلى مجمع الشفاء الطبي، وجميعها كانت خلال الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع في عام 2021. تُضاف إلى ذلك التضييقات التي تتعرض لها المؤسسات الطبية في الضفة الغربية والقدس.

المسألة الثانية التي تتطرق إليها الباحثة هي ما وصفته بـ«عدم وجود بروتوكول طبي معتمد» في فلسطين فيما يخص مريضات سرطان الثدي، وربما كان الوصف الأدق هو «القصور في تشخيص المرض» تحديداً، فالبروتوكول الطبي -على ضعفه وهشاشته- موجود ومعروف، لكن المشكلة تبدأ من التشخيص، إذ تكتشف المريضات إصابتهن بالمرض مصادفة أو من خلال مبادرات فردية وحملات تطوعية للكشف المبكر عن سرطان الثدي في عيادات الأونروا، لا باتباع معايير تحددها وزارة الصحة الفلسطينية. كما أن هناك مشكلة التشخيص الخاطئ الذي تعرضت له العديد من المصابات اللواتي توفى الله بعضهن بسبب عدم تلقي العلاج. وتكتمل ملامح الأزمة بضعف الخدمات، وسوء البنية العلاجية،

وانقطاع الأدوية في المشافي الحكومية، وعدم وجود أطباء أورام متخصصين أو نقص عددهم، وكذلك أطباء الأشعة، واستغراق الأمر مدة طويلة من الوقت للحصول على المواعيد، ما يزيد من احتمالية تفشي المرض. أضف إلى ذلك عدم توخي التسهيل على المرضى في إجراءات العلاج، إذ يُطلب إليهم التنقل بين مبانٍ عدة لإتمام تلقي العلاج، إلى درجة أن مهمة إحضار العلاج الكيماوي توكل إلى المريض نفسه، حيث يسلمه إلى الطبيب الذي سيحقنه به. وجميع هذه المشكلات تطرحها تقارير المنظمات المعنية بالصحة وحقوق الإنسان في فلسطين مراراً وتكراراً في كل عام تقريباً.

ختاماً، لا يفوت الباحثة تتبع الآثار النفسية المترتبة على الإصابة بسرطان الثدي، إذ يعيد المرض تشكيل علاقة المصابات بذواتهن، وعلاقة الآخرين بأجسادهن، نتيجة التغيرات الطارئة على تلك الأجساد خلال رحلة العلاج، خاصة فقدان الشعر واستئصال الثدي في بعض الحالات، الأمر الذي يتعارض مع المعايير التي تحددها منظومة الأفكار المجتمعية حول الأنوثة وجمالية الجسد. وهنا تعمد الباحثة إلى تفكيك التصورات الممارَسة على أجساد النساء المصابات ضمن بُعدي الرقابة الذاتية والخارجية. وأخيراً يُختتم الكتاب بحكايات الألم والخوف والتعايش مع المرض في تجارب المصابات، وهي خاتمة تذكر القارئ أن بعض الكتب تُقرأ دفعة واحدة، وإن طالت فصولها وكثُرت صفحاتها، وبعضها، ككتابنا هذا، يُقرأ على دفعات، على الرغم من صغر حجمه، نظراً إلى جرعات الألم المكثفة فيه.

عنوان الكتاب:

أُهْبَة الفجر: العصيان المدني والحياة اليومية في بيت ساحور

المؤلف: أحمد عز الدين أسعد

مكان النشر: بيروت

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

سنة النشر: 2021

عدد الصفحات: 528

مراجعة: عوني فارس

* كاتب وباحث في تاريخ فلسطين المعاصر.

يتناول كتاب **أُهبَة الفجر: العصيان المدني والحياة اليومية في بيت ساحور** للباحث أحمد عز الدين أسعد، العصيان المدني الوطني في مدينة بيت ساحور بين عامي (1987-1989)، ويبحث في سياقاته وجذوره، وأدواته، وأبرز مظاهره، وأشكاله، وأسباب نجاحه، واستمراره. يفترض الكتاب أن لأهالي المدينة، وبناها التنظيمية، وأطرها المؤسساتية، وعائلاتها، وتراكيبتها الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، والعلاقة القوية بين مكونات المجتمع الساحوري، دوراً مركزياً في توليد وإنضاج العصيان، إذ عاش الأهالي خلال الانتفاضة الأولى حياة وصفها الكاتب «بسوسيولوجيا العصيان المقاوم» و«الصمود العصياني»، و«فعل المقاومة بالعصيان»، وتمكنوا بأدوات نضالية غير تقليدية من إرباك المحتل، وضرب فاعلية أدواته القمعية.

والكتاب جزء من اهتمام الباحثين المتصاعد بالتأريخ للمقاومة الفلسطينية داخل الأرض المحتلة، بعد أن ظلَّت هذه الحقبة، ولسنوات طويلة، على هامش الكتابة البحثية الفلسطينية. وقد تعزَّز هذا الاهتمام بعد اندلاع الانتفاضتين الأولى والثانية، وبعد أن أصبحت ساحة الأرض المحتلة هي ساحة المقاومة الرئيسية.

راجعت المقدمة مجموعة الإصدارات التي وثَّقت تجربة العصيان في بيت ساحور، واستعرضت المنهجية والتأطير النظري للعصيان المدني، كما قدمت خلاصات حول فصول الكتاب.

استحضر **الفصل الأول** التجارب التاريخية للعصيان المدني في فلسطين، منذ تمرد أهلها على إبراهيم باشا عام 1834، مروراً بالإضراب الكبير عام 1936، ثم العصيان المدني الوطني في بيت ساحور أثناء الانتفاضة الأولى، وتتبع تطور فكرة العصيان المدني في الأرض المحتلة، وارتباطها بتنظيرات الحركة الوطنية، ممثلة برؤية أبو جهاد عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، وأطروحات الجبهة الشعبية، وتنظيرات بعض السياسيين والمثقفين والكُتَّاب الفلسطينيين، ونداءات القيادة الوطنية الموحدة، وخلص إلى أن العصيان المدني الوطني لم يكن حدثاً مفاجئاً أو عفوياً، إنما فعل تراكمي، وصل ذروته أثناء الانتفاضة الأولى، وتناول الفصل مفهوم العصيان المدني في فلسطين وفرادته، كونه جزءاً من تجربة نضالية ضد استعمار استيطاني إحلالي استغلالي.

واسترجع **الفصل الثاني** الحالة الوطنية داخل الأرض المحتلة قبل الانتفاضة الأولى، وتَكَوُّن البنى الوطنية في مواجهة سياسات المحتل، وذكر بعض التطورات

الميدانية، واستنتج أن الانتفاضة الأولى جاءت انعكاساً لـ«بيئة جماهيرية وشعبية» معادية للاحتلال، وجاهزة للدخول في مرحلة جديدة من النضال الوطني من أجل الحرية والاستقلال، وتحدث الفصل عن تشكيلات الانتفاضة الأولى الفاعلة مثل القيادة الوطنية الموحدة واللجان الشعبية، وتناول العصيان المدني باعتباره أحد أهم مظاهر الانتفاضة، وقدَّم لمحة عامة عن تاريخ بيت ساحور، وتطور الحياة فيها من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وكشف عن ميزات تحلَّت بها بيت ساحور، وساهمت في اضطلاعها بدور متقدم في الانتفاضة الأولى، منها توفر المؤسسات التعليمية، وانتشار نمط الإنتاج الحرفي، وانخراطها في العمل الوطني منذ خمسينيات القرن العشرين، ومساهمتها في تصعيد مظاهر رفض الاحتلال بعد عام 1967، وتزعمها لحراك البلديات، ودورها في تشكيل لجنة التوجيه الوطني في سبعينيات القرن العشرين.

وانشغل **الفصل الثالث** بالعنف البنيوي للاحتلال أثناء الانتفاضة الأولى، والمتمثل في فرض الضرائب، ووقف التحويلات المالية، واتباع سياسة القبضة الحديدية، وسياسة العصا والجزرة، وعَرَضَ نماذج من تطبيق السياسات الضرائبية على الفلسطينيين، ومقاومة بيت ساحور لها عبر امتناعها عن دفع الضرائب، ومقاطعتها للإدارة المدنية، ورميها للهويات.

وتناول **الفصل الرابع** أسباب العصيان المدني الوطني في بيت ساحور، والبُنيات الأساسية التي أسست له، والعوامل التي ساعدت في إنجاحه، ونقل للقارئ بعضاً من مظاهر هذا العصيان وأحداثه اليومية.

وأعطى **الفصل الخامس** تفاصيل عن دور الأطر النسوية والبلدية والكنيسة والمسجد في العصيان، وتناول الحياة اليومية لأطفال بيت ساحور، وبعضاً من أشكال المقاومة في تلك الفترة، مثل التعليم الشعبي، واللجوء إلى النضال القانوني، وعاد لاستعراض الممارسات الاستعمارية العسكرية والضريبية ضد الأهالي في المدينة.

وحاول **الفصل السادس** الإجابة عن سؤال: لماذا نجحت بيت ساحور في عصيانها وأخفق غيرها؟ مركِّزاً على طبيعة العصيان العلنية والجماعية واعتماده على سلسلة من البُنيات القوية، وقدَّم الفصل تصوراً أولياً لـ«رهانات العصيان المدني الوطني الفلسطيني وآماله» مشترطاً أن يكون جماعياً، وفي ظل وجود مشروع وطني جامع متفق عليه، تنخرط فيه المؤسسات الرسمية والقوى السياسية، والمؤسسات الأهلية، بمشاركة الفلسطينيين في الأرض المحتلة

عام 1948، وأن يتضمن برنامج العصيان المقترح مقاطعة المؤسسات الإسرائيلية، والامتناع عن دفع الضرائب، ومقاطعة الإدارة المدنية، وتعطيل شبكات الطرق التي يستعملها المستوطنون في كل فلسطين، ومقاطعة المنشأة الاقتصادية والخدماتية الإسرائيلية، والاستقالة من الجهاز الإداري والسياسي والتربوي والثقافي الإسرائيلي، مع قيام فلسطينيي قطاع غزة برفض الهدنة مع الاحتلال، وتجديد مسيرات العودة، وتغيير الفلسطينيين لوظيفة السلطة الفلسطينية، وتفعيل دور منظمة التحرير، والعودة إلى خطاب الحقوق الأساسية المتمثلة في حق تقرير المصير والعودة والتحرير.

العصيان وتوليد المصادر

وفَّرت تجربة العصيان المدني الوطني في بيت ساحور للباحثين مصادرَ غنيَّة، تُعينهم على توثيقها وتحليلها، وكانت بانتظار من يتصدى لمهمة الكتابة عن التجربة، فيقوم بالبحث عن المصادر، وجمعها، ودراستها. وقد كان لافتاً الجهد الكبير الذي بذله الباحث في جمعها وتوظيفها. وشملت عدداً وافراً من الكتب والدراسات التي وظَّفها للتنظير لمفهومي المقاومة والعصيان المدني، وتَناوُل التجربة الكفاحية الفلسطينية في محطاتها المختلفة خصوصاً الانتفاضة الأولى والتجربة العصيانية في بيت ساحور، بالإضافة إلى رجوعه لأعداد من الصحف باللغات العربية والعبرية والإنجليزية. كما أثرى الباحث مصادره بثلاث وثلاثين مقابلة، ما مكَّنه من تصدير رواية القائمين على الحدث، ومن عايشوه لحظة بلحظة، وقد توفى الله بعضهم قبل صدور الكتاب، وهم: مليا رشماوي، وجلال برهم، ويوسف الشوملي، وجلال قمصية، وعماد رشماوي. كما استند الباحث على ما ورد في بعض الأراشيف والأوراق الشخصية لأهالي بيت ساحور، واستخدم بيانات القيادة الوطنية الموحدة (1-50) وشعاراتها التي خطتها على جدران المدينة.

ملاحظات عامة

تضمن الكتاب خطأً صغيراً، حيث جاء في صفحة 48 أن الهيئة العربية العليا أرسلت بياناً إلى اللجنة القومية في نابلس عام 1936، والصحيح أن اللجنة العربية العليا هي التي أرسلت البيان، أما متن الكتاب، فحوى نصوصاً كاملة لبعض الوثائق، أعيد تثبيتها في الملاحق، فبدا وضعها في الملاحق زيادة غير ضرورية، مثل فتوى الشيخ عكرمة صبري حول تحريم شراء البضائع المصادرة من أهالي بين ساحور، وبيان لجنة الدفاع عن بيت ساحور، ورسالة هيليل

شينكر إلى هيليل باردين مثل مجلة نيو آوت لوك New Outlook في الولايات المتحدة. كما أنَّ تضمين الكتاب اقتباسات مباشرة طويلة وكثيرة، تتحدث في نفس المضمون، وإن تعدد رواتها، يرهق القارئ، ويزيد من حجم الكتاب. وهناك بعض المعلومات التي كانت بحاجة إلى مزيد من الجهد في التثبت منها مثل استبعاد وجود أي دور لحركتي حماس والجهاد الإسلامي في العصيان، استناداً إلى شهادات بعض الأهالي، وكان الأولى بالباحث النبش أكثر في المصادر، للتأكد من حقيقة هذا الغياب، خصوصاً أن القوى الإسلامية الفاعلة في الانتفاضة الأولى دعت إلى العصيان، فعلى سبيل المثال تكررت في بيانات حركة حماس، وشعاراتها على الجدران* في تلك الفترة، الدعوة إلى الامتناع عن دفع الضرائب، ومقاطعة البضائع الصهيونية، وعدم التعامل مع الإدارة المدنية، ورمي الهويات وغيرها، بالإضافة إلى إرسالها رسائل تضامن مع أهالي بيت ساحور، والدعوة إلى الوقوف بجانبهم. وليت الكاتب سلَّط المزيد من الضوء على دور علماء الشرع في العصيان، عبر إجراء مقابلات مع أئمة المساجد في بيت ساحور، وكذلك مع الشيخ عكرمة صبري وغيره، أما الملاحظة الأخيرة، فتتعلق بالحضور الوافر للمصادر الإسرائيلية، وقد استخدِمت أحياناً في الفقرات الأولى في الفصول والعناوين الفرعية، وكان الأَوْلى الاستغناء عنها، خصوصاً أن المصادر الفلسطينية غنية ومتوفرة، والمصادر الإسرائيلية لا تقدم جديداً، كما أنَّ الاستعمال المكثَّف لها يتعارض مع هدف إعلاء صوت الفاعلين والنشطاء والناس العاديين، وتقديم رواية السكان الأصليين، ولو افترضنا الحاجة إليها، فعلى الباحث عدم جعلها في مقدمة ما يُستعان به، أو تصديرها في المتن.

لقد أشار الكاتب إلى الدور الفاعل للمرأة الساحورية في العصيان، وعدَّد أشكاله، والسؤال الذي بحاجة إلى إجابة: لماذا تشابه حضورها الميداني في تلك المرحلة مع الحضور الميداني للنساء الفلسطينيات في العديد من المدن والبلدات والمخيمات في الضفة الغربية؟ ولماذا لم تكن صانعة قرار، ولا في مركز القيادة؟ على الرغم مما امتازت به بيت ساحور من انتشار للتعليم، وقوة الحركة الوطنية بشقها العلماني التقدمي، أما دور منظمة التحرير وقيادتها في الخارج، فاقتصر -وفق الكتاب- على إصدار البيانات الداعمة لبيت ساحور، والتواصل مع بعض قيادات بيت ساحور المحلية، وحثّ شخصيات ومؤسسات دولية على التدخل، خصوصاً بابا الفاتيكان، وتقديم الدعم المالي للمتضررين، ووفق رواية الأهالي، فقد كانت التعويضات التي وصلتهم من منظمة التحرير

* حول بيانات حركة حماس، انظر: الموقع الإلكتروني لحركة حماس https://:ps.hamas/ar/
وحول شعاراتها، انظر: إبراهيم محمد وطارق محمد، **بيانات الانتفاضة دراسة وتوثيق**، «لندن، منشورات فلسطين المسلمة، ط1، 1994»، ص 326-359.

دون مستوى الخسائر المادية الكبيرة التي تكبدوها، ونظراً لحساسية المسألة المالية، وحتى لا يُترك القارئ للظنون، كان من المناسب لو بذل الكاتب جهداً إضافياً وأطْلَعَ القارئ على رواية منظمة التحرير حول هذه المسألة، اعتماداً على أرشيف دائرة شؤون الوطن المحتل أو لجنة الانتفاضة في عمان، أو بناء على مقابلات مع بعض مسؤوليها، وبعضهم ما زال على قيد الحياة.

خاتمة

لقد أظهر الكاتب جدارة في توثيق قصة العصيان المدني الوطني في بيت ساحور أثناء الانتفاضة الأولى، وأعلى صوت الناس العاديين الذين قام على أكتافهم العصيان، والذين غالباً ما يغيب صوتهم، وقدَّم جوانب في التحليل افتقدتها الدراسات التي تناولت الموضوع قبله.

عنوان الكتاب:

نشوء وسقوط اليسار الصهيوني

المؤلف: أودي أديب

ترجمة: غالب سيف، ورياض عطا الله

الناشر: الرعاة للدراسات والنشر- رام الله

سنة النشر: 2021

عدد الصفحات: 262

مراجعة: محمود الفطافطة

* باحث وأكاديمي فلسطيني.

يُلقي هذا الكتاب الضوء على الحالة الإسرائيلية عامة؛ من حيث جذور تكوينها الاستعماري وتطوراتها اللاحقة، والتحولات التي حصلت في مراحل تطورها، خاصة حالة ما يُسمى «اليسار الصهيوني»، كاشفاً حقيقة هذا اليسار وتشظيه.

ويقدم الكتاب عرضاً تاريخياً عميقاً وكافياً؛ ليكشف لنا أن الحركة الصهيونية في بداياتها لم تكن وحدة متجانسة، بل عبارة عن عددٍ لا بأس به من الأحزاب والأفكار المختلفة والمتناقضة، تصارعت فيما بينها على القيادة.

يبحث الكتاب في المقدمة في موضوع صعود الأحزاب الاشتراكية الصهيونية وأفولها، التي حاولت التوفيق بين الرؤية الاشتراكية الأممية، وبين الفكر القومي اليهودي الاستيطاني الصهيوني في فلسطين. وعلى هذا الأساس، يذكر المؤلف أن عديد الباحثين يرون أن الحركة الصهيونية لا تُعتبر وحدة واحدة، إنما تحتوي على تناقض مزدوج: التناقض بين الفكر القومي اليهودي من جهة؛ وبين الاشتراكي الأممي من جهة أخرى، والتناقض السياسي ما بين الأحزاب اليسارية الصهيونية من جهة؛ وبين القيادة الصهيونية من جهة أخرى.

الفكر الانشقاقي

يوضح الكاتب أن الاشتراكيين في الحركة الصهيونية أثاروا تناقضات سياسية أدت لانشقاق الحركة الصهيونية منذ نشأتها، وذلك على خلفية التناقض بين تنظيمات اليسار الاشتراكي وبين سائر الأحزاب اليمينية في الحركة الصهيونية.

يرى الكاتب أن الفكرة الإسرائيلية بصورةٍ جوهرية ذات بعد واحد، كما تجسدت منذ نشأتها وحتى يومنا هذا، كتسلسل خطي مستقيم من أعمال السلب، والقمع والتمييز، دون التطرق للتناقض الداخلي الذي ميّز بين بدايتها للحركة الصهيونية وبين صيرورتها، وميّزها عن بقية الحركات الكولونيالية الأوروبية. ويشير أديب إلى أن اليسار الصهيوني أسهم في رعاية الأيديولوجيا القومية التمييزية في إسرائيل، وشارك في المحاولات لإضفاء الشرعية على نظام الأبرتهايد الإسرائيلي الظالم، الذي يميز ضد الفلسطينيين.

ونظراً إلى العدد الكبير من المحاور التي يتضمنها الكتاب، فقد ركزنا على جملةٍ من القضايا الرئيسية ذات العلاقة المباشرة بعنوان هذا الكتاب.

الصهيونية: النشأة والصراع

يناقش المؤلف في البداية نشأة الحركة الصهيونيّة، حيث يوضح أن هذه الحركة نشأت، بداية، على أيدي قلة من المثقفين اليهود الروس الذين أصابتهم خيبة أمل من الحركة الديمقراطية الروسية وتبنوا الفكرة القومية الرومانسية اليهودية على شاكلة القومية السلافية الروسية، وهو النموذج ذاته للقومية العرقية التي نشأت في البداية في ألمانيا كردّ فعل للقومية الجمهورية للثورة الفرنسية.

ويُشير الكاتب أودي أديب إلى أنه في المراكز الكبيرة للتجمعات اليهودية في شرق أوروبا، كان هناك اعتبار معين لمفهوم التحرر من خلال فكرة إحياء القومية اليهودية، إلا أن الصعوبة الكبيرة كانت في محاولة تحقيق ذلك في فلسطين العثمانية والانتدابية في النصف الأول من القرن العشرين. رغم ذلك، وبعكس الحركات الكولونيالية الاستعمارية الأخرى التي احتلت وتوطنت كجزء من مشروع الدول الاستعمارية الغربية، أُقيمت الحركة الصهيونية وعملت عند نشأتها بجانب الحركة الثورية الروسية وتحت تأثيرها.

ويؤكد الباحث أنه في بداية القرن العشرين، تأثرت الأجيال الشابة في المدن التي كانت فيها تجمعات يهودية في شرقي أوروبا بالأفكار الصهيونية. وخلافاً للصهاينة في دول أوروبا الغربية، فإن أفكار هذه المجموعات الصهيونية كانت مندمجة مع أفكار الحركة الثورية الروسية. ويورد الكاتب مثالاً على ذلك، بيرل كَتسنلسون، أحد قيادي الحركة العمالية الصهيونية، إذ انتمى، في شبابه، في بيلاروسيا، مسقط رأسه، إلى مجموعة شبابية يهودية في مجال «الموشاف/المستوطنة» تُدعى «إكستيرنيم». هذا الجيل الذي ابتعد عن الديانة اليهودية واتجه نحو الثقافة العلمانية، تأثر في الوقت ذاته بالأدب العبري الصهيوني والأدب الروسي من القرن التاسع عشر، وهو الأدب الثوري ذاته الذي سبق الحركة الثورية الروسية وكان لها مصدر إلهام. هؤلاء الشباب اليهود الروس، أصحاب الأفكار الثورية، هم الذين أسسوا حزب «بوعلي تسيون»* ولاحقاً تبوأوا زعامة الحركة الصهيونية.

شخصيات: تناقض الفكر والتحولات

كذلك، يتطرق المؤلف إلى الزعيم المؤسس لحزب «بوعلي تسيون»، دوف بوروخوف،

* حزب عمال صهيون كحركة صهيونية اشتراكية نشأت مع نهاية القرن التاسع عشر، وانبثق عنه لاحقاً حزب العمل.

إذ انتسب بوروخوف، عام 1900، إلى صفوف الحزب الاشتراكي- الديمقراطي الروسي، إلا أن موقف الحزب من المسألة اليهودية لم يرضه، فبدأ ينشط بين العمال اليهود والبحث عن كيفية مزج الأفكار الاشتراكية مع تلك الصهيونية. وبسبب أفكاره الصهيونية تم فصل بوروخوف من الحزب الاشتراكي- الديمقراطي الروسي، وطور نظريته الاشتراكية- الصهيونية لاحقاً كحلّ لـ«المسألة اليهودية» في شرقي أوروبا.

ويذكر المؤلف أديب أن بوروخوف شبه المجتمع كالهرم الذي قاعدته الطبقات العمالية ورأسه أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المهن الحرة. بالمقابل، وحسب ادعائه، فإن «هرم» المجتمع اليهودي يقف على رأسه، لأن غالبية الشعب مُنتجون صغار وأصحاب حوانيت والقلة منهم من طبقة العمال والفلاحين. لذلك، دعا، إلى وجوب قلب هذا «الهرم» وتثبيته على قاعدته الصناعية والزراعية وبعدها، إلغاء ما يسميه هو «الشذوذ» في المجتمع اليهودي. عملية ستؤدي إلى تعاظم الطبقة العاملة وبالتالي، خلق الظروف المادية والاجتماعية الضرورية لإنشاء المجتمع الاشتراكي اليهودي في «أرض إسرائيل».

ومن هذا المنطلق، يبين مؤلف الكتاب أنه من المهم التأكيد على أن النهضة القومية للشعب اليهودي في فلسطين تُعتبر لدى بوروخوف «مرحلة» سابقة وضرورية من أجل تطور النظام الرأسمالي. هذا التطور سيشكل «القاعدة الاقتصادية» المطلوبة لخلق طبقة عاملة يهودية. هكذا، في هذه المرحلة، كان على حزب العمال اليهودي التعاون مع البرجوازية في بناء البلاد.

وفقاً لذلك، يقول أديب: إن الأحزاب العمالية، منذ عشرينيات القرن الماضي، تحولت إلى الموضوع والقوة الرئيسية في الحركة الصهيونية. ويتابع: مع ذلك، يمكن تحديد التناقض الواضح بين كل من حزب اليسار الصهيوني «مفاس/ حزب العمال الاشتراكي» (الذي تحوّل إلى الحزب الشيوعي في سنة 1923)، و«بوعلي تسيون- يسار»، و«كتيبة العمل»، و«هشومير عتسعير» من جهة؛ وبين حزب «مباي» الحاكم، واليمين الليبرالي والتيار التنقيحي الفاشي اللذين غلّبا القومي على العمالي- الاجتماعي من جهة أخرى. فبعد إقامة الدولة في حرب 1948 بدأت تتخلى عن الأفكار الثوريّة وانضمت إلى التيار المركزي في الحركة الصهيونيّة المتمثل في حزب «مباي».

الثورة الكبرى: وقوف وتوقف!!

يناقش المؤلف مشاركة الحزب الشيوعي الفلسطيني في الكفاح المسلح للحركة الوطنية، لكن دون أي تأثير على طابع وأحداث الثورة السياسية من الناحية العملية. ويبين أنه إلى جانب العديد من الأعضاء الفلسطينيين الذين شاركوا بفاعلية بالكفاح المسلح، كان بينهم عدد من الأعضاء اليهود، خاصة في حيفا؛ ممن قاموا بتنفيذ عدة عمليات ضد المؤسسات الصهيونية. في ظل هذه الظروف اشتدت حدة الموقف العدائي من قبل التجمعات الصهيونية للحزب والرفاق اليهود من قبل الجمهور اليهودي الذي كان يعدّهم متعاونين في تنفيذ عمليات الإرهاب وإيذاء اليهود (وفق ما يذهب إليه المؤلف).

ويبين الكاتب أنه في ربيع سنة 1939 أُقيم بمبادرة تحالف السلام «بريت شالوم» شعبة ميثاق السلام وأُطر أخرى في أوساط «عمال صهيون- يسار» الرابطة للتقارب والتعاون اليهودي العربي، حيث كان للشعبة دورٌ بارز في إقامة الرابطة ونشاطاتها. في حينه نشر ديمتري منوايلسكي، من قادة الكومنتيرن، خطاباً هاجم فيه «اللجنة العربية العليا» بسبب علاقتها مع إيطاليا الفاشية. ويوضح أن الشعبة اليهودية استمدت التشجيع من خطاب منوايلسكي وفسرته تشجيعاً لسياساتها بالتعاون مع أحزاب وتنظيمات اليسار الصهيوني. ويتابع الباحث: كان الاعتراف بالتنظيمات الصهيونية اليسارية والتعاون معها من قبل الشعبة عملاً إيجابياً دون شك، ومن شأنه أن يزيد تأثير الحزب داخل التجمعات الصهيونية. لكن المشكلة (والكلام لأديب) كانت بتحول خطوة الشعبة التكتيكية بسرعة إلى إستراتيجية، بمعنى أنها أصبحت المحور الأساسي لعمل «الشعبة»، أي التخلي الكلي عن النشاط والعمل في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية. علاوة على ذلك، عادت «الشعبة» وتبنت قولاً وعملاً وجهة نظر اليسار الصهيوني، وبموجبها أن الموضوع هو النضال الطبقي الداخلي بين التجمعات الصهيونية، نضال يدور من تلقاء ذاته ومن أجل ذاته دون أي علاقة بالنضال الوطني الفلسطيني ضد الاستعمار البريطاني.

قراءات وتوجهات

ينتقل الكاتب بعد ذلك إلى قراءة نقدية لمجموعةٍ من قراءات وأبحاث أكاديميين إسرائيليين. فبعض القراءات تذهب للقول إن حرب سنة 1967 واحتلال الأراضي الفلسطينية (وسيناء والجولان) ألغت تماماً صورة إسرائيل الأولى كدولة يهودية مستقلة. ويشير مؤلف الكتاب إلى أن حرب 1967 وعملية احتلال الأراضي

الفلسطينية دحضتا بشكلٍ غير قابل للتغيير الأفكار الاشتراكية الرومانسية التي سادت في مطلع الحركة الصهيونية.

ومع ذلك، خلال السبعينيات والثمانينيات، ظهرت دراسات وأبحاث من يُسمَّون علماء «الصهاينة الجدد»، في محاولة لإحياء أفكار الحركات الصهيونية اليسارية. ومن أبرز هذه الدراسات كتاب زئيف شطرنهل «بناء الأمّة أم إصلاح المجتمع؟»، الذي انتقد فيه زعماء «مباي» لأنهم تخلّوا عن الفكر الاشتراكي الصهيوني الأصلي، وحوّلوه منذ مراحله الأولى إلى أداة لبناء الأمة. وهو ينتقد مصطلح «الاشتراكية البنّاءة» كتعبير للاستخدام الفاشي القوميّ في خدمة القومية.

وإلى جانب هذه الدراسة، بدأت في أواخر الثمانينيات، تظهر دراسات «المؤرخين الجدد» وعلماء الاجتماع «ما بعد الصهيونية»، التي هي دراسات وتحليلات نقدية للحركة الصهيونية. تُشكل هذه الأعمال والدراسات النقدية -بلا شك- مفترق طرق هاماً في تطوير التفكير التأريخي والاجتماعي الإسرائيلي. ومع ذلك، فإن عيبهم هو ما يعرف بـ«الديالكتيك السلبي»، أي النقد باعتباره نفياً تاماً للصهيونية، دون الإشارة إلى التناقض الداخلي الذي كان قائماً بين أحزاب اليسار والأحزاب التي قادت الحركة الصهيونية.

وفي هذا الخصوص، يشكل كتاب إيلان بابيه (The idea of Israel) نموذجاً هاماً عن الكتابة «ما- بعد صهيونية». فقد كُتب الكتاب بروح نظرية إدوارد سعيد الاستشراقية، فيصور بابيه، «فكرة إسرائيل» بصورة جوهرانية ذات بعد واحد، كما تجسدت من بدايتها إلى اليوم، كتسلسل خطيّ من أعمال النهب والقمع والتمييز.

ويرى المؤلف أن القضية الإيجابية، هنا، ليست نفي الحركة الصهيونية فقط، بل الحفاظ على ذكرى الأحزاب الصهيونية اليسارية، الأحزاب التي نشطت ضد القيادة الصهيونية اليمينية، وبعض هذه الأحزاب لا يزال ناشطاً إلى يومنا الراهن بأشكال مختلفة من أجل تغيير إسرائيل وتحويلها إلى دولة ديمقراطية مبنية على المساواة.

قراءة عامة

إن ما يطرحه أودي أديب من تحليلٍ ونقد لنشوء وسقوط اليسار الصهيوني يُمثل مساهمة نوعية وجديرة بالاهتمام والمتابعة البحثية والفكرية، لا سيما أن هذه المساهمة تنطلق من باحثٍ يساري يهودي خدم قبل حرب عام 1967، وخلالها،

في وحدة المظليين؛ ليكتشف فيما بعد الوجه البشع للاحتلال الإسرائيلي، ومن ثم ليواجه هذا الواقع وينتفض ضد الظلم بمعية رفاق من اليسار الفلسطيني لُيسجن سنين طويلة دون أن يترك المطالبة بضرورة إحقاق الحق الفلسطيني.

في المقابل، نرى أنه رغم ذهاب أديب للفرز بين صهيونيتين، إحداهما يسارية تتعاطى مع الحق الفلسطيني، وأخرى يمينية مناقضة لذلك، إلا أن الواقع يثبت أن الصهيونية واحدة، إذ لا يُمكن لنا أن نتجاهل ما تقوم به الاتجاهات الصهيونية الجديدة من ضروب نزع الشرعية عن ذاتها. فهي تبين أن تقرير المصير اليهودي لا يمكن أن يكون إلا عنصرياً، وتمييزياً، ووحشياً، وشوفينياً.

وفي هذه الحالة، وإذا أخذنا في الحسبان أن نحو خمسة ملايين ونصف مليون فلسطيني، يعيشون في المكان عينه، ولا تنظر إليهم الصهيونية الجديدة إلا بعين قومية إقصائية، فسوف يستحيل النظر إليها بغير النظرة المأساوية.

كذلك، فإن ترجمة هذا الكتاب تتيح للقارئ العربي عامة والفلسطيني خاصة، فرصة التعرف على هذه المجريات والتفاصيل، التي وضعها المؤلف في هذا الكتاب على شكل بحث علمي وسرد تاريخي ودراسة عميقة وشاملة ودقيقة، ما يجعل التعرف عليه حاجة موضوعية ووطنية من الدرجة الأولى، ويجعل الكتاب مرجعية هامة لدراسة المجتمع الصهيوني عامة، وما أحوجنا لهذه الدراسات ولهذه المعرفة!

مراجعات

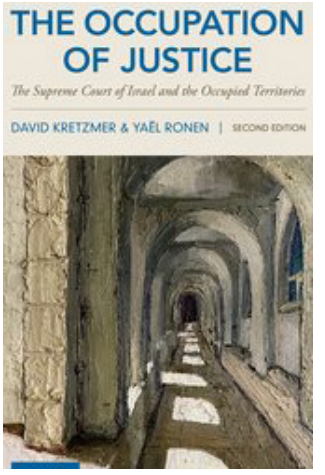

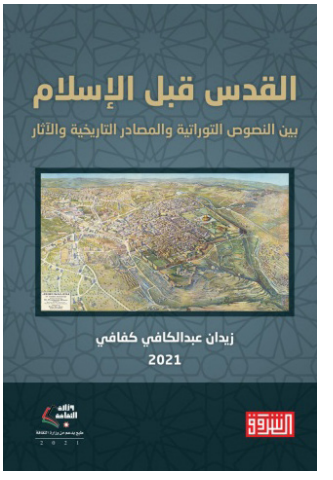

مراجعات قصيرة ... رئيسة التحرير

مراجعات

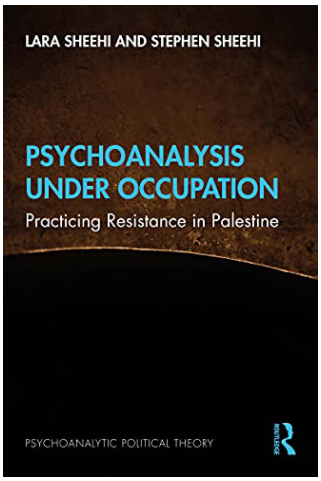

Psychoanalysis Under Occupation: Practicing Resistance in Palestine

Lara Sheehi and Stephen Sheehi

Routledge 2022

التحليل النفسي تحت الاحتلال: ممارسة المقاومة في فلسطين

لارا شيهي

ستيفان شيهي

روتليدج 2022

227 صفحة

يبدأ الكتاب بحكاية سمر، وهي فلسطينية متزوجة وتبلغ من العمر أربعين عاماً، وتعيش في خوف دائم من الموت، وهي متلازمة مرض نفسي أصاب سمر لأنها تقطن إلى جانب جدار الفصل العنصري في مدينة بيت لحم قرب الحاجز العسكري الذي يفصل المدينة عن مدينة القدس. ويروي الكتاب خوف سمر الذي ارتبط بمخاوف الحياة اليومية في فلسطين وشعور الإنسان بقرب الموت نتيجة ممارسة سياسات استعمارية متعددة ضد السكان الفلسطينيين. تقديم الكتاب بحكاية سمر وضح العديد من الأمور لتمهيد فكرة الكتاب الرئيسية، إذ يقدم الكاتبان في أربعة فصول ومقدمة وخاتمة وملحق مادة غنية حول الصحة النفسية في فلسطين وجهود الأطباء والعاملين في هذا المجال، حيث تتمركز الفكرة حول التحليل النفسي تحت الاحتلال، وطرق مقاومة الاحتلال من قبل الأطباء النفسيين وتكريم عملهم بالصحة النفسية في فلسطين، حيث يواجه الطب النفسي العديد من المعيقات، أهمها الاحتلال وطرقه في إلحاق الأذى النفسي للفرد الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني. ويرى الكاتبان أن الجهد الذي يبذله أطباء الصحة النفسية في فلسطين إنما هو مقاومة للاستعمار. ويشكل الكتاب مساحة جديدة من الدراسة التي بدأت تنشط في مجال الأنثروبولوجيا من أجل كشف الآثار العميقة للاستعمار وممارساته.

مراجعات

The Israel- Palestine conflict a history

Fourth edition

James L.Gelvin

University of California press 2021

تاريخ النزاع الإسرائيلي الفلسطيني

الطبعة الرابعة

جيمس جيلفين

مطابع جامعة كاليفورنيا 2021

334 صفحة

يكتب جيلفين في الطبعة الرابعة من كتابه عن تاريخ النزاع، أنه للطلاب والقراء الراغبين في فهم تاريخ الصراع ووضعه في سياقه العالمي، إذ لا يرغب في كتابة موسوعة تاريخية جامدة، وإنما يريد كتاباً تفسيرياً وموجزاً وجذاباً للقراءة أيضاً. لذلك، يشهد الصراع كتابات كثيرة ومتنوعة في تاريخه واستشراف مستقبله ووضع حلول، لكن جيلفين وضع كتاباً أكاديمياً طوره خلال سنوات، موجزاً، مكتوباً بأسلوب ذكي وجذاب، غنياً بالصور الفوتوغرافية والطوابع والخرائط، يستخدم الشعر والمواد الثقافية الأخرى بنجاح لإثراء السرد السياسي، ويتبنى فيه مقاربة إنسانية ومنطقية لمحنة كلا الشعبين.

ما زال العديد من الباحثين والسياسيين والأكاديميين يكتبون في الشأن الفلسطيني وفي الصراع القائم، وكل كتاب منها وفي أي لغة كان يجب ترجمته ودراسته والرد عليه وتصحيحه في كتاب إذا لزم الأمر من أجل الحفاظ على التاريخ الحقيقي في سياقه الصحيح من ناحية التاريخ والقانون الدولي. ومن هنا تنبع أهمية هذا الكتاب الذي صدرت أربع طبعات منه، لاهتمام الأكاديميين بالسردية التي يكتبها جيليفن.

يحتوي الكتاب على عشرة فصول، وملاحق وصور وخرائط، يبدأها بالحديث عن تاريخ المنطقة بشكل عام ونشأة السكان فيها وتقسيمات الانتداب وتداعيات الحرب العالمية الأولى عليها، ثم يتدرج لتخصيص فلسطين في الدراسة ويتطرق لاتفاقية أوسلو ونضال الشعب الفلسطيني من أجل التحرر في الفصلين التاسع والعاشر.

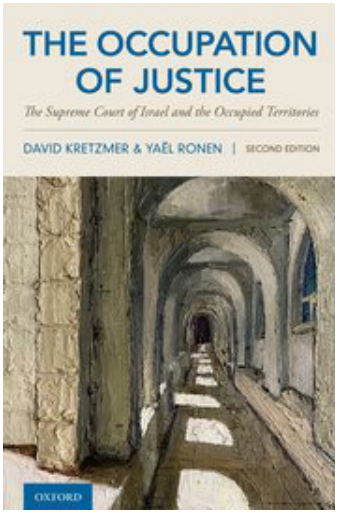

The Occupation of Justice: The Supreme court of Israel and the occupied territories

David Kretzmer ، Yael Ronen

Second Edition

Oxford 2021

احتلال العدالة: المحكمة العليا الإسرائيلية والأراضي المحتلة

ديفيد كريسمر ، يال رونين

أوكسفورد 2021، الطبعة الثانية

560 صفحة

نُشرت الطبعة الأولى من الكتاب عام 2002، وهو كتاب مختص بالقانون الدولي، عدّل الكاتب على النسخة الجديدة بإضافة قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية الصادرة منذ نشر الطبعة السابقة عام 2002، ويحتوي على عشرة فصول جديدة حول القضايا التي ظهرت خلال هذا الوقت، بما في ذلك مجموعات القوانين التي تطبقها المحكمة، ووضع غزة، والجدار الفاصل، وتوسع في القضايا التي لم يتم فحصها مباشرة من قبل، مثل وضع المستوطنين والتخطيط والبناء.

يحتوي الكتاب على واحد وعشرين فصلاً ومقدمة وخاتمة موزعة في ثلاثة أجزاء، يقدم تحليلاً نقدياً للطريقة التي تعاملت بها المحكمة العليا الإسرائيلية مع الالتماسات المتعلقة بإجراءات وسياسات السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويقدم تحليلاً شاملاً لقرارات المحكمة بشأن مجموعة متنوعة من الموضوعات، بما في ذلك بناء المستوطنات، وجدار الفصل، وهدم منازل الفلسطينيين كعقاب، وفحص تأثير المراجعات القضائية للمحكمة على إضفاء الشرعية على السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، حيث أظهرت الدراسة أن مراجعة المحكمة عملت إلى حد كبير على إضفاء الشرعية على السياسات والممارسات الحكومية في الأراضي المحتلة.

مراجعات

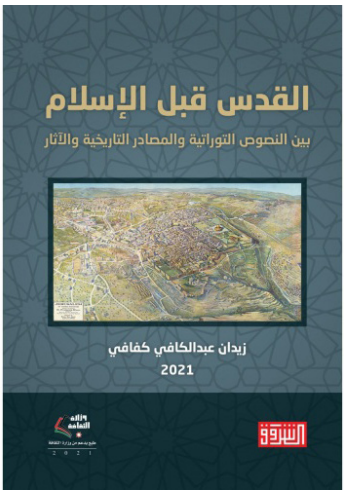

القدس قبل الإسلام بين النصوص التوراتية والمصادر التاريخية والآثار

زيدان عبد الكافي كفافي

دار الشروق للنشر والتوزيع ووزارة الثقافة الأردنية 2021

298 صفحة

تحتل مدينة القدس مكانة في الديانات السماوية، ووضّح الكاتب في مقدمة كتابه أن تلك المكانة المقدسة للمدينة كانت أحد أسباب وجود منشورات بحثية تخص المدينة تلائم أهواء كاتبي تلك المنشورات وملّتهم، من هنا تأتي أهمية الكتاب في دراسة المدينة قبل الإسلام بالرجوع لمصادر مختلفة ومتنوعة، من شواهد وآثار ومنقوشات، وعدد كبير من المراجع.

يحتوي الكتاب على أربعة عشر فصلاً ومقدمة وخاتمة وملاحق، يتضمن صوراً وخرائط ومخطوطات، يبدأ بالخوض في جغرافية المدينة في الفصل الأول، ثم تبدأ رحلة البحث عن القدس في المصادر الفرعونية والنصوص التوراتية وغيرها، بالإضافة إلى تحليل الآثار والمخطوطات، وما بين الفصلين الثامن والرابع عشر، تتركز الفصول في دراسة المدينة خلال الحضارات القديمة المتعاقبة. مدينة القدس التي يعود تاريخ سكانها الأولين إلى أكثر من مئتين وخمسين ألف سنة مضت ما زالت قيد البحث والدراسة، ولكن المسوحات والحفريات الأثرية في المدينة تفتقر لأن تكون عربية ما عدا حفرية واحدة حسب ما ورد في الكتاب، وبالتالي، العديد من المنشورات باتت تعتمد على نتاج تلك المسوحات والحفريات التي قامت بها جهات غير عربية، لا سيما تلك التي تقوم بها سلطات الاحتلال منذ احتلالها للمدينة، ما يعني ضرورة توفير دراسات وأبحاث لتلك الفترة من تاريخ المدينة من قبل جهات عربية وفلسطينية.

مراجعات

المياه الفلسطينية.. من السيطرة إلى الضم

عبد الرحمن التميمي

مؤسسة الدراسات الفلسطينية 2021

139 صفحة

يدرس الكتاب موضوع المياه في فلسطين من عدة أبعاد سياسية وجيوإستراتيجية والمياه في القانون الدولي وأطماع المشروع الصهيوني للسيطرة عليها، ويقع ضمن سلسلة آفاق المستقبل الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

يطرح الكتاب في تسعة فصول وخاتمة وملاحق بالإضافة إلى خلاصة تتقدم الفصول التسعة، المرجعيات السياسية والقانونية والمؤسساتية لقطاع المياه في فلسطين والاتفاقيات الموقعة بين السلطة الوطنية الفلسطينية ودولة الاحتلال بشأن المياه، بالإضافة إلى لمحة تاريخية عن إدارة المياه في فلسطين منذ الحقبة العثمانية حتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. ويوضح الكتاب المصادر المختلفة للمياه في فلسطين، إذ تعتمد فلسطين في معظمها على مصادر المياه الجوفية، في حين تسيطر دولة الاحتلال على موارد المياه السطحية مثل نهر الأردن، ولم تسلم موارد المياه الجوفية من الاحتلال، إذ تعاني تلك الموارد من التلوث الناتج عن المستعمرات الملاصقة للضفة الغربية، ويربط الكاتب بين بناء الجدار الفاصل وأطماع السيطرة على الأحواض المائية في فلسطين، لا سيما الحوض الغربي.

خُصّص الفصل التاسع للحديث عن استشراف المستقبل القريب في عدة سيناريوهات ومدى تأثيرها على المياه في فلسطين، وفي كل الأحوال، فإن أي سيناريو سياسي يتعلق بفلسطين سيؤدي بالتأكيد إلى نتائج على كل الأطراف المستفيدة من المياه، لا سيما على الجانب الفلسطيني.

مراجعات

بدو النقب وبئر السبع.. 100 عام من السياسة والنضال

منصور نصاصرة

ترجمة ساندرا الأشهب

مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية- الرياض، 2022

519 صفحة

صدر الكتاب باللغة الإنجليزية عام 2017 عن جامعة كولومبيا، وتمت ترجمته من قبل مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية. يقدم الكتاب دراسة متميزة ونوعية تتضمن العديد من الصور والخرائط. ويركز على دراسة الفلسطينيين البدو في النقب وبئر السبع منذ نكبة عام 1948 إلى يومنا هذا، مروراً بمراحل سياسية ونضالية مختلفة تشمل اتفاقية أوسلو. يبدأ الكاتب الدراسة من نهاية فترة الحكم العثماني وسياسات الدولة العثمانية تجاه المناطق الحدودية، ثم ينتقل في الفصل الثالث إلى السياسات الاستعمارية البريطانية تجاه بدو جنوب فلسطين وشرق الأردن، ثم تبدأ فصول الكتاب من الفصل الرابع إلى الحادي عشر، حقبة الاحتلال الإسرائيلي ومراحل إدارة السكان وإعادة هندسة وتشكيل بنية السكان من الأقليات في تلك المنطقة ورسم مستقبلها، مروراً بحقبة اتفاقية أوسلو في الفصل العاشر، وآليات النضال في الفصل الأخير. تنوعت مصادر الكتاب بين الدراسة الميدانية وتجميع المواد الأرشيفية من أكثر من دولة واحدة، ما بين إسطنبول وبريطانيا وتل أبيب والأردن.

يصور الكتاب الصمود للأقليات في النقب خلال مراحل مختلفة من الحكم العسكري الإسرائيلي، حيث تنوعت طرق السكان في مقاومة تهميش وجودها ودفاعها عن حقها في البقاء على أرضها والحفاظ على هويتها بتركيبتها الفلسطينية الأصلية، ويسلط الضوء على هذا الدور المهم لتلك المجموعة الفلسطينية من السكان.

مراجعات

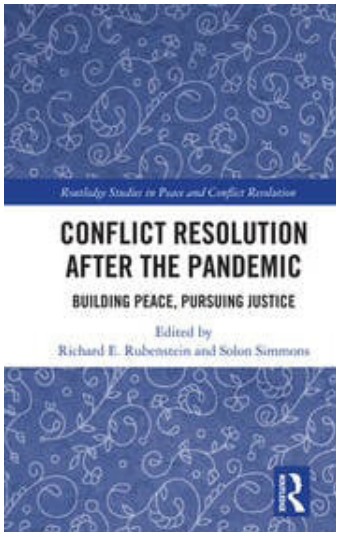

Conflict Resolution after the Pandemic

Building Peace, Pursuing Justice

Edited ByRichard E. Rubenstein, Solon Simmons

Routledge 2021

حل النزاعات ما بعد الجائحة

بناء السلام، تحقيق العدالة

تحرير ريتشارد روبنشتاين وسولون سيمونز

روتليدج 2021

154 صفحة

أدى انتشار وباء كوفيد-19 إلى تفاقم الصراعات الاجتماعية والسياسية القائمة. وكما يجادل الكتاب، فإن آثاره طويلة المدى تفتح الباب أمام المزيد من تصعيد الصراعات وفي نفس الوقت تشكيل فرص لبناء السلام. في سلسلة من المقالات القصيرة التي تجمع بين التحليل الاجتماعي والتكهنات المستنيرة، يدرس المساهمون تأثير أزمة فيروس كورونا على مجموعة متنوعة من القضايا، بما في ذلك الطبقة الاجتماعية والعرق والدين. استنتج الباحثون أن الجائحة قد تكون فرصة لنقطة تحول تاريخية، لأن التأثير العام للأزمة هو زعزعة استقرار النظم الاجتماعية والسياسية القائمة. ولكن ذلك لا يعني ضياع فرص تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق السلام، لذلك فالمقالات تقدم النتائج الإيجابية التي قد ينتج عنها التعاون بين الدول في حل الأزمة وتبادل الخبرات الطبية. يشكل الكتاب أهمية كبيرة لطلاب دراسات السلام وحل النزاعات والسياسة العامة والعلاقات الدولية.

يتكون الكتاب من أربعة أجزاء مقسمة على أربعة عشرة فصلاً يشمل تقديم الدروس المستفادة من الجائحة وطرق بناء المستقبل. ويستعرض بعض الإجراءات التي قامت بها العديد من الدول ذات النزاعات. في الجزء الرابع احتوت المقالات تحليلات علم الاجتماع في مدى عمق تأثير الجائحة على الصراعات، ودرس الفصل الثالث عشر الجائحة وتداعياتها على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

مراجعات

معركة مخيم جنين الكبرى 2002.. التاريخ الحي

جمال حويل

مؤسسة الدراسات الفلسطينية 2022

189 صفحة

كتب جمال حويل في مقدمة كتابه أن هدف الكتاب هو إخراجه من حيز الملكية الشخصية إلى فضاء الملكية العامة للشعب الفلسطيني، والبحث في كيفية استنساخ تجربة الانتصار. يقدم الكتاب التجربة بروايتها الحقيقية الموزونة دون إضافات. ويبحث الكاتب في الأدبيات التي تصف المعركة، سواء كان ذلك في وسائل الإعلام، وفي المخيم في سياقه الفلسطيني من تاريخ نضالي وموقعه ونسيجه الاجتماعي وسياقه السياسي، ثم ينتقل لمناخ المنطقة سياسياً وعسكرياً قبيل الحدث، وتطور الوضع إلى العملية العسكرية وأسبابها الخفية والكيفية التي عملت بها المقاومة ونقاط ضعفها وقوتها، ويوميات المعركة في اثني عشر يوماً قدمها بشكل تفصيلي واضح ومتسلسل، وقدم في آخر فصل في الكتاب خلاصات المعركة وملاحظات نقدية.

يصف المعركة ومخيمها في خمسة فصول يتقدمها تقديم من قبل مروان البرغوثي ثم مقدمة الكاتب. ويتفرد الفصل الرابع بالخوض في يوميات وتفاصيل المعركة الحقيقية بتوازن، بلغة سلسة، وبالاعتماد على الحقائق والمراجع وبموضوعية. ويحتوي على ملحق صور ومعلومات الشهداء والمخيم. ويختتم الكتاب صفحاته بقصيدة «زرعين يا درة المرج» لياسين السعدي، وهي القرية التي وقعت فيها معركة عين جالوت 1260م.

مراجعات

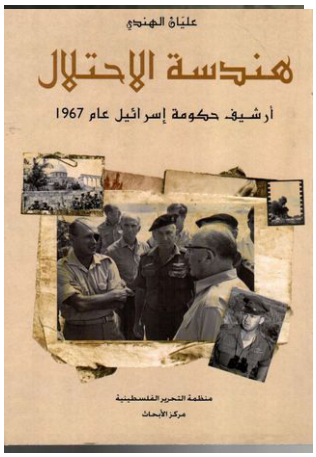

هندسة الاحتلال: أرشيف حكومة إسرائيل عام 1967

عليان الهندي

مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية 2021

214 صفحة

يقدم الكتاب مادة غنية وقيمة للباحثين وصناع القرار لدراسة المواقف الإسرائيلية الرسمية من مصادرها الأصلية، بعد إفراج دولة الاحتلال عما يقارب مئة وخمسين وثيقة من جلسات الحكومة الإسرائيلية خلال حرب عام 1967، ويتقدم فصول الكتاب تفصيل لتركيبة الحكومة الإسرائيلية في تلك الفترة الزمنية (حرب الأيام الستة) حرب عام 1967.

يحتوي الكتاب على ثمانية فصول ومقدمة وخاتمة، يبدأها في الفصل الأول بعنوان «أجواء التسخين»، حيث تم وصف الأجواء التي سبقت الحرب، وتشمل إغلاق مصر لمضائق تيران وصنافير واعتبار ذلك من قبل إسرائيل إعلاناً للحرب، وأجواء التوتر مع سوريا أيضاً، واستنفار الجيش المصري، وجلسات اجتماع الحكومة الإسرائيلية التي اتخذت بالنهاية قرار الحرب بعد جلسة الحكومة الموسعة في الرابع من حزيران عام 1967. وتستمر أجواء الحرب في الفصلين الثاني والثالث من الكتاب، لينتقل الفصل الرابع للحديث عن شروط السلام التي تم نقاشها خلال جلسات اجتماع الحكومات الإسرائيلية المختلفة، باعتبار أن المشاكل المستقبلية لإسرائيل تكمن في ثمانية مواضيع تم تحديدها في جلسات الاجتماع بالتالي: مستقبل قطاع غزة والضفة الغربية واللاجئين ومكانة القدس والعلاقات مع مصر وهضبة الجولان ومصادر المياه في بانياس والليطاني. وتدرس الفصول من الخامس إلى الثامن مستقبل القدس وقطاع غزة والضفة الغربية واللاجئين.

وثائق

بيان صادر عن النيابة العامة
بشأن قضية الشهيدة شيرين أبو عاقلة*

إن النتائج التي توصلت إليها تحقيقات النيابة العامة في قضية اغتيال الشهيدة شيرين أبو عاقلة، والتي سبق وأن تم الإعلان عنها، بُنيت على مجموعة من الأدلة والبينات الدامغة والتي تضمنت تقارير فنية ومعاينات وإفادات شهود العيان؛ حسمت بشكل قاطع أن اغتيال الشهيدة شيرين أبو عاقلة كان باستهداف مباشر من أحد أفراد قوة جيش الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة بالمكان، وأثبتت بالوجه القاطع أن وقت ومكان وقوع الجريمة لم يكن هناك أي مظاهر أو مواجهات مسلحة.

وتضمنت البينات التقارير الفنية المتعلقة بالمقذوف الناري المستخرج من رأس الشهيدة شيرين أبوعاقلة، والتي بينت أن المقذوف من عيار 5.56 خارق للدروع وأطلق من مسافة 170 الى 180 مترا بمسار إطلاق يتوافق ومكان تمركز قوة جيش الاحتلال الإسرائيلي.

ونؤكد أن النيابة العامة قامت بتحقيقاتها بشكل مستقل، وأطلعت الجانب الأميركي على فحوى النتائج التي تم التوصل إليها، كون الشهيدة تحمل الجنسية الأميركية، ونشير أن الجانب الأميركي قام بإجراء تحقيق منفصل منذ وقوع الجريمة وبهدف استكمال تحقيقاتهم تم تسليمهم المقذوف الناري لمدة 24 ساعة لإجراء الفحص الفني اللازم من قبل خبراء أميركيين تم إحضارهم لهذه الغاية؛ وذلك بناء على طلب رسمي قدم من الإدارة الأميركية، وتمت الموافقة عليه من الجهات المختصة في دولة فلسطين كما أعلنا سابقا، وتم إعادة المقذوف للنيابة العامة أصولا، وتم التأكد من خلال الخبراء الفنيين لدينا بأنه أعيد بذات الحالة التي سلم عليها.

أما بخصوص ما صرح به الجانب الأميركي بشأن نتائج الفحص الفني من وجود أضرار بالغة في المقذوف الناري حالت دون التوصل إلى نتيجة واضحة بشأنه، فإن النيابة العامة تؤكد عدم صحة ذلك وتستغرب ما ورد في البيان كون أن التقارير الفنية الموجودة لدينا تؤكد أن الحالة التي عليها المقذوف الناري قابلة للمطابقة مع السلاح المستخدم، هذا إلى جانب أن استهداف الشهيدة أبو عاقلة ووفقا للأدلة والبينات القاطعة كان بشكلٍ متعمد، ومن غير المقبول ما ورد من تصريح الجانب الأميركي بعدم وجود أسباب تشير أن

*وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا

الاستهداف كان متعمدا، سيما وأنهم كانوا على اطلاع بمجمل تحقيقات النيابة العامة التي أكدت مسألة التعمد في القتل سواء بما هو موثق بتسجيلات الفيديو أو من خلال شهود العيان أو مسار ومسافة وارتفاعات إطلاق النار، أو من خلال استهداف من حاول إسعاف الشهيدة، وفق ما تم تفصيله في إعلان نتائج تحقيقاتنا في المؤتمر الصحفي.

إن الجهة المختصة بإجراء التحقيق قانونا هي النيابة العامة الفلسطينية وأي نتائج تحقيقات تجريها أي جهات أخرى غير ملزمة لنا قانونا، واستنادا إلى التحقيقات فإن إسرائيل تتحمل المسؤولية الكاملة عن تعمد اغتيال الشهيدة الفلسطينية شيرين أبو عاقلة، وسنعمل على استكمال إجراءاتنا القانونية لملاحقة إسرائيل أمام المحاكم الدولية.

شؤون فلسطينية قبل 48 عاماً

تموز (يوليو) 1974

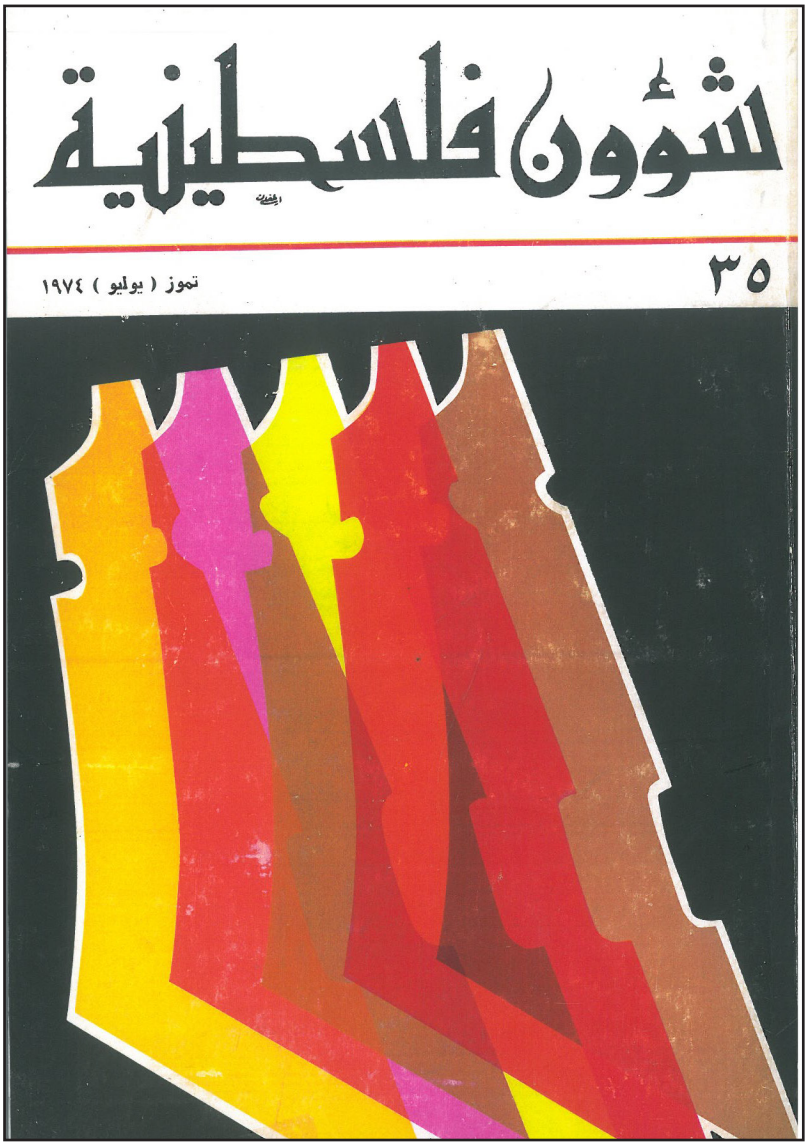

صدر حديثا... كتاب

صدر حديثا... مجلد اليوميات الفلسطينية